

صناعة القرار و الرأي العام

الدكتور فاروق عمر العمر

المقدمة

الفصل الأول

ماهو الرأي العام ؟ وما علاقته بالنظم السياسية ؟

١ - المفهوم العام للرأي العام .

٢ - أهمية دراسة الرأي العام.

الفصل الثاني

أين تكمن قوة الرأي العام ؟ وماهي عيوبه ؟

١ - قوة الرأي العام .

٢ - عيوب الرأي العام .

الفصل الثالث

ماهي السياسة العامة ؟ ومامدى تأثير الرأي العام فيها ؟

١ - مفهوم السياسة العامة .

٢ - العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة .

الفصل الرابع

ماهو القرار السياسي ؟

١ - مفهوم القرار السياسي .

٢ - صنع القرار السياسي .

٣ - القرار الرشيد .

٤ - أنواع القرارات .

الفصل الخامس

مامدى حاجة صانع القرار إلى المعلومات ؟

١ - حاجة صانع القرار للمعلومات .

٢ - نوعية المعلومات التي يحتاجها صانع القرار .

٣ - قيمة المعلومات .

٤ - مدى تطور أجهزة المعلومات بالدول العربية .

الفصل السادس

كيف تتم صناعة قرار السياسة الخارجية ؟

١ - ماهو مفهوم السياسة الخارجية .

٢ - عملية التخطيط في السياسة الخارجية

٣ - الرأي العام وصناعة قرار السياسة الخارجية .

٤ - صعوبات تواجه مخططي السياسة الخارجية .

٥ - الضغوط النفسية التي تواجه صانع قرار السياسة الخارجية .

٦ - من بيدهم صناعة القرار في السياسة الخارجية .

الفصل السابع

ماهو دور وسائل الإتصال في التأثير على الرأي العام ، وعلى صناعة القرار ؟

١ - وسائل الإتصال والرأي العام .

٢ - وسائل الإتصال وصناعة القرار .

الفصل الثامن

نماذج تطبيقية لصناعة القرار

١ - صناعة القرار في دول العالم الثالث .

٢ - صناعة قرار الأمن القومي الأمريكي .

٣ - صناعة القرار في إسرائيل .

٤ - النموذج الياباني في صناعة القرار .

الشعوب الثلاثة :

* شعب لايفكر ويعبر فلولته فوضوية

* شعب يفكر ولايعبر فلولته ديكتاتورية

* شعب يفكر ويعبر فلولته ديمقراطية

موضوع هذه الدراسة هو العلاقة بين الرأي العام وصناعة القرار السياسي. وعلى وجه التحديد هو الدور الذي يمارسه الرأي العام في صنع القرار . وينطلق التركيز على الرأي العام هنا من أهميته الكبرى بعد أن أخذ يلعب - في العصر الحديث - دوراً أساسياً في تحديد طبيعة أنظمة الحكم وتشكيل الأفكار السياسية ، وجاء هذا الدور نتيجة طبيعية لتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف دول العالم ، كما جاء نتيجة لتقدم أساليب العلوم والتكنولوجيا وانتشار التعليم وما صاحب ذلك من طفرة هائلة في وسائل الاتصال وأساليبها وازدياد فعاليتها . وقد أدرك قادة الدول وحكوماتها هذا الدور الخطير للرأي العام فأولوه اهتمامهم وأخضعوه للدراسة بقصد الوقوف على اتجاهاته لامكان السيطرة عليه أو استمالاته للموافقة على السياسات القائمة حتى تجد قراراتهم تأييداً شعبياً.

والحديث عن الرأي العام يدفعنا بالضرورة الى الحديث عن وسائل الاتصال الجماهيرى التى تعد حلقة الوصل بين الرأي العام وصانعي القرارات وعليها يقع عبء خلق التفاعل الطبيعى بين اهتمامات وقضايا الرأي العام وقرارات السلطة السياسية ، الأمر الذى يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعى من ناحية واحداث التغييرات المجتمعية بطريقة سلمية من ناحية أخرى .

ويمتد دور وسائل الاتصال فى عملية صنع القرار ليشمل اعادة صنع القرار السياسي من خلال طرحه على الرأي العام وتوضيحه وتفسيره بل وتبريره والتأكيد على المفاهيم التى تضمنها القرار بهدف ترسيخها في أذهان المواطنين واقناعهم بها .

ولوسائل الإتصال دور هام أيضاً في كسب تأييد الرأي العام قبل صدور القرار السياسي ، وذلك عن طريق تهيئة الرأي العام لتأييد القرارات التى تعترزم السلطة اصدارها وربما حثه على تقبل هذه القرارات.

وتبرز هنا حقيقة مؤكدة وهى وجود صلة وثيقة بين صناعة القرار ووسائل الاتصال والرأي العام الذي يعد الركيزة الرئيسية المؤثرة فى صنع القرارات ، فالرأي العام فى المجتمع الديمقراطي يمثل مصدراً هاماً فى اختيارات السلطة وتوجهاتها ، كما أن المشرع يستلهم القوانين والتشريعات من توجهات الرأي العام .

وقد عبر " ميرابو " خطيب الثورة الفرنسية عن قوة الرأي العام فقال " إن الرأي العام هو سيد المشرعين والمستبد الذى لا يدانيه فى السلطة المطلقة مستبد آخر " .

وينطلق اهتمام صانع القرار بوسائل الاتصال من إيمانه بأنها تمثل أحد المصادر الرئيسية لنقل المعلومات التى يتطلبها أي قرار سياسي عند التفكير في اتخاذه ، سواء كان ذلك القرار داخلياً أو خارجياً ، فنجاح أي قرار يتوقف على مدى توافر المعلومات ، ووجود البدائل عند صانع القرار ، وقدرته على اتخاذ القرار المناسب بحسب طبيعة المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها .

وسائل الاتصال ليست مصدراً وحيداً لإمداد صانع القرار بالمعلومات ، ولكنها تعد احدى المصادر الهامة - نظراً لاحتكاكها المباشر بالرأي العام - إلى جانب مصادر أخرى رئيسية يستعين بها صاحب الأمر في تحديد مسار الأمور . ذلك أن هناك أجهزة خاصة أخرى تهتم بجمع المعلومات وتحليلها بهدف اطلاع صاحب القرار على أمور عسكرية ، أو سياسية ، أو أمنية أو ما عدا ذلك من أمور داخلية أو خارجية .

وعلى ضوء ما تقدم فإننا نرى تقسيم هذا الكتاب الى ثمانية فصول تتناول الرأي العام و صناعة القرار السياسي ووسائل الاتصال ، كما أثرنا أن نجعل فصوله تبدأ على هيئة أسئلة يتم طرحها على الوجه التالي : -

- ١ - ماهو الرأي العام ؟ وما علاقته بالنظم السياسية ؟ .
- ٢ - أين تكمن قوة الرأي العام ؟ وماهي عيوبه ؟ .
- ٣ - ماهي السياسة العامة ؟ ومامدى تأثير الرأي العام فيها ؟ .
- ٤ - ماهو القرار السياسي ؟ .
- ٥ - ما مدى حاجة صانع القرار إلى المعلومات ؟.
- ٦ - كيف تتم صناعة قرار السياسة الخارجية ؟ .
- ٧ - ماهو دور وسائل الإتصال في التأثير على الرأي العام وعلى صناعة القرار ؟ .
- ٨ - وأخيرا عرض لبعض نماذج صناعة القرار في دول مختلفة .

أما الهدف الذي نسعى إليه - من خلال الإجابة على هذه الأسئلة - فهو اطلاع القارئ على فن حديث ، وجلب الإنتباه إلى ميدان هام يتصل بتشكيل حياتنا وأنماط فكرنا . كما أننا سوف نسعى إلى عرض أمثلة عديدة تبرهن على مدى أهمية الرأي العام وقوته وتأثيره على متخذى القرار في شتى دول العالم ، وكيف أنه كان سببا مباشرا في الإطاحة بقيادات كثيرة عن الحكم بالرغم من نفوذها و جماهيريتها وذلك لتجاهلها الرأي العام وتوجهاته والقضايا مثار اهتمامه .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الدراسة ستبين لنا مدى اعتماد كثير من صناع القرار في بعض دول العالم الثالث على الأساليب غير العلمية ، وذلك على الرغم من إحراز العلم تقدماً ملموساً في الأساليب الخاصة بصناعة القرار في دول العالم المتقدم .

ولابد لي في الختام ، أن أشكر من استعنت بخبراتهم في هذا المجال ، سواء كانت هذه الخبرات نابغة من تجارب مروا بها فاستفدت منها ، أو مكتوبة فاقتبست منها أو نقلتها أملاً في أن يكون هذا العمل مساهمة متواضعة في تطوير أسلوب اتخاذ القرار ، وأن يكون بمثابة الدعوة للاهتمام بمراكز الدراسات والمعلومات وتوجهات الرأي العام واتباع الأساليب العلمية لقياسه ، نظراً لأهميته البالغة وتأثيره في النظم السياسية المعاصرة .

د. فاروق العمر

الفصل الأول

ما هو الرأي العام ؟ وما علاقته بالنظم السياسية ؟

١ - المفهوم العام للرأي العام

اختلفت آراء الباحثين وتعددت حول وضع تعريف محدد لمفهوم الرأي العام وجاءت هذه الاختلافات نتيجة لاختلاف وجهات النظر السياسية والاجتماعية ومدى الإيمان بدور الشعوب في المشاركة السياسية .

يقول الدكتور إبراهيم إمام : " إن الرأي العام هو الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة. " (١)

بينما يصف الدكتور عبد القادر حاتم الرأي العام بأنه " الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما . " (٢)

وهناك من ينظر إلى الرأي العام على أنه " الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية محددة .. أو أنه التعبير عن موقف متنازع عليه قابل للجدل . " (٣)

وأياً ما كانت هذه التعريفات أو غيرها فان الرأي العام لا يخرج عن كونه وجهة نظر الأغلبية الجماهيرية وتحديد موقفهم من قضية معينة في وقت محدد شريطة أن تكون هذه القضية تهم أكبر قطاع من الجماهير ومطروحة للجدل والنقاش فيما بينهم بحثاً عن حل يتحقق معه الصالح العام من وجهة نظر هذه الأغلبية .

والمقصود بهذا التعريف وتحديده في هذا الاطار أن الرأي العام يفترض فيه أن يعبر عن وجهة نظر الأغلبية تجاه كل قضية بشكل منفرد ، وقد تختلف وجهات النظر هذه من قضية لأخرى تبعاً لتغير أفكار الشعب وعقائده وتوجهاته ..

ونستنتج من ذلك أن الرأي العام ليس ثابتاً ، فهو يختلف من زمن لآخر ، بل من يوم لآخر ، وذلك بحسب الظروف السياسية السائدة ، وطبقاً لحجم المعلومات التي تضخ إليه ونوعها . فقد تتخذ الجماهير رأياً معيناً في وقت ما ثم تعارضه بعد ذلك وقد تعود إليه مرة أخرى تبعاً لتغير الظروف وحسب المقتضيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ناهيك عن العادات والتقاليد ونسبة التعليم والقيم والمعتقدات الدينية .

وقد عرف الرأي العام واستخدم كقوة سياسية منذ العصور الأولى للإنسان ، وظل ينتقل من جماعة إلى أخرى مما دفع الباحثين إلى محاولة التعرف على طبيعة الرأي الجماعي السائد واستخدام الأساليب المختلفة الكفيلة بتوجيهه نحو الغاية المستهدفة . وما أن حل القرن العشرون حتى شهد العالم ثورة نوعية في مجالات الراديو والتلفزيون وطباعة الصحف ، وحدث كذلك تطور كبير في تكنولوجيا الأقمار الصناعية ووسائل الإعلام المختلفة ، وازداد الاهتمام بالدراسات التي تتناول الرأي العام بمختلف لغات العالم حتى أصبح يحتل مكانة هامة بين الدراسات السياسية والفلسفية والاجتماعية والنفسية .. وقد فتح ذلك صفحات جديدة لهذا العلم الذي امتدت آفاقه إلى يومنا هذا ليصبح له دور أساسي في تحديد طبيعة أنظمة الحكم وتشكيل الأفكار السياسية .

إلا أن الدور الذي يلعبه الرأي العام يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف الوسائل التي تتحكم فيه . وعلى الرغم من وجود هذا الاختلاف فان هناك اتفاقاً على أن وسائل الاعلام المتعددة (صحافة - إذاعة - تلفزيون)

تلعب دوراً رئيسياً فى تكوين الرأى العام وأن لكل منها جمهورها الخاص بها تبعا لنوعية الثقافة ودرجة التعليم

ومن هنا جاءت أهمية الرأى العام وضرورة دراسته بصورة مستمرة للتعرف على وجهات نظر الشارع إزاء أي من القضايا المطروحة ، وكذلك لوضع استراتيجيات لتعديل مسار الرأى العام بحيث يكون متماشيا مع القرارات التي يرغب نظام الحكم في تطبيقها .

٢ - أهمية دراسة الرأى العام

جاء الاهتمام بدراسة الرأى العام نتيجة لما شهدته الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تطور بعد انتشار التعليم ، وبعد حدوث الطفرة التكنولوجية المذهلة فى وسائل الاتصال الجماهيرى التي أصبحت اليوم من أهم الأجهزة التي تعتمد عليها الحكومات فى التعرف على مسارات الرأى العام وأفكار الجماهير وميولها وتوجهاتها خاصة عند وقوع بعض الأحداث التي توجب استطلاع رأى الجماهير تقاديا لحدوث صدام بينها وبين السلطة الحاكمة ، نتيجة لاتخاذ قرار خاطئ قد يأتي مخالفا للتوجهات العامة لدى الناس . فعلى سبيل المثال لو اتخذت حكومة ما قرارا برفع أسعار بعض السلع الغذائية دون دراسة لتوجهات الشارع ، فإن ردة فعل الشارع ربما تكون عنيفة ، وقد تلحق بالدولة واقتصادها ومواردها خسائر فادحة نتيجة للعنف الذي قد يعم المدن والجامعات ونقابات العمال ومختلف المؤسسات ، ولن تجد سلطاته ليسوى ذئني ح مكحلا سوى التراجع عن نفس القرار الذى اتخذ دون دراسة للرأى العام ورغباته ولكن بعد دفع الثمن غاليا .

وهذا دليل على أهمية الرأى العام وكيف أصبح قوة فاعلة فى مجتمعنا المعاصر ، بل ولعله صار قوة ضغط كبيرة على النظم السياسية السائدة ، وان كان ذلك يختلف تبعا لطبيعة أنظمة الحكم ، فالدول الديمقراطية التي تمنح الجماهير حق المشاركة السياسية فى اتخاذ القرارات وممارسة الحريات يزداد فيها نفوذ الرأى العام ويهتم قادتها وزعمائها بالتعرف على حقيقة أفكار وآراء هذه الجماهير حتى تأتي قراراتهم متمشية مع آمالها ورغباتها ، أما فى المجتمعات ذات القرارات الفردية فيضعف فيها صوت الرأى العام ويكاد يتلاشى تأثيره فى العمل السياسى ، نتيجة ضيق ساحة المجتهدين وحجب المعلومات عن الجماهير ، وبالتالي يتحول الرأى العام من رأى عام ظاهر إلى رأى عام كامن يتصف بالسلبية والخضوع وعدم القدرة على التعبير عن وجهات نظره تجاه مصالحه الأساسية مما يؤدي إلى انتشار الشائعات بصورة تضيع شتى وتوقئ اقحلا اوعمر الفوضى داخل المجتمع وتندم الثقة بين افراد المجتمع والسلطة الحاكمة .

وهذه الأهمية للرأى العام جاءت نتيجة طبيعية لتطورات النظم السياسية واختلاف النظرة لطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، ففي المجتمعات البدائية الأولى لم يكن هناك نفوذ للرأى العام ولا وعي سياسى لدى الجماهير حيث كان الانسان البدائي يضيف قدسية على الحكام ويظن أنهم آلهة أو أنصاف آلهة (٤) والذي لاشك فيه أن تطور الفكر السياسى وظهور النظريات السياسية أدى إلى خلق مجموعات من قادة الرأى العام الذين عملوا على نشر أفكارهم ونظرياتهم السياسية لدى الجماهير لاعتناقها وتطبيقها على نظمهم السياسية المختلفة ، ومن هنا بدأ الوعي السياسى ينمو لديهم ، وصار الرأى العام يسعى إلى تحقيق المشاركة فى العمل السياسى والسيطرة على مقدرات الشعوب ، خاصة بعد التقدم الذى شهده اسلوب الطباعة والنشر والبيث مما جعل العالم أشبه مايكون بقرية صغيرة يتناقل الجميع أخبارها ويتابع تطاهايف ثادحأل تارودون جهد أو مشقة . ثم جاءت الثورة الصناعية لينتج عنها تجمعات جماهيرية كبيرة فى المدن أدت بالتالى إلى انتشار المبادئ والنظريات الديمقراطية بين دول العالم والتوسع فى حق الانتخاب فى المجالس البلدية والنيابية ثم المشاركة فى التشكيلات الحكومية بل واعتلاء سلطة الحكم فى البلاد الديمقراطية التي تركز على التعددية والمشاركة الشعبية .

كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت مساهمة فعالة في سرعة انتشار الآراء والأفكار وبلورتها ، فنشأ الرأي العام في العصر الحديث قويا مهابا من الحكام والسلطات الحاكمة وأصبح الرأي العام يقف خلف القرارات المصيرية التي يتخذها القادة والحكومات مما جعله يشكل قوة ضغط حقيقية في النظم السياسية المعاصرة. (٥)

وقد تعددت مجالات الرأي العام وتشعبت في النظم السياسية المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو العالمي ، وأصبح الرأي العام في العصر الحديث واحدا من أهم القوى غير الرسمية التي تهيمن على مجريات الأمور في المجتمع ، لذلك أصبح قادة الدول وحكوماتها باختلاف أيديولوجياتهم يولون اهتمامهم إلى الرأي العام ويخضعونه للدراسة والقياس بقصد الوقوف على اتجاهاته ويعملون دائما على استمالته للموافقة على السياسات القائمة ، حتى تأخذ القرارات الحكومية صفة التأييد الشعبي . ويقوم الرأي العام في النظم الديمقراطية بمهمة الرقابة الشعبية على السلطة الحاكمة وذلك تأكيدا لنظرية سيادة الشعب التي سادت في النظم الديمقراطية والتي نادى بأن يقوم الشعب بممارسة العمل بنفسه ، أو عن طريق ممثليه من قادة سياسيين أو نيابيين . (٦)

لذا أصبحت دراسة النظم السياسي في أي بلد والتعرف على طبيعته تتطلب تحديد القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة بطريق مباشر أو غير مباشر ، كما أصبحت دراسة النظم السياسية أوسع وأشمل من الدراسة القانونية الدستورية ، حيث إن دراسة النظم السياسية تشمل تلك القوى التي توجد دون تنظيم من القانون لكنها تلعب دورا في توجيه النظم مثل الأحزاب السياسية والرأي العام والدعاية والصحافة وغير ذلك من القوى الفعلية الظاهرة ، أو المستترة .

وأصبح الرأي العام اليوم يقف خلف صدور القوانين والدساتير ، حيث يقوم ممثلو الشعب بوضع القوانين والدساتير لتكون متمشية مع رغبات الجماهير ، وتحقق مصالحهم العامة والجهوية ، كما أصبح الرأي العام كذلك واجهة حقيقية للديمقراطية الشعبية . لذلك تسعى النظم الديمقراطية لتنمية الوعي السياسي لدى الجماهير وتحاول دائما وضع الحقائق كاملة أمام الرأي العام كي يستطيع ممارسة دوره في المشاركة السياسية بصورة موضوعية وناضجة .

ونظراً لأن الحكومات الديمقراطية تولي اهتماما كبيرا للرأي العام وكسب ولائه لسياستها وتأييده لقراراتها فإنها تحرص على الوقوف على وجهات نظر الناس وتحليلها عن طريق معاهد متخصصة لقياس الرأي العام إلى جانب المعاهد الخاصة والمستقلة التي تقوم بنفس الدور في عملية قياس اتجاهات الرأي العام لصالح بعض الأحزاب السياسية أو أحد المرشحين للحكم . وانشاء هذه المعاهد وتعددتها وانتشارها يجيء تأكيدا للدور الهام الذي بات الرأي العام يلعبه في الحياة السياسية المعاصرة .

وقياس الرأي العام يُمكن الحكومات من دراسة وجهات النظر المختلفة ليساعدها في رسم سياسة محددة وفقا لهذه التوجهات ، وفي العالم العربي لم ينل الرأي العام الاهتمام الفعلي الذي يتناسب مع خطورته إلا في وقت متأخر نسبياً وفي نطاق محدود جدا ، حيث تأخرت الدول العربية في إنشاء معاهد متخصصة لدراسة الرأي العام وقياسه ، وذلك فيما عدا مصر التي بادرت بإنشاء أول معهد لهذا الغرض سنة ١٩٥٥ م ، ولم تكن الحكومات العربية عموماً تعرف شيئا عن الرأي العام بمفهومه الحديث قبل ذلك ولم تكن هناك ثمة علاقة بين ما يحدث في الشارع وبين المسار الفعلي للحياة السياسية .

وقد لعب ذلك المعهد دوراً هاماً في ترسيخ القواعد العلمية ووضع اللبنة الأولى لدراسات الرأي العام في الوطن العربي وكان نشاطه في البداية مقتصرًا على تقييم اتجاهات الصحافة العالمية والاذاعات بالنسبة للقضايا العربية ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبعض القضايا العربية الأخرى التي كانت مطروحة على الساحة حينئذ ، وذلك من أجل التعرف من خلالها على الموقف الدولي تجاه تلك القضايا .

ومن الجدير بالذكر أن المعهد المصري استخدم طرقاً بسيطة في تحليل المحتويات لتحديد هذه الاتجاهات وذلك باستعراض محتويات بعض صحف وإذاعات العالم ، خاصة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والقيام بعد ذلك بتحليلها لاستخلاص النتائج العامة لمواقفها ومشاعرها نحو المواقف والقضايا العربية .

وبمضى السنين اتسع نطاق الموضوعات التي تناولها المعهد بالدراسة حيث بدأت الحاجة للتعرف على الرأي العام المحلي نتيجة لانتشار التعليم وظهور طبقة جديدة من المثقفين الذين بدأت الحكومة تولى أهمية كبرى لتوجهاتهم وتأثيرهم في الشارع المصري . ولهذا اتسع نطاق الموضوعات التي تناولها المعهد بالبحث ليشمل القضايا المحلية إلى جانب القضايا الدولية ، وذلك تلبية لاحتياجات الجهات المعنية بالمعلومات والمهتمة بالرأي العام المحلي وتوجهاته بقصد الاستعانة بها في رسم السياسة العامة لمختلف الهيئات الحكومية .

هوامش الفصل الأول :

- (١) د. إبراهيم إمام - الإعلام والاتصال بال جماهير - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ ص ٢٠٥ .
- (٢) د. محمد عبد القادر حاتم - الإعلام والدعاية والحرب النفسية - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٢ ص ١٢٤ .
- (٣) د. سعيد سراج - الرأي العام ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٦ ص ٤٥ وما بعدها .
- (٤) د. ثروت بدوي - أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٧ ص ٢٣ .
- (٥) د. سعيد سراج - الرأي العام ومقوماته - مرجع سابق ص ١٩ .
- (٦) د. ثروت بدوي - النظم السياسية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٢ ص ٦ .

الفصل الثاني أين تكمن قوة الرأي العام؟ وماهي عيوبه؟

١ - قوة الرأي العام

تتفاوت قوة الرأي العام بتفاوت الأنظمة السياسية التي تحيط به والمكونات الثقافية والحضارية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى . ففي الدول الديمقراطية يبرز الرأي العام كقوة ضغط لأن حكوماتها تستمد شعبيتها وقوتها وفعاليتها من تأييد الرأي العام لها ، حيث يلعب الرأي العام في هذه الدول دوراً أساسياً في العملية السياسية وفي استمرار الحكومات في مقاعد الحكم ولأنه أيضاً هو الذي يقوم بدور الرقابة الشعبية على أعمال السلطة الحاكمة ومن ثم إبقائها إذا ما سارت في طريق تحقيق آمال الجماهير ، أو إقصائها إذا ما انحرفت عن طريق الصالح العام للشعب .

وتتفاعل النظم الديمقراطية مع المنظمات والمؤسسات والجمعيات الشعبية التي تكون بمثابة المعبر عن الرأي العام ، والتي تقوم بمساندته وتحافظ على مصالحه . وتشكل هذه التنظيمات السياسية أداة ضغط على صناع القرار وذلك من خلال ملامستها اليومية لتوجهات الرأي العام .

إلا أن الحكومات لا تشعر أنها على استعداد دائم للاستجابة لضغوط تلك التنظيمات وذلك لظروف خارجة عن إرادتها ، أو لعلمها أن من شأن استجابتها لبعض المطالب الشعبية تخفيف ضغط الرأي العام عليها على المدى القريب ، ولكن ذلك قد يلحق الضرر بمستقبل الأمة على المدى البعيد كاستنزاف مواردها المالية أو تعديل بعض التشريعات والقوانين والقرارات الضرورية للمجتمع ، ويكون الأمر أكثر صعوبة حينما يمارس الضغط الشعبي لإجبار الحكومة على اتخاذ موقف يتعلق بقضايا السياسة الخارجية في الوقت الذي تكون فيه الحكومة مقتنعة بأن تقديرها للأمر لا يتماشى مع ذلك الضغط الشعبي .

ويبرز الرأي العام كقوة حينما يحدث خلاف بين السلطات الثلاث ، التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فإذا ما حدث خلاف بين أحد أضلاع هذا المثلث وضلع آخر فإن كل طرف من أطراف النزاع يلجأ إلى الرأي العام يحكمه أو يستعطفه أو يبسط وجهة نظره أمامه ، لأنه يعلم أن من يستطيع ضمان قوة الرأي العام في صفه فإنه يستطيع في أغلب الأحوال كسب المعركة ، أما الطرف الخاسر فلا يسعه إلا الرضوخ لحكم الرأي العام كي لا تصل الأمور إلى ما لا يحمد عقباه بالنسبة له.

٢ - عيوب الرأي العام

مما لا شك فيه أن مناخ الديمقراطية هو الأفضل لنمو الرأي العام وازدهاره ولكننا لانستطيع الجزم بأن كل توجهات الرأي العام إيجابية . فأحياناً تكون الجماهير على درجة متواضعة من الوعي السياسي والثقافي والقومي ، وفي هذه الحالة فإنها تكون عرضة للتأثر بتوجهات خارجية أو داخلية توجهها الوجهة غير الصحيحة ، فتكون المحصلة النهائية هي بروز رأي عام قد لا يخدم المصالح العليا للبلاد . ومن هنا جاءت ضرورة مشاركة الرأي العام في صناعة القرار على أسس سليمة وقادرة على تحليل الأمور تحليلاً موضوعياً بناءً ، ومن هنا أيضاً جاء اهتمام الدول بتنشئة مواطنيها تنشئة تنمي فيهم الحس الوطني والنقد البناء . ويذكر كل من روبرت لان و ديفيد سيرز في كتابهما عن الرأي العام أن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم اهتماماً بالغاً بتنشئة المواطنين تنشئة سياسية سليمة منذ الصغر ، حيث بة يلمع على هذه أدبت التنقيف السياسي للطفل الأمريكي وفي مراحل تعليمه المختلفة وصولاً إلى مرحلة النضوج والرجولة . وتضمن هذه التنشئة السياسية عدم نفاذ الأفكار الأيدولوجية المضادة إلى عقول المواطنين الأمريكيين وأفكارهم إلى حد كبير . (١)

ويرى د. كمال المنوفي أن هناك اتجاهين رئيسيين يتعلقان بمفهوم التنشئة السياسية ، فأما الإتجاه الأول فهو النظر إليها كعملية تلقين وتشريب الفرد بمجموعة من القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها مع الزمن . وأما الإتجاه الثاني فهو النظر إلى التنشئة على أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له (٢) .

كما تتأثر اتجاهات الرأي العام بقلة المعلومات التي تتعلق بالأسباب والأبعاد الكامنة خلف إصدار القرارات ، كما تتأثر كذلك بالمعلومات الموجهة التي تنقلها أجهزة الإعلام الخارجية المعادية حيث تضفي عليها طابعا يتفق مع توجهات القائمين عليها ، لذا فإن الأحكام المترتبة عليها غالبا ما تكون غير صحيحة ، كما أن السلطة الحاكمة قد لا تستطيع - لاعتبارات معينة - إحاطة الجمهور بكل ما يتعلق بتوجهاتها الخارجية ليقينها بأنه قد يصعب على عامة الشعب تبين المصلحة الحقيقية للبلاد ازاء موقف معين أو حدث ما لكونهم يجهلون أحيانا مدى ارتباط هذه المصلحة بظروف واعتبارات تخرج غالبا عن تقديرهم ، كما أنهم كثيرا ما يندفعون في اتجاه ما تحت تأثيرات عاطفية ويسيروا طوعا وراة توجهات مضللة قد تبثها أجهزة الاعلام المختلفة لأغراض تخدم مصالحها . (٣)

ومن عيوب الرأي العام أنه يتأثر أحيانا بإطروحات جماعات الضغط المختلفة من تنظيمات سياسية ونقابية وحزبية والتي يكون لبعضها ارتباطات تنظيمية مع أحزاب خارجية تكون في الأصل هي الأم بينما تكون جماعات الضغط تلك وتنظيماتها هي الفرع ، وغني عن البيان أن الارتباط الفكري بين الأصل والفرع يفترض في ممثليه المحليين تبني أفكار القيادة الأم وإطروحاتها وبتبنيها بين جمهور الرأي العام المحلي حتى ولو كانت تلك الأفكار لا تتفق تماما مع مصالح الدولة العليا ، وإذا ما ارتبطت جماعات الضغط بالقيادة الأم إرتباطاً تنظيمياً فإنها قد تلزمها أحيانا بالقيام بأعمال ضارة بالبلاد كالإضرابات وأعمال التخريب ثم تبرير ذلك للرأي العام وذلك للضغط على حكوماتها لتبني مبادئ تتفق ومواقف تلك القيادة الأم .

وقد تؤدي اتجاهات الرأي العام تجاه قضية معينة من القضايا الخارجية إلى تعقيد الأمور بالنسبة لمتخذي القرار ، إذ أن الرأي العام يعتمد على العاطفة والتأثر السريع بمجريات الأحداث وتفسير وسائل الإعلام المختلفة لها بينما تكون نظرة متخذي القرار محكومة باعتبارات سياسية ودولية بالغة التعقيد والحساسية.

كما يشوب الرأي العام في بعض الأحيان الارتجال والتسرع في إصدار أحكامه مما يلحق بالمجتمع والمقيمين فيه ضرراً بالغاً ، وتبرز قضية تفجير المبنى الحكومي في مدينة أو كلاهوما الأمريكية كمثال واضح على ذلك التسرع ، ففي ١٩ ابريل ١٩٩٥ وقع انفجار هائل في ذلك المبنى في مدينة أو كلاهوما وكان الرأي العام الأمريكي مشحوناً ضد العرب والمسلمين بصفة عامة ، وكادت الحرب الشرسة ضد العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلق سهامها لتصيب الجميع على الرغم من أن مرتكبي جريمة ذلك الانفجار كانوا ما يزالون مجهولين ، وكانت التعليقات الهائجة والعنيفة مستمرة في توجيه أصابع الاتهام إلى " الشرق أوسطيين " أو المسلمين ، أو العرب ، وهو أمر بحد ذاته ، خطير على الأمريكيين العرب والمسلمين المقيمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك على مستقبل العلاقات مع أي برع لودل لاسلامية وبصفة أخص "الشرق أوسطية".

وقد عزز ذلك الذعر الجماعي وردة الفعل القوية للرأي العام الأمريكي تجاه المسلمين والعرب حادثة انفجار مبنى آخر في نيويورك ووجود إثنين من الأمريكيين في السجون العراقية آنذاك ، وحادثة الطائرة الفرنسية المتهم فيها جزائريين منتميين لمنظمات أصولية ، وملاحقة مفجري طائرة " البان ام " الأمريكية والمتهم فيها ليبين وهو ما عرف بحادث " لوكيربي " .

وكان ذلك الذعر الجماعي وغضب الرأي العام الأمريكي يتأجج خاصة وأن دول العالم كانت كلها معبأة تماماً ضد الجماعات المتطرفة التي تذرعت بالإسلام وأساءت إليه ولقضايا المسلمين في كل أنحاء الكرة الأرضية .

لقد كانت كل هذه الشواهد تقفز في أذهان الأمريكيين لتكون رأياً عاماً مبتسراً في عالم تنسيده وسائل الاعلام مع شعورهم بالخوف والرغبة في الانتقام كلما أعيد عرض الحادث أمام أعين الناس على شاشات التلفزيون في جميع دول العالم وكلما تابعه الناس على صفحات الجرائد . ولولا ظهور الجناة الحقيقيين الذين ارتكبوا حادث تفجير المبنى الفيدرالي في مدينة أوكلاهوما لكانت لذلك الرأي العام الأمريكي آثارٌ مدمرة ليس على العرب والمسلمين الأمريكيين فحسب ، بل وعلى كل من ارتبط بالعروبة والإسلام .

وقد قام الخبير الإعلامي الأمريكي الدكتور / جاك شاهين بتحليل الخلفيات التاريخية والسياسية التي تكمن خلف ذلك العيب في الرأي العام الأمريكي وشرحه في محاضرة ألقاها في جامعة الكويت في أكتوبر ١٩٩٥ ورکز في تلك المحاضرة على الصورة الذهنية عن العرب والمسلمين في أمريكا والتي قام بدراستها لمدة تقارب الثلاثين عاماً شاهد خلالها مئات الأفلام التي أنتجت منذ مائة عام تقريباً واطلع فيها على المجالات الكوميديّة المصورة ، وكانت خلاصة تلك الدراسة أن الصورة العربية هي صورة سلبيّة يظهر فيها العربي كمليونير فاحش الثراء يأتي لأمريكا لتبديد الأموال على شراء السيارات أو التأثير على السياسيين بأمواله وامتلاك النساء الشقراوات، ويلزم هذه الصورة وصف العربي بالمغفل المندفع . أما الصورة الثانية للعربي فهي صورة رجل المتفجرات الذي يقتل الأبرياء والذي يصور عادة كفلسطيني يرتدي الكوفية والبدلة المرقطة أو كما ظهر في صورة لاحقة كمسلم متطرف .

أما المرأة العربية فتصور وكأنها مجرد ظل غير محدد المعالم في ارتدائها للعباءة ، وهي تحمل الجرة على رأسها وتسير في الأسواق ، أو تصور وكأنها إحدى " الحريم " التي ترقص رقصاً شرقياً في قصص " ألف ليلة وليلة " . كما يصور الطفل العربي كمتسول لحوح يستجدي المارة . ولا يظهر العربي كمهندس أو دكتور أو محام في وسائل الإعلام الأمريكية وخاصة في الأفلام السينمائية .

ويرجع الدكتور شاهين أسباب نشوء هذه الصورة السيئة واستمرارها لدى الرأي العام الأمريكي إلى عدة أسباب ، منها كره الإنسان بوجه عام لما يجهل وعدم مبالاته بتعرض الآخرين للأذى ، وبسبب سعي بعض المنتجين لتحقيق الأرباح دون اكتراث للكيفية التي يصورون بها العرب ماداموا يربحون من وراء ذلك، وكذلك إلى عدم مشاركة العرب بجهد منظم لمحو تلك الصورة ، وإلى عدم المساهمة في وسائل الإعلام والإنتاج الفني في هوليوود ، وإلى العامل السياسي ممثلاً بالصراع العربي الإسرائيلي حيث درجت الحكومة الإسرائيلية على تمويل الأفلام المسيئة للعرب ، وأخيراً لعدم فعالية العرب والمسلمين في محاربة الصور المسيئة لهم .

ومن ناحية أخرى فإن المنتبِع لإذاعات العالم ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة ، قد يلحظ تبني تلك الوسائل نهجاً يخدم سياسة ومصالح القائمين عليها والدول التابعة لها بهدف خلق رأى عام دولي يتفق مع التوجهات التي يرمون إليها .

ولقد استفاد من تلك العيوب التي تعترى الرأي العام من سعوا إلى توجيه الشعوب واستمالتها لصالحهم أو تحريكها ضد حكوماتها القائمة ، أو التأثير على الجنود في المعركة مستخدمين في ذلك أساليب متعددة كالدعاية والحرب النفسية والإشاعة ، والتي سنأتي على ذكرها بشيء من الإيجاز .

أ - الدعاية :

عرف الإنسان الدعاية ومارسها بصورة أو بأخرى منذ مطلع الحياة ، وارتقى بها إلى مرتبة فن من الفنون ، أو حرفة من الحرف ، ثم تحولت إلى علم له أصوله ، وقواعده ، واستخداماته السياسية والعسكرية ، وهو علم لم تتضح معالمه إلا خلال العصر الحديث خاصة مع بداية الحرب العالمية الأولى ، وقد تطورت فنون الدعاية ودخلت مختلف نواحي الحياة وكان لها دور بارز في المجال الاقتصادي إلى جانب دورها السياسي والعسكري . كما تطورت أساليب الدعاية وتعددت استخداماتها في التأثير على الرأي العام وتحطيم معنويات القوات والشعوب المعادية عقب الحرب العالمية الأولى ، واستخدمت بنجاح في الحرب العالمية الثانية .

وقد دخلت الدعاية مجال التعليم ، حيث يقوم المدرسون بغرس حب الوطن في قلوب الطلاب ، وتحتوي مناهجهم الدراسية على مواد دعائية لأفكار أو معتقدات أو أيديولوجيات سياسية معينة ، فالأشعار التي يرددها الطلاب على سبيل المثال هي في واقع أمرها قيماً يلقنها المجتمع لأبنائه وفيها استحسان لعادات وسلوكيات محببة ، ونبذ لعادات وسلوكيات يستهجنها الذوق العام في المجتمع . كما نجد فيها توجيه للطلاب نحو حب الدولة التي ينتمون إليها أو الأسرة الإقليمية أو القومية أو الفكرية التي ترتبط دولتهم بها ، وفي المقابل فإننا نجد فيها ذمماً لدول أخرى تقف منها دولتهم موقف العداء .

أما الخرائط الجغرافية ، فنقوم بإبراز موقع دولتهم ، وحدودها الدولية والإقليمية ، والأراضي التي تطالب بها ، إذا ماكانت تلك الأراضي واقعة تحت الإستعمار ، وتظل تلك الأراضي المقطعة أو المستعمرة موجودة على الخرائط الجغرافية ، لتبقى محفورة في ذاكرة الطلاب أملاً في استعادتها في المستقبل ، وكذلك فإن الدول التوسعية تجد في الخرائط الجغرافية منفذاً للدعاء بما لا تملك ، كي تشكل ضغطاً على الدولة الضحية في أوقات السلم ، وتثبت واقعاً جغرافياً مزعوماً بعد التوسع ، ولكي توغر قلوب شعوبها حقداً على شعب الدولة التي تستهدف التوسع على حسابها .

ولكتابة التاريخ دور دعائي يتم بموجبه تشويه الحقائق عن طريق الاختيار المتحيز ، ومحاولة كتابة وجهات النظر التاريخية المؤيدة لأهداف بلادهم مع إغفال كل الحقائق التي تناقض ذلك ، مما يترك عداء متأجلاً في صدور الطلاب للبلد المستهدف إثارة الرأي العام ضده .

ولعلم الآثار نصيبٌ في التأثير السياسي ، وهو أمرٌ قد يخفى على الكثيرين . فحينما تريد دولة أن تتوسع على حساب دولة أخرى ، أو تقوم بإحتلال أراضيها ، فإنها تلجأ إلى الآثار والأطلال الموجودة في الدول الأخرى ، لتربطها بآثارها لتدلل على تبعية تلك الأراضي لها . ونذكر في هذا الصدد أن الحجج اليهودية الأولى في احتلال الأراضي العربية في فلسطين كانت حججاً روج لها علماء الآثار اليهود حينما أخذوا ينقبون عن آثار مزعومة في كل شبرٍ أرادوا احتلاله ثم بدأوا ينسبونها إليهم .

أما الصلة بين الدعاية والإعلام فهي وثيقة لدرجة كبيرة ، وخاصة حينما يكون جمهور الرأي العام هو المستهدف ، حيث تقوم الصحافة بالتأثير على الجمهور من خلال ما تنشره من أخبار ، وهي تعد مدرسة يتلقى فيها الجمهور علومه اليومية . وكان هتلر يرى أنه على الصحافة ألا تخضع إلا للحزب وذلك لما لها من تأثير كبير ، وقد قام بوضع الصحافة فعلاً تحت إشرافه حينما تولى السلطة ، ومن أقواله : " وهكذا نجد أن الدعايات الصحفية يمكنها أن تقدم في أكثر الأحيان إلى الرأي العام أشخاصاً لا وزن لهم على أنهم أبطال الأمة ، وأملها فتوفر لهم جمهوراً ضخماً من المؤيدين ، وحتى لو كانت سمعتهم ملوثة فإن الدعاية الصحفية تتمكن من محوها " . لذا حرص هتلر على توثيق الصلات بينه وبين الجماهير مباشرة ، لتوصيل أفكاره وعقيدته بواسطة خطة دعائية طويلة المدى ، وكان ينظر دائماً إلى قلوب الشعوب لا إلى عقولهم فكان يقول : " إن

الدعايات تهدف إلى لفت نظر الجمهور إلى وقائع وأحداث لا إلى تنوير الشعب على أساس علمي ، لذلك وجب التوجه إلى قلوب أفراد الشعب لا إلى عقولهم ". (٤)

وبعد أن دخلت الدعاية عصرنا الحديث وأصبحت متداولة على ألسن الناس ، اتسع مفهومها عما كان عليه سابقاً ، وتناولتها الكثير من البحوث والدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتنوعت تعريفاتها : فعرّفها البعض بأنها " فن التأثير والممارسة والسيطرة والترغيب لضمان القبول بوجهات نظر أو آراء وسلوكٍ معينة " ، كما ذهب آخرون إلى أنها " نشر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر على الأفكار ، أو السلوك أو كليهما معاً ". (٥)

وتقوم الدول باستغلال الدعاية في الحروب ، حيث يحاول العدو إضعاف الروح المعنوية لخصمه وذلك بتوجيه حملات دعائية ضخمة ضده ، مما يدفع الدولة المستهدفة إلى شن حملة دعائية مضادة ، لإبطال مفعول الحملات المعادية والإبقاء على الروح المعنوية لشعبها مرتفعة .

وعلى الرغم من الاعتراف بأن الدعاية تعتمد على مخاطبة العاطفة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، إلا أن هذا لا يعني أنها تلغي جانب العقل في الجمهور المستهدف ، حيث يحاول مخطوطها الاستشهاد بأكبر قدر من الحقائق أو تطويعها لخدمة مخططاتهم . ومن الناحية العسكرية فيمكن تقسيم الدعاية إلى قسمين رئيسيين هما :

١ - الدعاية الإستراتيجية : وتوجه عادة ضد قوات العدو والشعوب المعادية والمناطق التي يحتلها العدو بكاملها ، وهي تقترن بالخطط الحربية المرسومة ، وتستهدف تحقيق أغراض موضوعية مدروسة في فترات قد تبدأ من أسابيع وتمتد إلى أشهر أو سنوات .

٢ - الدعاية التكتيكية : وهي دعاية تتعلق بالخطط الموجهة إلى عدد محدود من المستهدفين ، وذلك لتدعيم عمليات حربية محلية محدودة .

ويضع بعض الدارسين تقسيماً ثالثاً للدعاية يأخذ في حسابه العلاقة بين نشاط الدعاية والدعاية المضادة التي يقوم بها العدو فيسمى النوع الأول : "الدعاية الهجومية" ويسمي النوع الثاني : "الدعاية الدفاعية" ، كما ميز آخرون بين ألوان مختلفة من الدعاية ، واستندوا في تمييزهم على الهدف الكامن في أذهان القائمين على الدعاية ، فهناك : " الدعاية الانقسامية " وهي التي يسعى مخطوطها إلى زرع بذور الإنقسامات داخل فئات المجتمع المستهدف كإحداث تصدع في جبهة معينة منه كالجيش مثلاً .

وقد أولى الباحثون اهتماماً خاصاً بالدعاية السياسية ، وهي الدعاية التي تمارسها الصفوة السياسية الحاكمة ، لتثبيت أركان حكمها ، وإبقاء زمام السيطرة في يدها ، وعادةً ما تركز الأنظمة الثورية على هذا النوع من الدعاية التي تروج لها ، بعد حدوث انقلاب عسكري أو ثورة فتسعى لربط الجماهير بالنظام أو المعتقد الجديد ، أملاً في مساندة جموع الجماهير للثورة أو القيادة الجديدة التي تولت لتوها زمام الحكم ، وكذلك تهيئة الشعب لتقبل أفكارها ومعتقداتها الجديدة ، في مقابل شن هجوم دعائي قوي على نظام الحكم الذي سبقها .

وتولي الحكومات نوعاً آخر من الدعاية اهتماماً كبيراً ، نظراً لخطورته وتنوع مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وهذا النوع يطلق عليه اسم : " الدعاية الدولية " . وهي أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية لبعض الدول التي تسعى إلى تغيير أيديولوجية وثقافة مجتمع آخر ، أو إحكام السيطرة الاقتصادية على مجتمعات أخرى أقل نمواً . ويقوم المخططون لهذه الدعاية بدراسة الشعوب قبل توجيه أجهزة الدعاية تجاهها حتى تحقق هذه الدعاية نتائجها المرجوة ، وحتى لاتأتي بنتائج عكسية إذا ما أسئء توجيهها . ومن أمثلة هذا النوع من الدعاية : المحاولات المتبادلة التي قامت بها الكتلتين الشرقية والغربية ، لاختراق

الحاجز الأيدولوجي للكتلة الأخرى . وقد ازدادت أهمية هذا النوع من الدعاية بتعاظم دور وسائل الإعلام المختلفة، وتطورت أدواتها بحيث أصبحت قادرةً على تخطي الحدود الجغرافية ، والسياسية للدول الأخرى ، كالأقمار الصناعية ، والبرامج الموجهة . وتحرص كل دولة على دراسة الخلفيات التاريخية للمعلومات التي تريد بثها ، فناريخ الغرب الاستعماري يجعله حريصاً على تجنب كل ما من شأنه أن يذكر أبناء الدول المستعمرة بسلبيات فترة الإستعمار ، أما إذا كانت الدعاية موجهة لدول صناعية منافسة فإن لها أسلوباً آخر يراعي حتى أنسب الأوقات التي يمكن للدعاية أن تكون متاحة للطلاب والعمال والموظفين وغيرهم .

ب - الحرب النفسية

وهي فرعٌ من فروع الدعاية ولها أهمية بالغة ، بل أصبحت مادة تدرّس في المؤسسات الإعلامية والعسكرية ، وغيرها من المؤسسات المتخصصة . وقد أصبح مصطلح الحرب النفسية من المصطلحات الحديثة ، وظهر بقوة خلال الحرب العالمية الثانية كأسلوب للتأثير على عقل الإنسان وتحريك عواطفه كي يسلك سلوكاً معيناً وفق الأهداف التي يرسمها المخططون لتلك الحرب . والحرب النفسية هي : تطبيق للدعاية ، وتستخدم ضد العدو إلى جانب وسائل أخرى ذات طابع حربي أو إقتصادي أو سياسي ، وما يميزها عن الدعاية هو أن الدعاية تركز على عواطف الإنسان أكثر مما تركز على فكره ، أما الحرب النفسية فهي تركز بالدرجة الأولى على عقل الإنسان ، فالعقل البشري هو هدفها ، وهو سلاحها في نفس الوقت . ويتوجب على مخططي الحرب النفسية أن يكونوا محترفين في مجال تخصصهم إضافة إلى الفطنة والذكاء ، إلى جانب اكتسابهم للمهارات المختلفة أثناء التدريب ، يقول " سير روبرت لوكهارت " الخبير البريطاني في الدعاية : " إن تشكيل الهيئة التنفيذية للحرب النفسية لا يقتصر على مجال أو تخصص معين ، فهي تضم بين صفوفها أصنافاً متعددة من العسكريين والمدرسين والصحفيين ورجال الإعلام وخبراء الإعلانات ومتخصصين في الآداب وعلم النفس وقضاة وفلاحين أيضاً ... " . ويضيف : " لا أعتقد أن هناك خاصية معينة يمكن التركيز عليها عند عملية الإختيار والتدريب على أعمال الحرب النفسية ، فرجل الدعاية يولد ولا يصنع ، ولكن التجربة الميدانية أثبتت أن الصحفيين كانوا باستمرار أفضل من غيرهم في ميدان الدعاية بصفة عامة . حيث كانوا أقدر الناس على كتابة النشرات الموجهة ، وأكثر الناس تفهماً لقيمة الكلمة الشفهية والمكتوبة ، كما كانوا يظهرون إحساساً دائماً بقيمة السرعة وعامل الوقت اللذين يتطلبهما هذا النوع من العمل " . (٦)

ويهدف القائمون على الحرب النفسية إلى كسب الحرب دون استعمال للعنف ، فهي بذلك تعد أحد أسلحة كسب المعارك . وقد اعتبر المؤرخون أن الحرب العالمية الأولى كانت هي حجر الأساس في إرساء قواعد الدعاية السياسية الخارجية بمفهومها الحديث ، حيث شهدت تلك الحرب لأول مرة ظهور وكالات حكومية متخصصة في الدعاية السياسية ، مثل وزارة الإستعلامات البريطانية برئاسة اللورد " بيفر بروك " واللجنة الأمريكية للدعاية واللجنة الدولية للحلفاء . ويقابلها على الجانب الآخر إدارة الصحافة الحربية الألمانية ، التي كانت تتبع القيادة العامة الألمانية ووزير الخارجية مباشرة . (٧)

وبإنشاء هذه الإدارات الحكومية في الدول الأوروبية الكبرى ، بدأ الشكل الحديث لاستخدام الدعاية السياسية وتوظيفها كسلاح من أسلحة الدبلوماسية إلى جانب الأسلحة التقليدية المعروفة .

ج - الشائعات :

الإشاعة هي الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الصحة أو الواقع ، أو هي التهويل والتشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة . وتعتبر الإشاعة في أوقات الحروب من الأسلحة المهمة التي يستخدمها العدو ضد خصمه لتشويش الأفكار ولإستثارة العواطف وخلق اللبلة بين صفوفه ، أما في غير أوقات الحرب فيمكن أن تنتشر بقصد أو بغير قصد . ومن هذا المنطلق فيمكن تعريف الشائعة بأنها الفكرة التي يسعى مروجوها إلى إيمان الناس بها ، ونقلها إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع . وحتى تبلغ الشائعة هدفها

يجب أن تكون قابلة للتصديق وغير مبالغ فيها ، وأن تكون من الأقوال والأحاديث والروايات التي يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها ، أو التحقق من صدقها . وللشائعات قوة تأثيرية قد تعادل قوة أجهزة الإعلام ، ومن شأنها إحداث قطيعة بين الناس أو بينهم وبين حكوماتهم دون مبرر ، وهي ظاهرة سيكولوجية لها دوافعها الخاصة ولها منظموها الذين يبتدعونها ويسعون إلى نشرها ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

١ - شائعات الأحلام والأمني : وهي تنتشر بين الناس لأن لهم حاجات ورغبات وآمال فيها ، فيقومون بالتنفيس عن هذه الحاجات بإطلاق الشائعات .

٢ - شائعات الخوف : وهي تنتشر بين الناس في وقت خوفهم ، فالإنسان الخائف الفلق يكون أكثر استعداداً لأن يتوهم أموراً كثيرة لا أساس لها من الصحة، وهو أكثر قابلية لتفسير الحوادث تفسيراً خاطئاً وأن يصدق مايقال له ، خاصة إذا ما كان موضوع الإشاعة متعلقاً بجوانب خوفه .

٣ - شائعات الكراهية : وهي إشاعات متعمدة تعبر عن الشعور بالكراهية والبغض والتنافس ومحاولة الإضرار بطرف آخر وتنتشر هذه الشائعات بين الأفراد من جهة ، كما تنتشر من الناحية السياسية بين الأحزاب السياسية المتناحرة.(٨)

وتكمن صعوبة في وضع حدٍ للشائعة في أن مروجيها عادة ما يكونون مستترين ، ويصعب ملاحظتهم رغم الضرر الذي يلحقونه بالنسيج الاجتماعي ، أو بالأمن القومي إذا ما كانوا مدسوسين . ويختلف كل مجتمع عن المجتمع الآخر في مدى تقبله للشائعات أو تأثيره ، بها ولكنها إذا ما استفحلت فإنها تلحق ضرراً بالغاً بالدولة ، وخاصة إذا ما نجح مروجوها في التأثير على عواطف الجماهير ودفعهم إلى تكوين رأي عام خاطيء . وحتى إذا ما كانت تلك الشائعة بريئة ، فإن مطلقها لا يستطيع نفسه تكذيبها ، فغالباً ما تبدأ الشائعة من لسانه ولكنها تدور في المجتمع وتنتهي إلى مسامعه وقد لبست ثوباً جديداً يختلف عن الثوب الذي ارتدته في البداية . وهذا مما يزيد في حيرة المسؤولين عند محاربتهم للشائعات ومكافحتها، فإذا ما سكتوا عنها فإنها ستزداد انتشاراً ، وإذا ما حاولوا تكذيبها فإن من لم يسمع بها أصلاً سيتعرف عليها عند بث التكذيب . وإذا كانت الدول الديمقراطية تحاول أن تقضي على الشائعات عن طريق تنمية الوعي القومي وبسط الحقائق أمام الشعب ، فإن الدول غير الديمقراطية تواجه صعوبة أكبر في احتواء الشائعة، وذلك لأن الرأي العام المكبوت يجد فيها فرصة للتندر والانتقام من الحكومة المتسلطة الذي يكن لها العداء .

هوامش الفصل الثاني :

- (١) د. سعيد سراج - الرأي العام ومقوماته - مصدر سابق ص ١٤٥ .
- (٢) د. فيصل السالم - أساسيات التنشئة السياسية الإجتماعية - جامعة الكويت - الكويت ١٩٨١ - ص ٢٢ .
- (٣) د. كرم يوسف كشاكش - الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة أطروحة دكتوراه - مكتبة الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٨٧ ص ٣٨٨ .
- (٤) د. محمد عبد القادر حاتم - الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية - مكتبة لبنان - بيروت ١٩٧٣ - الجزء الثاني ص ٢٢١ .
- (٥) د. اسماعيل على سعد - الرأي العام بين القوة والأيدلوجية - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية ١٩٩١ ص ١٨٥ .
- (٦) د. مختار التهامي - الرأي العام والحرب النفسية - الجزء الأول - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ ص ١٥٧ .
- (٧) د. أحمد أبو زيد - الإعلام الدولي - دراسات في الإتصال والدعاية الدولية - مكتبة غريب ١٩٧٧ ص ٣٨٣ .
- (٨) د. أحمد بدر - صوت الشعب - دور الرأي العام في السياسة العامة - وكالة المطبوعات - الكويت - ص ١٦٦ .

الفصل الثالث

ماهي السياسة العامة؟ وما مدى تأثير الرأي العام فيها؟

١ - مفهوم السياسة العامة

تتعدد تعريفات السياسة العامة شأنها ، في ذلك شأن غيرها من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية ، فالسياسة العامة هي ما تفعله أو ما لا تفعله الحكومة ، وهي منهج عمل هادف يقوم به مسئول أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما ، وينظر "ريتشارد هوفر برت" إلى السياسة العامة باعتبارها مجموعة قرارات يتخذها مسئولون معروفون بهدف تحقيق غرض عام . (١)

فالسياسة العامة إذن هي مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتهليم أو الصحة أو الدفاع أو الأمن أو الزراعة أو الاقتصاد وغيرها . وإذا قامت الدولة برسم سياسة معينة كالسياسة التعليمية مثلاً ، وتهدف من وراء هذه السياسة إلى خلق قاعدة فنية وتكنولوجية ، فيمكن اتخاذ جملة قرارات لتحقيق هذه السياسة ، مثل إنشاء المدارس والمعاهد الفنية وعقد الدورات التدريبية والابتعاث لغرض الدراسة أو التدريب أو كليهما .

ويقودنا هذا التعريف إلى التساؤل عن كيفية صنع السياسة العامة التي هي بمثابة حلقات متصلة ، تشمل عمليات التخطيط واعداد القرار والبرمجة التي تشارك فيها كفاءات كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحيات داخل النظام السياسي . وصنع السياسة العامة يشتمل على العديد من الخطوات التي تبدأ بالتعرف على المشكلة التي تحاول أي حكومة الإحاطة بها من خلال الجهاز التنفيذي أو البرلمان أو الصحافة أو غيرها من الوسائل المتاحة ثم تبدأ بعدها عملية التشاور ، وجمع المعلومات الحقيقية عن جوانب المشكلة ، لنقوم بعد ذلك بصياغة السياسات أو السياسات ، البديلة التي تقوم الأطراف صاحبة المصلحة أو المتعلقة بهذه المشكلة بوضعها ، تمهيدا لاتخاذ قرار يحسم الأمر بين مختلف البدائل المقترحة ، وليكون هذا البديل بمثابة السياسة العامة (٢).

٢ - العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة

يتصور البعض أن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة مبنية على أن ما يفكر به الجمهور هو ما تفعله الحكومة ، وأن السياسة العامة تأتي كاستجابة تامة لاهتمامات الرأي العام ، ولكن في حقيقة الأمر إن العلاقة بينهما ليست بهذه البساطة ، بل إنها في غاية التعقيد حتى في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة .

فالرأي العام يتكون من آراء مجموعات الأفراد الذين يشكلون الجماهير المشتركة في النقاش .. وهو بذلك حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات ازاء قضية تمس النسق الاجتماعي ، وفي المقابل فإن السياسة العامة هي الإطار العام الذي تتحرك الحكومة في محيطه ، وهي ما يهتدي به المسؤولون عند تعاملهم مع مشكلة معينة (٣).

وتتضح من هذا المنطلق العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ، وبمعنى أدق دور الرأي العام في صنع السياسة العامة .. أما نوع وطبيعة العلاقة بينهما فهي علاقة تبادلية ، فالرأي العام يؤثر في السياسة العامة والعكس صحيح ، ولكن هذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السياسي السائد وحسب عوامل أخرى كثيرة كنوع القضية المطروحة ، ودرجة تماسك الجماهير ، ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق رأي عام مؤثر في السياسة العامة .

والعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ليست ثابتة ، فهي تختلف من قضية إلى أخرى ، قد يكون تأثير الرأي العام هامشيا ومحدودا بالنسبة إلى بعض القضايا ، وقد يكون حاسما وكبيرا بالنسبة إلى البعض الآخر ، وقد يكون سريعا بالنسبة إلى بعض القضايا ، وقد يكون بطيئا بالنسبة إلى البعض الآخر .

وتعتمد درجة تأثير الرأي العام على السياسة العامة على عدة عوامل ، منها درجة اتفاق الجماعات فيما بينها على رأي معين ، وشدة اعتناق الجماهير لهذا الرأي ، ووجود قنوات سلسة لإيصال الرأي إلى صانعي القرارات الحكومية ، أو وجود موانع تحول دون وصول الرأي العام الحقيقي إليهم ، إضافة إلى تركيبة القوى فى الحكومة ذاتها ودرجة تأثير الزعامة وجاذبيتها ، والوقت المتوفر للمناقشة ، وطبيعة الاسئلة المطروحة وبساطتها ووضوحها وغير ذلك من العوامل الهامة . (٤)

ويظهر تأثير الرأي العام على السياسة العامة بطريقتين :

أولاهما : يتمثل في ما يمكن أن يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية ، وعلى صنع السياسة العامة .

ثانيهما : يتمثل في احجام المسؤولين عادة عن اتخاذ موقف ، أو قرار من المتوقع أن يواجه بمعارضة شعبية قوية .

وفى بعض الحالات قد تؤثر السياسة العامة فى الرأي العام السائد إذا ما اتخذ قرار سياسي معين يخالف للرأي العام السائد ، وقد يميل الرأي العام نحو تقبل ذلك القرار عندما تكون السياسة العامة أكثر تحديدا ووضوحاً حيث يبدأ الرأي العام فى التغيير لصالح ذلك القرار . وأقرب مثال على ذلك تقبل الرأي العام المصرى لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى انتهجتها الحكومة المصرية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولتغيير موقفها من الاتحاد السوفيتى وميل النظام الحاكم وقتها إلى الغرب ، وإلى النظام الإقتصادى الرأسمالى ، بعد تجربة استمرت قرابة العشرين عاما للنظام الاشتراكي . (٥)

وقد استحوذ تأثير الرأي العام ودوره فى السياسة العامة على اهتمام الكثير من الباحثين ، واختلفت آراؤهم حول هذا الموضوع ، فبعضهم ذهب إلى أن السياسة العامة هي من صنع الرأي العام وهو ما قال به أنصار " الديمقراطية الليبرالية " الذين ينظرون إلى الرأي العام على أنه الحكم النهائى فى تقرير مصير تلك السياسة ، وهناك من ذهب إلى أنه لا يمكن للرأي العام المشاركة فى صنع السياسة العامة ، وذلك لأنه متذبذب ولا يثبت على حال ، كما أن قضايا السياسة العامة معقدة ومتداخلة بشكل يصعب على غير المتخصص سبر أغوارها ، إلا أنهم رأوا ضرورة قيام صناع القرار بإحاطة جمهور الرأي العام بها ، وشرح أبعادها بعد اتخاذ القرار الخاص بشأنها . أما غالبية من تناولوا ذلك الموضوع بالبحث والدراسة ، فقد أكدوا أن الرأي العام له دور فعال فى المشاركة فى صنع السياسة العامة على غرار ما يحدث فى المجتمعات الديمقراطية ، وذلك عن طريق وضع معايير معينة للسياسة تتخذ شكل قيم وتوقعات عامة يسترشد بها صانع السياسة العامة ، أما السياسات ذاتها فهى من صنع جماعات خاصة ، هى صانعة القرارات ، وهم يرون أن دور الرأي العام فى صنع السياسة العامة يشبه دوره فى توجيه الناس عند شراء سلعة من السوق ، إذ أن الرأي العام السائد يدفع الناس للإقبال على سلعة معينة أو يدفعهم للاعراض عنها وهو ما ينطبق على علاقة الرأي العام بالسياسة العامة ، الا أن سوق السياسة العامة ليس ببساطة السوق التجارى ، لأن مخرجات السياسة العامة ، ليس من الممكن لمسها أو تذوقها أو وزنها ، ولكنها تعتمد على التنبؤات بنتائج السلوك .

والمحصلة النهائية لتلك الآراء تتمثل فى أن الرأي العام لا يصنع السياسة العامة ، كما أنه ليس بعيدا عنها ، فاتجاهات الرأي العام وتوقعات ردود فعله ونظراته لكيفية مواجهة القضايا الأساسية فى المجتمع ، تحدد الاطار العام الذى يتحرك داخله صانعو القرار ، وهو بذلك ليس السياسة نفسها كما أنه ليس بعيدا عنها ، فهو يحدد ما هو مقبول ، وما هو مرفوض ، وما سيكتب له النجاح ، وما سيحكم عليه بالفشل ، وهذا فى حد ذاته يعد دورا هاما ، ومؤثرا فى وضع السياسة العامة .. وإن كانت القيادة المسئولة تفضل فى بعض الأحيان أن يضع صانعو السياسات فى اعتبارهم ما يحققه الصالح العام ، حتى وإن لم يحصلوا على تأييد الرأي العام فى كل الأحوال .

أما الدور الثانى المؤثر للرأي العام فهو اسلوب تعامله مع مخرجات السياسة العامة عندما تصل إلى حيز التطبيق ، فقبل الرأي العام للسياسات الموضوعة وتنفيذها عن اقتناع يمثل العامل الحاسم فى استمرارها ونجاحها ، والعكس صحيح .

والسياسة العامة هي في النهاية خطة تمتد جذورها الأساسية إلى المعرفة الجيدة بالشعب الذى يتأثر بها ، وبالبيئة المادية والاجتماعية التى تواجه هذا الشعب ، وبالهدف المراد تحقيقه .

أما بالنسبة للخطة المرسومة والجوانب التفصيلية المتعلقة بها ، فإن قليلاً من المسؤولين لديه الالمام الكافى بالمعلومات المتعلقة بها ، أو بمدى تقبل الجماهير للقرار الناتج عنها ، نظراً لضغط العمل وضيق الوقت وجسامة المسئوليات الثقيلة الملقاة على عاتقهم ، وهو الأمر الذى يجعل من الصعب عليهم معرفة حاجات الشعب بشكل تفصيلي .

وهنا يأتى دور استطلاعات الرأي التى سبق الإشارة إليها والتي تمتد المسؤولين بالمعلومات ، وتجعلهم أكثر معايشة للحقيقة ، وتساعدهم على التعرف على احتياجات الشعب ، والتي تستخدم كعوامل يسترشد بها واضعو السياسة العامة ، والوقوف على ما يفكر فيه الجمهور ، وتفسير الآراء المثارة فى الشارع فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

وأخيراً ، فإن نجاح تنفيذ أى برنامج تنموى يتوقف على الجمهور الذى يستهدفه ذلك البرنامج ، لذلك فإن على منفذي السياسات والبرامج الاسترشاد بأكثر قدر من المعلومات والبيانات الصحيحة عن ذلك الجمهور المستهدف ، ومدى نجاح البرامج الأولية للخطة التنموية ، حتى يمكن الاستمرار فى نفس المنهج المعد لها ، أو تعديل مساراتها طبقاً لاستجابات الجمهور وتفاعله معها .

وفى هذا الإطار يرى " الدكتور محمد عبد القادر حاتم " أن استفتاء الرأي العام يسهم بقدر كبير فى تنفيذ السياسة العامة ، لأنه يساعد على تحديد المشاكل فى الميدان كالمواقع التى تتعثر فيها تنفيذ البرامج التنموية مثلاً ، أو التى تلقى معارضة من قبل الجمهور .. وهنا تلعب المعلومات دورها فى التعرف على المشاكل منذ البداية ، ومن ثم وضع الحلول الملائمة لها . (٦)

هوامش الفصل الثالث

- (١) د. محمد علي العويني - أصول العلوم السياسية - نظرية الدولة - الفكر السياسي - الرأي العام والإعلام - عالم الكتب - القاهرة ١٩٨١ ص ١١٥ - في سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية - العدد (٢١) - بيروت - فبراير ١٩٩٣ ص ١٥٧ .
- (٢) د. كمال المنوفي - أصول النظم السياسية المقارنة - الربيعان للنشر - الكويت - ١٩٨٧ ص ٢٨٣ .
- (٣) د. محمد علي العويني - مصدر سابق ص ١١٨ .
- (٤) د. أحمد بدر - الرأي العام وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة - وكالة المطبوعات - الكويت - ص ١٩٨٤ ص ٣٦١ - ص ٣٦٤ .
- (٥) د. بسيوني حمادة - دور وسائل الإتصال في صنع القرارات - سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٣ - ص ١٠٧ .
- (٦) د. محمد عبد القادر حاتم - الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية - مصدر سابق ص ٢٧٦ .

الفصل الرابع ماهو القرار السياسي ؟

١ - مفهوم القرار السياسي

القرار السياسي هو ذلك القرار الذى تتوفر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادرا عن شخص ذى صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية ، أو منصبا على موضوع يتعلق بالسياسة العامة للدولة.

ولابد أن تتوفر في القرار السياسي أيا كان نوعه ، استراتيجياً أو يوميا ، شروط من بينها : -

- ١ - الشرعية : بمعنى صدوره عن السلطة القانونية المخولة .
- ٢ - والالزام : بمعنى وجود القوة التي تملك تنفيذه .
- ٣ - العمومية : بمعنى أنه يمس الشؤون العامة والاحتياجات الرئيسة لأفراد المجتمع .

والواقع أن أية عملية تخطيط إقتصادي ، أو إجتماعي شامل تحتاج في النهاية إلى اتخاذ قرار تصدره القيادة السياسية في البلاد ، ولابد لهذه القيادة من سلطة تشرح تلك الخطط للشعب وتلزمهم بها . يقول الدكتور / مجيد مسعود (١) بهذا الصدد " يتسم التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بوجود مركز تتمركز فيه مسألة إتخاذ القرارات التخطيطية الرئيسة ، وأن يكون له صفة الإلزام على كافة المستويات ، وهنا تبرز ضرورة المشاركة الفعالة للجماهير ومنظماتها في صياغة القرارات التخطيطية ، قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي "

ويختلف القرار السياسي عن كل من السياسة العامة والقرار الإداري ، فالسياسة العامة : هي الإطار العام الذي يسترشد به صناع القرار بعد دراسات مستفيضة ومراعاة مصالح الجماعات المختلفة والمؤسسات ، والمنظمات وغيرها التي تكون في مجملها النسيج الذي يتكون منه المجتمع ، وهو بذلك يعتبر إطاراً توفيقياً تراعي فيه المصلحة العامة من ناحية ، والضغوطات التي تمارسها تلك الجماعات من ناحية أخرى . ويصبح ذلك الإطار العام بعد اقراره دليلاً مرشداً وملزماً عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى مثل الشؤون الخارجية أو الصحة أو التعليم أو الانتاج الصناعى والزراعى .. الخ .(٢)

أما القرار الإداري فهو الأداة التي تستخدمها السلطة التنفيذية لتنفيذ السياسة العامة، ويتم اختياره بعد مقارنته بعدة بدائل أخرى . فالقرار بهذا المعنى يوضح الاتجاه العام لسياسة الدولة ، والسياسة العامة تكون بمثابة الدليل الملزم والمرشد عند اتخاذ القرارات التنفيذية ، سواء كانت متوسطة المدى ، أو قرارات يومية جارية. والقرار الإداري هو في جميع أحواله أداة لتنفيذ القرار السياسي أو السياسة العامة ، وتقوم الأجهزة الادارية بصنعه ، وتُخضع له أعضاء المنظمة الادارية التابعة لهذه الاجهزة ، وهو بهذا المعنى يعد أحد أجهزة السلطة الإدارية لانجاز المهام الموكلة اليها.

وبناءً عليه فإن القرار السياسي يكون أكثر شمولاً من القرار الإداري ، وذلك لأنه صادر عن القيادة العليا أو المؤسسات السياسية والأجهزة العليا ، وهي التي تقوم بعد ذلك بتطبيقه سواءً على مايتعلق بالأمر الداخلي أو الخارجي ، وهي التي تقوم بممارسة الرقابة عليه من خلال أنماط عديدة ، كالرقابة السياسية والتشريعية والقضائية .

كما نستشف من ذلك أن القرار السياسي يأتي في مرتبة أدنى من مرتبة السياسة العامة للبلاد وأقل ديمومة منها ، إذ أنها تحتاج إلى مدة زمنية أطول لتبنيها وإلى مشاركة أطراف كثيرة أخرى تساهم مع صانع القرار في رسمها ، كما نستشف أيضاً أن القرار السياسي أعلى مرتبة من القرار الإداري الذي قد لا يحتاج أحياناً حتى إلى مشاركة صانع القرار في إصداره.

ومن ناحية أخرى فإن أهمية القرار السياسي قد تتفوق أحياناً على أهمية السياسة العامة للبلاد وذلك حين تطرأ مستجدات داخلية وخارجية تستوجب المعالجة الحاسمة واتخاذ القرار بشأنها بصورة يكون إيقاعها أسرع من خطوات تبني سياسة عامة جديدة ، حتى ولو كان ذلك القرار لايسير في نفس اتجاه السياسة العامة للبلاد ، فقد يصدر قرار سياسي يمنح فئة معينة من المتضررين تعويضات عن أضرار لحقت بهم ، حتى ولو كانت سياسة البلاد العامة هي ترشيد الإنفاق ، وقد تفرض الضغوط الدولية أمراً واقعاً على دولة ما رغم أن سياسة تلك الدولة العامة هي ليس رفض ذلك الأمر الواقع فحسب ، ولكن رفض حتى فكرة ممارسة ضغوط عليها .

وقد يعطل القرار الإداري سياسة عامة أو تشريعاً أو حتى رأياً عاماً سائداً في المجتمع ، ونسوق هذا المثال كدلالة على ذلك ... فقد أُلقت سلطات الأمن الكويتية القبض ذات مرة على عصابة تتاجر بالمخدرات في وقت تتجه فيها سياسة الدولة العامة وقيادتها ورأيها العام إلى إنزال أشد العقوبات بتجار المخدرات ، فكان من المتوقع أن تنال هذه العصابة أقصى العقوبات خاصة وأنه تم القبض عليها وهي متلبسة بالجرائم المشهود ، إلا أنه حينما قدمت تلك العصابة إلى المحاكمة لجأ محاميها إلى الطعن في إجراءات القبض عليها ، مستنداً إلى قرار وزاري ينظم عمل رجال المباحث وينص على " أن ينحصر دور رجال المباحث بملاحقة الجرائم التي تقع ضمن دائرة محافظتهم " ، وهو الأمر الذي لا ينطبق على حالة القبض على هذه العصابة التي كمن لها رجال المباحث في محافظة أخرى ، فما كان من المحكمة إلا أن قضت ببراءتهم . وقد قام وزير الداخلية الشيخ علي صباح السالم الصباح بعد ذلك بإلغاء ذلك القرار ، إلا أن ما يهمننا هو التدليل على أن بإمكان قرار وزاري وهو من القرارات الإدارية أن يعطل تطبيق سياسة عامة وتوجه سياسي مدعومين برأي عام مؤيد لهما حتى ولو كان ذلك التعطيل مؤقتاً .

وتلجأ بعض الدول أحياناً وخاصة دول العالم الثالث إلى تفضيل القرار الإداري على القرار السياسي عند اتخاذ قراراتها وذلك لتمييزه بعدة أمور منها :-

١ - الابتعاد عن الضغوط السياسية التي تصاحب عملية صنع القرار السياسي خلال مراحل التفكير والمشاورات والمداومات بحيث تجد المؤسسات السياسية والبرلمان القرار أمراً واقعاً بعد صدوره .

٢ - تأمين سرعة التنفيذ والالتزام الفوري من جانب الأجهزة المعنية كالجمارك والشرطة وجهاز الضرائب ... الخ .

٣ - تجنب ضغوط الرأي العام هروباً من توجيه النقد للحكومة ، نظراً لأن القرار الإداري يخضع للرقابة الإدارية أكثر مما يخضع للرقابة السياسية (٣) .

ومع التسليم بجدوى هذه الاعتبارات التي قد تقتضي تفضيل مثل هذا النوع من القرارات الإدارية وخاصة في ظروف الأزمات ، إلا أن الإفراط في اتباع هذا الأسلوب يؤدي إلى تقليص دور المشاركة السياسية في المجتمع .

إن عملية صنع القرار السياسي هي عملية بالغة التعقيد نظرا لارتباطها بأجهزة عديدة تقوم بالإعداد والتجهيز لصنع القرار واتخاذها ومتابعة تنفيذه ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه ، وأي قرار تقوم السلطة السياسية الحاكمة بإصداره يوصف بأنه سياسي سواء أكان داخليا أو خارجيا مادام له تأثير شامل في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو غير ذلك .

والقرار السياسي تصنعه الصفوة الحاكمة ، وهو مرتبط بها دائما في كل الأنظمة مهما اختلفت مسمياتها . ومهما قيل عن تقسيم السلطات الداخلية وفصلها ، فإن القرار السياسي تصنعه هذه الصفوة ، ويقوم باتخاذها من هو على قمة هرم السلطة أي الحاكم الفعلي الأول في البلاد .

وتتأثر عملية صنع القرار السياسي بالعديد من العوامل التي يغلب عليها الكثير من التداخل والتشعب . ومنها العوامل الشخصية والنفسية والثقافية للمشاركين فيها فضلا عن البيئة الاجتماعية التي خرجوا منها وتكوينهم السياسي وانتماؤهم الحزبي وتجاربهم السابقة وقدراتهم الشخصية ومدى قبولهم جماهيريا .

وقد اهتم علم النفس السياسي بشخصية صناع القرار ، وركزت دراساته على حالاتهم النفسية والاجتماعية ، ومن بين هذه الدراسات ، دراسة " فيكتور " و"ميلدرد غورتسل " اللذين درسا سيرة أكثر من أربعمئة قائد من قيادات القرن العشرين ، فوجدا أن هناك علاقة كبيرة بين أسلوب صناعتهم للقرار ، وبين حياتهم المبكرة ، كالتجارب المؤلمة والاضطرابات الأسرية ، وترتيب الميلاد والصدمات المبكرة .

ومن ناحية أخرى ، فإن للعوامل النفسية والشخصية الأثر الأكبر في أسلوب صناعة القرار ، وهي عوامل قد لا تظهر مع البدايات السياسية لصانع القرار ، ولكنها تكشف عن نفسها عند تعرضه لمواقف تتسم بضغط نفسي شديد ، وتكون مأساة الشعب كبيرة حينما يفرض صانع القرار نفسه عليهم بعد ان يركب دبابته ويقوم بإتقلاب عسكري ويبدأ بعد تسلمه الحكم بإصدار قراراته التي تعكس عقده الشخصية وأمراضه النفسية ، أو حينما ينتخبونه ، فيتبين لهم بعد ذلك أن من جاءوا به هو شخص يعاني من نفسية معتلة ، أو حينما يتسلم زمام الأمر غير جدير بالمسئولية الملقاة على عاتقه .

وتمثل شخصية "هتلر" مثالا للزعامة السادية المريضة المصابة بمرض السيطرة المطلقة على الآخرين وتأليه الذات فتذل وتستعبد وتتلذذ بمعاناة الآخرين دون أن يكونوا قادرين على دفع أذاه ، فهو يريد من كل الناس أن يكونوا "مازوخيين" يتلذذون ، بعذابه لايفكرون ولايشعرون ولايفعلون إلا مايستحسنه ، ولايستطيعون اتخاذ أي قرار بدونه ، فهم يفرون من الحرية ليلجأوا إلى عبوديته. وقد شبه "هتلر" في كتابه " كفاحي " هذه العلاقة بين الزعيم الملهم والشعب المستسلم بالمرأة التي تريد أن تخضع لرجل قوي لا أن يسيطر عليها رجل ضعيف(٤).

ومن ناحية أخرى فإن صناع القرار تدهمهم الأمراض مثلهم مثل غيرهم من البشر ، إلا إنهم يختلفون عن الآخرين في أنهم يقررون مصير شعوبهم ، وربما العالم بأسره إذا ما كانت دولتهم تملك أسلحة دمار شامل ، وقد قام "بوست" و "روبنز" (Post M . Jerrold & Robins , Robert . S) في عام ١٩٩٠ بدراسة لأربعين حالة من حالات القادة السياسيين اللذين أصابتهم الأمراض ، وهم يزاولون أعمالهم ، وأثر تلك الأمراض على قراراتهم ... ومن بين هؤلاء "ماوتسي تونغ" و "شاه إيران" و "بومبيدو" و "إيزنهاور" و "كيندي" ، واستند الباحثان على التقارير الطبية وما أوردته وسائل الإعلام بشأن مرضهم فتوصلا إلى :

١ - إن أمراض المخ والسرطان إنعكست على قرارات القادة اللذين أصيبوا بها ، بحيث أصبحت قراراتهم أكثر تصلباً وأصبح من السهل استثارتهم ، وبدا أنهم يعانون من الهلوس البصرية والقلق ، مما أثر على قدرتهم في اتخاذ القرار .

٢ - إن المسكنات التي كانوا يتناولونها كانت تؤثر على قدرتهم العقلية . "فشاه إيران" الذي كان يعالج من مرض السرطان ، أصبح يعاني من جنون العظمة بسبب العلاج الذي كان يتناوله ، وكذلك فإن العلاج أثر على الرئيس كيندي الذي كان يعالج من مرض نقص الإدرنالين ، فكان يصاب بحالات من الاكتئاب والنشاط في آن واحد .

إضافة إلى ما يرتبط بمرض صانع القرار من آثار مباشرة على قراراته ، فإن هناك آثاراً غير مباشرة كإهتمامه بمعالجة مرضه ، ومحاولة المحيطين به الذين يهتمهم إستمراره في الحكم إنكار مرضه أو التخفيف من طبيعة عجزه ، في مقابل محاولة المنافسين له منعه من اتخاذ القرارات أثناء مرضه أو سحب تلك الصلاحية منه (٥).

وعلى الصعيد المحلي ، فإن عملية صنع القرار تتأثر بقوى الضغط في المجتمع بمدى توفر المعلومات وصحتها وسرعة تحليلها وتفسيرها وتقديمها إلى صانع القرار . أما على الصعيد الدولي فتؤثر عليها البيئة الدولية ، ومدى تفاعل الأطراف الدولية مع الدولة صانعة القرار وكذلك مدى إدراك صانع القرار لقدرات الدولة ووزنها سياسياً ، وقوتها في الأوساط الدولية ومدى ارتباط سياستها بالقوى الدولية ، الأخرى من خلال التحالفات الاستراتيجية معها (٦) .

وتختلف عملية صنع القرار اختلافاً كلياً عن عملية اتخاذ القرار ، فاتخاذ القرار معناه اختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل متاحة في موقف معين ، ويتم ذلك بواسطة شخص واحد ، هو القائم على رأس الجهاز التنفيذي سواء قام بهذه العملية بمشاركة مجموعة من المستشارين ، أو منفرداً ، أما عملية صنع القرار ، فإنها عملية مشورة تتم من خلال مجموعات موسعة ، تقوم باختيار البدائل بدقة ، ثم تقوم بعرضها بعد ذلك على مجموعة استشارية أقل عدداً إلى أن تنتهي عند رئيس الدولة ، أو الشخص المكلف باتخاذ القرار المناط به ذلك ، حسب اختلاف الأنظمة السياسية وطبيعتها في كل دولة (٧) .

وتبدأ عملية صنع القرار السياسي بإدراك صانع القرار لمشكلة ، أو حدث يتطلب ضرورة مواجهته بما يكفل تحقيق الأمن أو حماية المصالح القومية للدولة ، وهناك نماذج متعددة لصناعة القرار السياسي نذكر منها ما يلي :-

أ - النموذج الفردي : الذي يتصدى فيه شخص واحد لعملية صنع القرار ويعيب ذلك النموذج صدور قرارات انفعالية ، أو استعراضية قد تسفر عن حدوث كوارث محققة على المصالح القومية للدولة .

ب - النموذج الحزبي العقائدي : الذي تتجاهل فيه أجهزة صنع القرار المتغيرات المحلية والدولية ، وتكتفي فقط بالتمسك بالقولب السياسية الثابتة والشعارات المستهلكة ، ويعيب ذلك النموذج صدور قرارات استقرارية ، تثير مخاوف المواطنين والدول الأخرى ، على حد سواء ، مما يؤدي إلى عزلة الدولة عن العالم المحيط بها ، وما يستتبع ذلك من آثار سلبية على مصالحها القومية .

ج - النموذج البيروقراطي : ويعتمد فيه صانع القرار على مؤسسات بيروقراطية ، وتحليلات وتفسيرات مشوهة ، وبالتالي بدائل خاطئة وذلك بسبب رغبة قادة هذه المؤسسات البيروقراطية في إرضاء الرؤية الذاتية لصانع القرار - والمعروفة لديهم سلفاً - بقصد التقرب منه ، وانتراع أكبر قدر من اختصاص الآخرين .

د - النموذج العلمي : ويعتمد فيه صانع القرار على جهاز خاص من ذوي الكفاءات العلمية ، والخبرات السياسية والإقتصادية العالية في كل مجالات الإستراتيجية الواسعة ، (كالدفاع - الأمن-الخارجية -الاقتصاد - الاعلام) إلى غير ذلك من المجالات الأخرى الحيوية التي يحتاج إليها صانع القرار ، ويتبع هذا الجهاز صانع القرار مباشرة بعيداً عن رتابة أداء المؤسسات البيروقراطية . (٨)

وعلى وجه العموم فإنه يمكن التفريق في عملية صنع القرار بين الأنظمة الأحادية التي تحتكر فيها جهة واحدة صنع القرار ، سواءً كانت هذه الجهة شخص كالزعيم أو الرئيس أو القيادة العسكرية أو الحزب السياسي أو المكتب السياسي التابع للحزب ، وبين القرارات التي تتخذ بطريقة تعددية ، والتي يشارك في صنعها أكثر من فرد وأكثر من مؤسسة . ومن الناحية التنظيمية فإن القرارات تتخذ إما عن طريق الأغلبية ، أو عن طريق الإجماع ، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على تجانس المجتمع ، فالمجتمعات التي يكثر فيها الاختلاف تأخذ بقاعدة الأغلبية بينما تأخذ المجتمعات المنسجمة ، كالمجتمع الياباني ، بقاعدة الإجماع . علماً بأن حالة الإجماع الكامل والتناظر الكامل ، هي مجرد افتراض نظري لاوجود له على أرض الواقع .

كما يمكن التفريق أيضاً بين صانع القرار في الدول المتقدمة ومثيله في الدول الأقل تقدماً عن طريق درجة محاسبة صانع القرار ، فعلى الرغم من أن القرار النهائي في النموذجين هو بيد رئيس الدولة أو المسئول الأول فيها ، إلا أن الإختلاف في النموذجين يكمن في درجة محاسبة صانع القرار بعد اتخاذه لقراره . فالدول المتقدمة تراجع القرارات الصادرة ، وتحاسب صانعيها محاسبة قد تفقدهم مناصبهم - أياً كانت - بينما لايمكن الشعوب في الدول الأقل تقدماً من القيام بذلك لأسباب متعددة وخارجة عن إرادتها . ومن هنا جاء حرص صانع القرار في النموذج الأول على إحاطة نفسه بكم من المستشارين الأكفاء وباستشارة مراكز الدراسات ، والتشاور مع الجماعات المختلفة في المجتمع ، وحشد الرأي العام خلف قراراته ، تلافياً لأي قرار خاطيء قد يكلفه منصبه . ومن هنا جاء أيضاً إملاء بعض متخذي القرار - في النموذج الثاني - قراراتهم على شعوبهم حتى ولو كان ذلك عن طريق اللجوء إلى العنف والقمع مما يولد عدم الإستقرار والثورات الشعبية والإنقلابات العسكرية . ويجب علينا ألا نغفل في النهاية عن ذكر نموذج ثالث تكون فيه سلطة اتخاذ القرار بيد جهة مركزية غير قمعية ، ولكنها لا تستوفي جميع الشروط العلمية لصناعة القرار ، فينتج عن ذلك صدور قرارات بعضها صائب ، والبعض الآخر غير ذلك ، ولما كانت قيادات ذلك النموذج غير ميالة للعنف وإجبار الشعب على مايكره ، فإنها تكون عرضة لضغوط شديدة من مجموعات الرأي العام المختلفة ، فتضطر إلى الإستجابة السريعة لتلك الضغوط والعدول عن قراراتها حتى وإن كانت صائبة وذلك لتفادي ردة فعل الرأي العام أو تحملها مسؤولية أي فشل أو نتائج سلبية للقرار المتخذ .

ومن ناحية أخرى فإنه يتوجب على صانع القرار السياسي أن يفرق بين منصبه الذي يحتله كرئاسة الدولة أو الوزارة أو الجمهورية أو غير ذلك من المناصب العليا ، وبين صناعة القرار كوظيفة يمارسها كما يمارس أي موظف في الدولة مسئولياته الوظيفية المكلف بها . فالموظف يؤدي وظيفته وفق قواعد وشروط محددة ، وكذلك فإن لصناعة القرار قواعد التي يجب على من يمارسها أن يضعها نصب عينيه ، وأن يستعد لها الإستعداد النفسي والفكري اللائق بها ، ومن بين تلك الاستعدادات النفسية والفكرية مايلي :-

١ - التآني الشديد في إتخاذ القرار والذي لايتعارض مع الوقت الزمني المطلوب في اتخاذ القرار ، إذ أن القرار إذا ما اتخذ قبل أو أنه ، فإن ثمرته تكون غير ناضجة ، وإذا ما اتخذ بعد فوات الأوان ، فإن ثمرته تكون قد فقدت طعمها وفائدتها ، كما يجب عليه البعد عن روح المغامرة ، والقرارات المفاجئة والمربكة له ولمساعديه ، ولمن يشملهم القرار المتخذ .

٢ - التحلي بالصبر والجلد وتحمل سوء ظن المغرضين ونقد المعارضين ، واستيعاب المستويات الفكرية والعقلية والنفسية للعاملين تحت إمرته ولأفراد المجتمع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وعليه أن يكون مستعداً للتنازل والإقدام في آن واحد .

٣ - الحرص الشديد على اللقاءات المدروسة المثمرة والمنظمة لتبادل الرأي وتوسيع دائرة المشورة قبل إتخاذ القرار ، وألا تكون هذه اللقاءات مقصورة على فئة معينة على حساب فئات أخرى في المجتمع ، كما يجب عليه أن يعطي الفرصة للفريق الذي يؤيده سياسياً ، وأن يعطي نفس الفرصة لمن يعارضونه ، كأن يلتقي مع كبار أعضاء حزبه السياسي وكذلك مع كبار الأعضاء في الأحزاب الأخرى المعارضة .

٤ - البعد عن إتخاذ أي قرار يتعلق بالأمر الفنية دون إستشارة المتخصصين في تلك الأمور ، وعليه أن يكون مستعداً استعداداً يوفر له حداً أدنى لاستيعاب ما يطرح عليه من أمور متخصصة ، وذلك عن طريق إنشاء جهاز استشاري أو أكثر يفكر نيابة عنه في كل أمور الدولة ، وييسر عليه عملية إتخاذ القرار واختيار البدائل المختلفة وفق "سيناريوهات" متعددة يتم إعدادها في وقت سابق .

٥ - تحصين نفسه ضد الضغوط الخارجية والمحلية التي تقترن باتخاذ أي قرار ، فالقرار لا يخلو من مؤيدين له وكذلك لا يخلو من معارضين . ويتأتى ذلك بإعداد البيئة المحلية والدولية الإعداد المناسب قبل صدور قراره .

٦ - الإقتناع بأن مهمته كصانع قرار لاتعني أنه الأقدر على ذلك ، وأن الخطأ والصواب في قراراته أمران متساويان ، ولايفرق بينهما في النهاية سوى ظروف مناسبة أو توفر معلومات صحيحة أو التوفيق في ترجيح خيار على آخر ، وأنه من الخطأ إلقاء تبعات قراراته الخاطئة على من هم أدنى منه مرتبة لينأى بنفسه عن تحمل المسؤولية .

كما يجب عليه إعطاء قدر من الحرية لمساعديه وكبار المسؤولين في إتخاذ القرارات في مقابل عدم تحمله المسؤولية نيابة عنهم ، إذ أن تحمل مسؤولية أخطاء المرؤوسين بغية حمايتهم حماية معنوية أو أدبية هو بحد ذاته خطأ يقع فيه بعض صناع القرار ، وإذا كان صانع القرار يتحمل خطأ إختيار ذلك المسئول المخطئ ، فإن مسؤوليته جزئية ، وإن المسؤولية تقع على كاهل من أخطأ ، ما لم يكن صانع القرار ضالماً معه في خطئه .

٣ - القرار الرشيد

إن الحكم على وصف أي قرار بأنه رشيد أو غير رشيد غير ممكن إلا بعد تقبل الجمهور المستهدف للقرار ومدى تعبيره عن آمال الناس وطموحاتهم ، أو مواجهة الأهم ، أو نجاح متخذي القرار في شرح المبررات المقنعة للأسباب التي أدت لاتخاذها ، إذا كان ذلك القرار يلقي معارضةً من البعض .

وهناك معايير كثيرة للحكم على القرار بأنه رشيد أو غير رشيد ، من بينها معايير اقتصادية وفنية وسياسية يمكن تطبيقها في حالات مختلفة ، وفي أنواع متعددة من القرارات ، كما أن هناك مستويات عديدة يمكن أن يتم في اطارها الحكم على رشد القرار .

فهناك أولاً مستوى صانع القرار الذي يقوم رشد القرار من وجهة نظره الشخصية ، وفي ضوء أهدافه الذاتية أو الموضوعية كأن يكون الهدف من القرار تحقيق مصلحة عامة كما يراها صانع القرار ، أو كسب مجدٍ شخصي له بغض النظر عن تحقيقه أهدافاً وطنية أو قومية . وفي هذه الحالة فإن صاحب القرار يعتبر قراره رشيداً ، إذا حقق ما يريد بغض النظر عما إذا كان مردود ذلك القرار إيجابياً أم سلبياً . (٩)

كما أنه يمكن تقويم القرار ضمن حدود القطر أو الدولة أو الاقليم الذي تم فيه ، ومحاولة التعرف على مدى تحقيق القرار لأهداف ذلك القطر أو الاقليم أو الدولة ، وهناك مستوى أعلى لتقويم القرار كأن يكون مناسباً على مستوى الوطن العربي في مجموعه . وهناك من ذهب إلى تعريف القرار الرشيد بأنه ذلك القرار الذي يحفظ حقوق الأمة حالياً ومستقبلاً . (١٠)

أما بالنسبة للوسائل الكفيلة بترشيد القرارات التي تتخذ بصفة عامة ، فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور العام للمجتمع ، والانتقال من الحكم الفردي إلى الحكم المؤسسي ، وحتى يتم تحقيق هذا فإن الأمر يتطلب تربية وتثقيفاً ورأياً عاماً واعياً وتوفير المعلومات ونشرها ، ووجود سياسة عامة تكفل الحريات العامة وتحترم الحقوق وتحدد الواجبات ، ليتم مناقشة البدائل مناقشةً موضوعيةً واسعة ، وذلك لضمان تعبيرها عن أهداف المجتمع وأخذ المصالح المختلفة في الحسبان .

ويتطلب القرار الرشيد ممارسة المؤسسات الدستورية لدورها بفعالية ، بما في ذلك مجالس الوزراء والمجالس التشريعية وغيرها ، كما يتطلب كذلك أن ينظم الناس أنفسهم في جمعيات وهيئات مستقلة عن السلطة بهدف إثراء القرار السياسي واستيعابه لوجهات النظر المختلفة المتعلقة بالقرار وليس بهدف دخول المجتمع في صراعات سياسية حادة تعوق عملية اتخاذ القرار .. وهنا تبرز قضية الديمقراطية والرأي العام وأهميتهما في ترشيد القرار ، فبالرغم من أن هناك من يؤكد على أن الديمقراطية هي شرط أساسي للتوصل إلى قرار سليم لما تكفله من حرية نقاش ، وقدرة على التصدي لفرص الرأي الواحد ، ومن إمكانية توفير مزيد من المعلومات ، ومن تمكين للمتقنين لأداء دورهم دون خوف .. إلا أن هناك رأياً مخالفاً ، يذهب إلى أن القول بأن الديمقراطية هي شرط لترشيد القرار هو قولٌ يشوبه الخلط بين صناعة السياسات وصناعة القرارات ، فإذا كان لا غنى عن رقابة المجتمع لصنع السياسات العامة ، وإذا كان هناك أهمية للمشاركة الجماهيرية في صياغة هذه السياسات ، فإنه من الضروري أن يترك لصانع القرار مساحة لاختيار بديل معين لمواجهة موقف معين في إطار هذه السياسات ، وذلك هو المقصود بصنع القرار . وهناك الكثير من النظم الديمقراطية التي يكون فيها مجال المشاركة في صناعة قرارات سياسية معينة محدوداً ، وذلك بسبب وجود عدة إعتبارات تتعلق بسرية المعلومات نفسها أو بضرورة مفاجأة العدو ، إذا كان القرار عسكرياً أو غير ذلك من الأسباب الإقتصادية أو الاجتماعية التي يفترض فيها وجود عنصر السرية أو المفاجأة . وهناك الكثير من القرارات اتصفت بالرشد ، وتم اتخاذها بطريقة سرية كاملة ودون مشاركة جماهيرية . (١١)

كما أن البعض قد يمضي إلى أكثر من ذلك فيقول بأن العملية الديمقراطية كثيراً ما تعطل قرارات رشيدة ، وقد صدرت دراسة في جامعة " كامبريدج " في بريطانيا تشير إلى أن أجهزة الأمن والأجهزة الفنية لها دور أكبر في صناعة قرارات الحكومة البريطانية من مجلس العموم البريطاني . (١٢) وذلك يشير بوضوح إلى صعوبة وزن الرأي العام للبدائل المختلفة والتفضيل بينها حتى في النظم الديمقراطية ، كما أن هناك العديد من القرارات الفاشلة قد اتخذت مع توفر المشاركة العامة وبتأييد من الرأي العام .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عملية ترشيد القرار عملية نسبية وتخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة ، إذ لا يوجد قرار صحيح مائة في المائة لكن يوجد قرار رشيد يحقق نسبة عالية مما استهدفه صانع القرار .

وتخضع عملية صنع القرار السياسي طبقاً لهذا المفهوم تخضع واجراءات يتم بموجبها التوصل إلى القرارات المراد اتخاذها ، والتي تتم وفقاً للتصور التالي:-

١ - تحديد المشكلة التي بصنع القرار وبلورتها ، وهذا يتحقق من خلال مناقشة الجهات المعنية لها إضافة إلى وسائل الإعلام والأحزاب والنقابات في الدول ذات المؤسسات الحزبية وكذلك مراكز البحث بهدف تجميع المعلومات التي تتعلق بهذه المشكلة ، لاستيضاح كافة أبعادها الحقيقية وجوانبها المختلفة .

٢ - مرحلة تفسير المعلومات وتصنيفها ، وذلك لاستبعاد بعض المعلومات أو قبولها وربط بعضها ببعض ، لتعريف صاحب القرار بكل الاختيارات الممكنة والمتعلقة بالجوانب المتعددة للمشكلة .

٣ - مرحلة البحث عن بدائل وقد تأخذ هذه المرحلة أحد طريقتين :-

أ - البحث عن جميع البدائل المتعلقة بالمشكلة المستهدفة ، وتحديد النتائج المحتملة نتيجة اختيار أي بديل منها ، مع تقدير احتمال حدوث تغير في أي من هذه النتائج ومراجعة كل التقديرات .

ب - البحث عن البدائل المتفقة مع النسق العقائدي لصانع القرار أي مع مبادئه السياسية ، ومع خبراته وتصورات المسبقة والمعروفة سلفاً لمستشاريه من خلال تعاملاتهم معه في القرارات السابقة ، ويحدث ذلك عادة عندما يميل متخذ القرار إلى الإنفراد برأيه .

وبناء على ذلك فإن عملية اختيار البدائل ليست عملية عشوائية أو مزاجية ، ولكنها تعتمد على قواعد وأسس معقدة ، وتخضع للظروف المحلية والدولية المحيطة بعملية اختيار البديل الأنسب . وإذا أردنا أن نضع معادلة موجزة نلخص فيها عملية اختيار البديل الأنسب ، فلا بد لنا من أن نضع ثلاثة قوائم ، تضم القائمة الأولى مجموعة المبادئ والأيديولوجيات والعقائد والسياسات العامة التي يهتدي بها صانع القرار ، وتضم القائمة الثانية مجموعة البدائل المطروحة لمواجهة مشكلة معينة أو لاتخاذ قرار داخلي أو خارجي معين ، بغض النظر عن توافق تلك البدائل أو تعارضها مع القائمة الأولى ، أما القائمة الثالثة فتضم بديلاً واحداً أو أكثر من البدائل الموجودة في القائمة الثانية ، بحيث يكون هو الأقرب إلى روح المبادئ والعقائد الموجودة في القائمة الأولى ... وبعد ذلك يترك الأمر لصانع القرار ليتحمل مسؤولية اختيار البديل الأنسب .

ولاشك أن الأمر سيكون أكثر سهولة ويسر على صانع القرار لو اتفقت البدائل المطروحة في القائمة الثالثة مع ما هو موجود في القائمة الأولى ، أما إذا كانت تلك البدائل متعارضة معها ، فإن على صانع القرار اتخاذ القرار الصعب الذي قد يكون الأفضل ولكنه ربما يكلفه الكثير من التبعات بما في ذلك استمراره في الحكم وربما حياته .

٤ - مرحلة تنفيذ القرار وهي مرحلة تأتي عقب اتخاذ القرار وتنطوي على تفاصيل كثيرة شأنها في ذلك شأن عملية صنع القرار ، وسبب ذلك هو أن التنفيذ يتطلب سلسلة مطولة من القرارات الفرعية التي تسند إلى الجهاز الإداري في الدولة للقيام بها ، وهو جهاز تنقصه في بعض الأحيان المعرفة الكافية بأهداف صانع القرار ، ومتطلبات مراحل تنفيذ القرار وأبعادها المتعددة والأسباب الحقيقية التي جاء ذلك القرار من أجلها ، وهذه أمور غاية في الأهمية إن لم يتم مراعاتها من قبل القائمين على تنفيذ القرار ، فإن ذلك يؤدي - دون شك - إلى انحراف القرار عن هدفه الأصلي ومساره الطبيعي وتكون النتيجة هي عدم تحقيق القرار للأهداف التي أتخذ من أجلها.

٥ - تأتي بعد ذلك المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تقييم القرار ، حيث يقوم بذلك من تبنى صنع القرار ، وعليه هنا أن يخضع التقييم لعدد من المعايير منها :-

- مصداقية المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار ، وما إذا كانت كاملة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة؟ .

- درجة المشورة في اتخاذ القرار وما إذا كان القرار اتخذ بعد مشاورات ودراسات كافية .

- كفاءة وتخصص وتوجهات من تمت استشاراتهم حول ذلك القرار .

- مدى الحاجة إلى صدور مثل هذا القرار وأهميته وضرورته .

- الآثار المترتبة على تبنى القرار ، وما إذا كان الهدف من القرار قد تحقق وبأي وجه .

- ردود فعل الشريحة المستهدفة جماهيرياً نتيجة تبنى ذلك القرار . (١٣)

وتلعب وسائل الاعلام دوراً هاماً في رصد ردود الفعل في الشارع أولاً بأول ، ونقل ذلك الصدى إلى القائمين على صناعة القرار لتقدير مدى نجاحه .

وبناء على قبول الرأي العام أو رفضه لذلك القرار ، يتضح أمام الجهات المسؤولة ما اذا كان الأمر يستوجب الاستمرار في تنفيذه أو العدول عنه أو بذل المزيد من الجهد لشرح أبعاده وإيضاح جوانبه المختلفة للرأي العام.

وقد أصبحت دراسة عملية صنع القرار في الآونة الأخيرة مدخلا رئيسيا لفهم طبيعة الأنظمة السياسية في شتى دول العالم ، لأنها تعكس مدى ديمقراطيتها وتوجهاتها وأسلوبها في إدارة الحكم وطبيعة العلاقة بين مؤسساتها السياسية وانسجامها ، أو الصراع والتنافس بين النخب الحاكمة فيها .. كما تكشف أيضا عن مدى ماتعانيه هذه الدولة أو تلك من أزمة في الحكم .

وتختلف عملية صنع القرار السياسي من دولة لأخرى تبعا لاختلاف نظمها السياسية ، إذ لا يوجد هناك نموذج ثابت لعملية صنع القرار ، فلكل مجتمع طبيعته الخاصة به وإفرازات تؤثر على النخبة السياسية الحاكمة في ذلك المجتمع ، كما أن للقرار السياسي في كل مجتمع مرجعيته المتمثلة في أيديولوجيته ، ومنظومة قيمه التي تشكل في النهاية السلوكيات العامة لأفراده .

٤ - انواع القرارات

تتعدد أشكال القرارات وتتسع أو تضيق وفقاً لأهدافها بحيث تشمل مجالات عديدة فهناك القرارات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، وهناك قرارات أخرى ذات طابع فني توكل للجهات الفنية كتحكيم مخرجات التعليم أو معالجة قضايا الإسكان أو الصحة أو تحديد أعداد المقبولين في الجامعات أو تحديد الدوائر الانتخابية أو إنشاء مشروعات استثمارية أو تحديد الإعفاءات الضريبية والجمركية ، وكذلك هناك قرارات أخرى لمعالجة لمعالجة إحدى الظواهر الإجتماعية ، كإحتراف الأحداث أو ظاهرة عزوف الشباب عن الزواج أو كثرة الطلاق وما إلى ذلك .

ويقوم رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزراء أو إحدى الجهات الفنية المعنية بهذه المشكلة عادة باتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل . ويقل في هذه القرارات - بصفة عامة - عنصر المفاجأة أو العوامل المجهولة ، نظراً لأنه من المفترض صدورها بعد إجراء دراسات مستفيضة إضافة إلى أنها قابلة للتعديل والتغيير وفقاً للظروف .

وهناك قرارات أخرى تؤخذ بانتهاج سياسة جديدة للدولة أو تحول في توجهاتها الداخلية أو الخارجية سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو عسكرية ، ومن أمثلة هذه القرارات شراء أسلحة من مصدر يختلف عن المصادر السابقة ، نتيجة تغييرات في سياستها وتوجهاتها ، وكذلك عقد اتفاقيات أمنية مع دول أكثر قدرة منها على دفع الضرر عن البلاد ، أو قرارات تأميم المؤسسات الأجنبية أو قرارات التدخل العسكري أو إعلان الحرب أو القبول بوقف إطلاق النار استجابة لوساطة دولية أو لقرارات مجلس الأمن مثلاً .

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك قرارات أخرى تتصف بالمردود السلبي وهي قرارات محددة يتم اتخاذها عند مرور البلاد بأزمة من الأزمات الاقتصادية كحدوث عجز مالي في ميزانيتها ، مما يدفعها تلك الدولة إلى رفع الدعم الإقتصادي الذي تقدمه لأسعار بعض السلع الأساسية ، فينتج عن ذلك ارتفاع أسعارها بشكل يفوق توقعات صانع القرار ويدفع إلى تبرم الرأي العام وغضبه وقيامه بمظاهرات احتجاجاً على هذا القرار . وهناك أمثلة عديدة لقرارات صدرت عن حكومات في معظم دول العالم ثم تراجعت عنها خشية إثارة غضب

الرأي العام أو تحسباً لردود فعل أطراف داخلية أو خارجية ، أو خوفاً من أن تكون لها آثار ضارة على المصلحة العامة للدولة أو النظام الحاكم بصفة خاصة .

وهناك قرارات يبدو أنها ذات طبيعة فنية ولكن آثارها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لاتظهر حال صدورها ولكنها تبدأ بالظهور بعد مضي فترة طويلة ، وعلى نحو ربما لم يكن صانع القرار قد ارتآه أصلاً أو كان في حسبانته وقت اتخاذ القرار ، فقد ترتئي حكومة معينة إقامة صناعة معينة في منطقة جبلية غير مسكونة مثلاً ، وقد يترتب على ذلك القرار فيما بعد تركيز عدد كبير ومهم من الصناعات في تلك المنطقة بكل مايتضمنه ذلك من تغيير في الجغرافيا البشرية وفي التضاريس الاجتماعية للمناطق الحضرية ، وماينطوي عليه ذلك من تأثير سياسي يتمثل في وجود قاعدة عمالية عريضة في تلك المنطقة.(١٤)

وتولي القيادة العليا في الدولة اهتمامها بجميع القرارات التي تمس المصالح الحيوية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ... إلا أن تركيزها الأهم وإنشغالها الرئيسي يتضاعف عندما يكون القرار أمنياً أو عسكرياً ، وهذا الأمر ليس قاصراً على دولة معينة ، وإنما يحظى بنفس الإهتمام في كل دول العالم مهما اختلفت أنظمة السلطة فيها وطبيعة شكلها الدستوري .

ويأتي الإهتمام بهذا القرار كنتيجة طبيعية لخطورته التي يمثلها على الدولة أو على النظام العام فيها أو أمن مؤسسات الحكم أو الحاكم شخصياً ، وهذا القرار الأمني أو العسكري يجيء في معظم أحواله كرد فعل على أفعال أو قرارات داخلية أو خارجية أو سلوك عدواني من أي دولة أخرى ضد أمن البلاد وسلامتها واستقرارها سياسياً أو اقتصادياً ، وقد تكون هذه القرارات جزء من الفعل أو رد الفعل .

والعناصر المجهولة في مثل هذه القرارات كثيرة جداً بالنسبة لصانع القرار ، كما أنه يصعب تحجيم تأثير القرار أو السيطرة على آثاره بعد صدوره إذ أن تأثيراته السلبية أو الإيجابية تتضح بعد صدوره ، أما تحديد طبيعة المشكلة أو القضية التي يعالجها القرار فتتم مباشرة بواسطة صانع القرار أو الدوائر المحيطة به إذ أن المقصود بالأمن هنا هو ما يهدد الأمن العام كما تراه القيادة العليا صاحبة السلطة في البلاد بما في ذلك تحقيق أمن الحاكم نفسه .

وقد يكون الباعث على القرار العسكري هو الخوف من الإحراج أمام قيادات منافسة في الداخل والخارج ، أو لإثبات قدرة الدولة العسكرية في مواجهة مواقف كانت قد فشلت في السابق في مواجهتها عن طريق التدخل العسكري ، وهو الأمر الذي قد يدفعها إلى إتخاذ قرار عسكري يتعلق بموقف مشابه وذلك من أجل إعادة هيبه الدولة العسكرية ، أو من أجل تحسين صورة الزعامة أو القيادة ، ومن أمثلة ذلك القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" بغزو (غرانادا) بعد تعرض قوات "المارينز" لنكسات في "بيروت" أثناء وجودها هناك خلال الحرب الأهلية التي كانت دائرة في لبنان (١٥) .

ويتم اتخاذ القرارات في مثل هذه الأمور بواسطة القيادة العليا تحت ضغوط داخلية أو خارجية ، ويكون عنصر الأمن بمعناه الشامل هو الدافع الذي يكمن خلف صدور هذه القرارات .

وقد يجيء القرار ممثلاً في إجراءات أمنية قمعية تتخذها القيادة الحاكمة ضد المعارضة السياسية لها ، وأبرز مثال على ذلك التصفيات الجسدية التي تلجأ إليها الأنظمة الدموية ضد المعارضين في الداخل والخارج ، أو الإجراءات التأميرية والتخريبية ضد الدول التي تكون موضع نقمة تلك القيادة الحاكمة .

هوامش الفصل الرابع

- (١) د. مجيد مسعود - التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي - سلسلة عالم المعرفة - الكويت العدد ٧٣ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- (٢) د. سيد عليوة - صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧ - ص ٣٧٩ - ص ٣٨٠ .
- (٣) د. سيد عليوة - مصدر سابق ص ٣٨٣ .
- (٤) د. إمام عبد الفتاح - الطاغية - دراسة فلسفية لصور من تُستبداد السياسي - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - العدد ١٨٣ - ص ٣٣٢ حتى ص ٣٤٨ .
- (٥) عفاف العمر - دراسة نفسية لعينات من المشاركين سياسيا في بناء القرار بدولة الكويت (دراسة ميدانية) - الطبعة الأولى ١٩٩٦ - مطبعة الفيصل - الكويت - ص ٤٧ حتى ص ٨٠ .
- (٦) لواء - أ - ح - د. فوزي محمد طایل - النظام السياسي في إسرائيل - دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة - مصر - طبعة ثانية ١٩٩٢ ص ٢٢٦ .
- (٧) المصدر السابق ٢٣٣ .
- (٨) د. محمد قدرى حسن - السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري - بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الثاني للبحوث السياسية - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة ١٩٩٠ ص ٤٥٦ .
- (٩) د. سيد عليوة - مصدر سابق ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٣٩٠ .
- (١٠) محمد حسنين هيكل - صنع القرار السياسي في مصر - سلسلة مقالات منشورة بصحيفة أخبار اليوم المصرية (١٥ - ١٩٨٦/٢/٢٦) .
- (١١) أبحاث ومناقشات " الندوة العلمية التي عقدت بالقاهرة من ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٨٤ " - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - نشرتها مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥ - تحت عنوان " كيف يصنع القرار في الوطن العربي " د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ص ٢١ - ص ٢٢ وما بعدها .
- (١٢) المصدر السابق ص ٤٧ .
- (١٣) المصدر السابق ص ١٠١ - ص ١١٠ - ود. كمال المنوفي - أصول النظم السياسية المقارنة - مصدر سابق ص ١١٥ ، ص ١١٦ .
- (١٤) أبحاث ومناقشات - مصدر سابق ص ٢٣٢ .
- (١٥) بسيوني إبراهيم حمادة - مصدر سابق ص ١١٩ - أبحاث ومناقشات المصدر السابق ص ٤٨ .

الفصل الخامس

ما مدى حاجة صانع القرار للمعلومات ؟

يمكن إطلاق لفظ المعلومات على الأخبار المنقولة شفاهةً أو كتابةً أو مشاهدةً ، كالوثائق والمطبوعات والصور والأفلام والتقارير والدوريات والتسجيلات والأشرطة والخرائط ، وكل ما يحوي أو يضم أخباراً ووقائع وأحداثاً في مجال معين أو في عددٍ من المجالات .

ويتسم هذا العصر بأنه عصر المعلومات ، وذلك لأهمية الدور الذي تسهم به في تقدم الأمم وارتقاء المجتمعات ، وتتمثل هذه الأهمية بصورة واضحة في صناعة القرارات التي تُصاغ على ضوءها أهداف الدولة وسياساتها وقوانينها ، والتي يتوقف نجاحها على مدى توفر المعلومات المتعلقة بجوانب المشكلة المراد إتخاذ قرار بشأنها ، مما يتيح لصانع القرار الاستفادة من أكبر كم من المعلومات قبل اتخاذ قراره .

وعادة ما يتخذ القرار بناء على معلومات أو إشارات تصل إلى القيادة ، بمستوياتها المختلفة نتيجة فعل أو رد فعل معين - داخلي أو خارجي - حول مشكلة محددة يتطلب الأمر اتخاذ قرار بشأنها ، مما يستدعي البحث عن أفكار وتصورات تتعلق بما يجب عمله لمواجهةها .

ويأتي هنا الدور الهام للمعلومات التي يقع عليها العبء الأكبر في توفير البدائل والاختيارات الممكنة لوضعها أمام صانع القرار الذي يقوم بدوره في تقدير النتائج المحتملة لكل بديل ، واختيار ما هو مناسب منها وفقاً لتوجهاته وخبراته السياسية السابقة التي يسترشد بها في تقدير الآثار التي ستترتب على الحل الذي يقع عليه الاختيار .

١ - حاجة صانع القرار للمعلومات :

لا تظهر القيمة الفعلية للمعلومات إلا عندما يحتاج إليها صانع القرار ، وعادة ما تكون هذه المعلومات إما محفوظة في ذاكرة صانع القرار نفسه أو يتطلب الأمر استدعاءها من أطراف وجهات خارجية ، وعند توفرها يتم تقديمها لصانع القرار الذي يعكف على دراستها ، لإستخلاص البدائل المختلفة منها وتحديد النتائج المتوقعة لكل بديل . وتتوقف أهمية المعلومات على درجة مصداقيتها وقدرتها على مساعدة صانع القرار في التعرف على شتى الاحتمالات المتعلقة بالبيئة المحيطة بموضوع القرار ، وكذلك المردود المتوقع عن كل بديل .

ونظراً لأهمية المعلومات والدور الحيوي الذي تلعبه في صنع القرارات ، فقد أنشأت دول العالم أجهزة خاصة ومراكز متنوعة لجمع المعلومات ، وجعلتها وثيقة الصلة بمتخذي القرار أو الدوائر المحيطة بهم وذلك لتقديم المعلومات اللازمة لمتخذي القرار ، وأصبح في كل دولة من دول العالم - وخاصة الدول المتقدمة - مراكز رئيسة لجمع المعلومات وتحليلها ، واختير للعمل بها أفراد على درجة عالية من الخبرة والكفاءة والتخصص في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . وقد ترسخ ذلك الأمر بعد اشتداد الأزمات وكثرة الحروب ، وخاصة في القرن العشرين الذي شهد الحرب العالمية الأولى والثانية وماتبعها من صراعات عمت مختلف دول العالم حتى اليوم .

أما الدول العربية فقد تنبعت إلى أهمية المعلومات وضرورتها في وقت متأخر ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الفكرة بدأت في مصر عندما أدرك الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر القيمة الفعلية للمعلومات في السنوات الأولى من حكمه في عام ١٩٥٤ م وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بعامين ، حيث أنشأ مكتباً خاصاً لجمع المعلومات المتعلقة بالقرارات الإستراتيجية التي كانت تتطلبها تلك المرحلة كتأمين قناة السويس ، والمواجهة بين مصر ودول التحالف الثلاث برطانيا وفرنسا وإسرائيل ، وقد اعتمدت القيادة

المصرية آنذاك اعتماداً كلياً على هذا المكتب في إمدادها بالمعلومات اللازمة عن كل قضية يراد إتخاذ قرار بشأنها . (١)

وكانت المجموعة التي يتكون منها مكتب المعلومات تتمتع بثقة خاصة من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بدرجة قد تفوق ثقته بالوزراء " الأول " ، وكان الهدف الرئيسي من إنشاء ذلك المكتب تجميع المعلومات المتعلقة بموضوع القرار المزمع اتخاذه وإبلاغها للرئيس ، وفي نفس الوقت متابعة تنفيذ القرارات في مختلف المجالات وما قد ينتج عنها من رد فعل الشارع المصري أو العربي أو الدولي ، أما ما يتعلق بالشئون الخارجية فقد كان عبد الناصر يمسك بخيوط التنسيق بين الأعضاء العاملين بالمكتب وأعمالهم ، فهو الذي يحدد القضايا التي يمكن إخطارهم بها وحجم المعلومات الممكن نقلها لهم عن كل قضية .

ومع تطور الظروف والأحداث الدولية وكثرة الأزمات وخاصة تلك التي تبرز فجأة وقد زاد الإهتمام بمراكز المعلومات ، وأصبح تعزيز دورها من الاهتمامات الرئيسية لكل القيادات الحاكمة ، سواء كانت في الدول الصناعية أو دول العالم الثالث ، وتعاضم دورها واتسع مجالها إلى أن أصبح لبعضها فروعاً في مناطق شتى من العالم ، ليدها بكل حدث مهما كان حجمه ، وعلى سبيل المثال فإن للولايات المتحدة الأمريكية اليوم أجهزة للمعلومات ظاهرة ومستترة في معظم دول العالم .

إلا أن هذه الأهمية التي تمثلها أجهزة جمع المعلومات أوجدت مايسمى بمشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة إتخاذ القرارات حول الدور الذي تلعبه تلك الأجهزة ، فعلى سبيل المثال يثور تساؤل حول دورها في جمع المعلومات ، وهل هو دورها جمع للمعلومات ثم تقديمها إلى أجهزة إتخاذ القرارات دون إبداء أي رأي معين فيها ؟ أم أن دورها هو جمع المعلومات وتقديم الآراء بشأنها في وقت واحد ؟ .

والاتجاه الغالب هو أن تقتصر مسئولية أجهزة جمع المعلومات على تقديم الحقائق بشكل مجرد دون وضعها في أي إطار يستشف منه توجيه أجهزة صنع القرار نحو اختيار بديل معين مبني على تلك المعلومات ، ويذهب مؤيدو ذلك الرأي إلى أن عدم إقحام أجهزة جمع المعلومات في تفسير تلك المعلومات هو بمثابة الضمان لحيدتها وموضوعيتها ، بينما يذهب البعض الآخر إلى أنه يجب على أجهزة جمع المعلومات أن تحاول تفسير تلك المعلومات بطريقتها الخاصة ، وذلك استناداً إلى قربها من الواقع الذي تستخلص منه معلوماتها ، يذهب آخرون إلى ضرورة وجود حد أدنى من التوجيه أو التنسيق المتبادل بين أجهزة إتخاذ القرارات وأجهزة جمع المعلومات ، مثل معرفة تلك الأجهزة بأهداف الدولة تجاه قضايا معينة والإطار العام للسياسة العامة والخطط الداخلية والخارجية والمشكلات التي تواجهها الدولة . لأنه سيتعذر على تلك الأجهزة جمع معلومات محددة مالم تكن ملمة بأبعاد المشاكل التي ستتخذ القرارات بشأنها بحيث تستطيع تلك الأجهزة التركيز على المعلومات التي تحتاجها تلك القرارات . ويمكن أيضاً تزويد تلك الأجهزة بجميع البدائل المقترحة لحل مشكلة معينة ، حتى تستطيع جمع معلومات حول كل بديل بشكل منفصل ، مع الأخذ بالإعتبار أن أجهزة المعلومات قد تتحيز تلقائياً لأحد البدائل فتركز عليه أثناء تأديتها لمهمتها . (٢)

٢ - نوعية المعلومات التي يحتاجها صانع القرار

تتوقف أهمية المعلومات التي تحتاج إليها مراكز اتخاذ القرار على قدرتها على إزالة التشكك في فاعلية البدائل المطروحة والمراد المفاضلة بينها ، وكلما زاد عدم اليقين زادت الحاجة لمعلومات أكثر لإزالة الشك عن بعض الجوانب التي تحيط بتلك البدائل ، ويعني ذلك أن عملية اتخاذ القرار تحتاج إلى المعلومات التي تساعد في ترجيح بديل على آخر قبل اتخاذ القرار ومحاولة معرفة الآثار المحتملة لتطبيق القرار عند تنفيذه ومدى الاستفادة من هذه المعلومات في عملية ترشيده القرار ، إضافة إلى تعريف متخذ القرار بإبعاد المشكلة .

وتزداد حاجة متخذ القرار إلى نوع معين من المعلومات كلما كانت تلك المعلومات وثيقة الصلة بالأهداف التي يسعى متخذ القرار لتحقيقها ، أو توضح جوانب لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المشكلة موضوع القرار ، أو على البدائل المطروحة لحلها أو على تقويم تلك البدائل والمفاضلة بينها قبل اتخاذها للقرار .

وهناك بعض المواقف التي تواجه صانع القرار وتحتم عليه الاختيار في ضوء معلومات غير مؤكدة ، أو في ضوء معلومات جديدة تتناقض مع المعلومات السابقة التي تم على أساسها وضع البدائل المطروحة أمام صانع القرار ، وعادة مايلجأ متخذ القرار في هذه الحالة إلى خبراته السابقة ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة لديه حتى يتمكن من الاختيار ، وهذه الأمور تحدث عادة في المواقف الجديدة والتي يغلب عليها عنصر المفاجأة مثل اتخاذ القرار بشن الحرب أو إنهاؤها أو بروز ظروف تستدعي اتخاذ قرار فوري بدون أن يكون لديه متسع من الوقت لمعالجة ذلك الطارئ الملح . (٣)

وتتنوع المعلومات التي تسعى أجهزة المعلومات لجمعها بتنوع الهدف من جمعها ، فقد تكون تلك المعلومات علمية أو تكنولوجية ، أو معلومات تتعلق بالأوضاع السائدة في داخل الدولة أو خارجها .

وهناك معلومات من نوع خاص يحتاج إليها صانع القرار ، وهي المعلومات الاستخبارية والأمنية . ولا بد لنا من أن نتوقف عندها قليلاً رغم تأثيره هذه الكلمة في النفوس من وقع سلبي على نفس القارئ أو السامع ، ولعلني أتعاطف معه لما شهده العالم من تجارب غير سارة في هذا المجال . إلا أن مفهوم الإستخبارات بالمعنى العلمي يختلف عما نتصوره من مفاهيم مارستها الدول القمعية .

ولعل ذلك النفور من كلمة استخبارات في الدول القمعية يرتبط بالدكتاتورية ، سواء كانت متمثلة في شخص أو حزب أو حكومة ثورية أو غيرها ، فمثل هذه الأنظمة توجه إستخباراتها لتعقب ذوي الأفكار النيرة ، وإلى الشعوب المغلوبة على أمرها ، لتدجينها وضمان بقائها تحت السيطرة ، فتحيد بتلك الأجهزة عن دورها الذي يفترض أن تقوم به.

ولكن كلمة الإستخبارات بالمعنى العلمي تعني في الدول الديمقراطية مفهومًا آخر ومصدراً مهماً للمعلومات عند متخذي القرار ، فهي تقوم بجمع المعلومات السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الخاصة بالعدو ، وهي تعمل على مكافحة التجسس والتخريب . وقد أنشأت فرنسا جهازاً يختص بالاستخبارات وأطلقت عليه اسم مصلحة جمع المعلومات الأجنبية ومكافحة التجسس (S.D.E.C.E) ، كما حملت أجهزة الاستخبارات البريطانية اسم مصلحة الاستخبارات (Intelligence Service) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد جهازان رئيسيان للإستخبارات هما وكالة المخابرات المركزية (A.I.C) ، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (I.B.F) . وتركز هذه الأجهزة بشكل رئيسي على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى صناع القرار عن جميع الدول الصديقة والعدوة على حد سواء ، حيث تجمع المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والسكانية والعلمية، لكل ذلك وتركز على رصد المنشورات والإذاعات والوسائل البصرية . وتستخدم في ذلك أجهزة حديثة وأجهزة الاستطلاع الجوي واستنطاق الأسرى والجنود والإرهابيين وغيرهم من الذين يشكلون خطراً محتملاً أو واقعا على أمن دولهم . ولا يجب أن يقودنا ذلك المفهوم العلمي للمهام

الاستخباراتية في الدول التي تنتهج النهج الديمقراطي إلى الاعتقاد بأن يد استخباراتها نظيفة كل النظافة ، فهي تستخدم في مهمات يمكن وصفها بأنها غير شرعية ، وأحيانا دموية وفق ماتراه كل دولة من تلك الدول مناسبة لمصالحها الخاصة .

تتأثر المعلومات بصفة عامة بعامل الوقت ، شأنها في ذلك شأن أي سلعة قابلة للإستهلاك بالمفهوم الإقتصادي ، فالمعلومة قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية في وقت معين ، ولكنها قد تفقد تلك الأهمية في حالة عدم إستخدام متخذ القرار لها إما بسبب عدم توفرها وقت حاجته إليها ، أو بسبب إهماله إياها أثناء عملية ترجيحه خياراً على آخر عند اتخاذه لقرار معين .

كما أن هناك عاملاً آخر يؤثر على قيمة المعلومة ، وهو درجة انتشارها وعدد الأفراد الذين يمتلكونها ، فإذا كانت هناك معلومة مهمة ومعروفة لفرد واحد، زادت قيمتها وزادت أهميته معها ، وإذا عرفها عدد كبير من الناس ، ضعفت قيمتها . كما تتأثر المعلومة كذلك بمدى قدرتها على ترجيح قرار على آخر وعلى درجة مصداقية مصدرها ، فصانع القرار يحتاج إلى أكبر كم من المعلومات من مصادر مشكوك في مصداقيتها ليبلغ نفس المستوى من التأكد الذي يمكن أن يصل إليه عند اعتماده على كم قليل من المعلومات ذات المصادر الموثوق بها .

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على مدى إستفادة متخذ القرار من المعلومات عامل آخر لا علاقة له بالمعلومات ، وهو عامل المركزية واللامركزية التي يتعامل بها متخذ القرار مع المعلومات ، فإذا كان متخذ القرار مركزي النزعة، فإنه سيواجه بكم كبير ومتدفق من المعلومات يصعب عليه قراءتها وفحصها ومراجعة كل التفاصيل المتعلقة بها نظراً لكثرتها وتعدد مصادرها ، مما ينعكس سلباً على القرار المتخذ .

ومن جانب آخر فإن الطبيعة الفنية والمعقدة لمعظم المعلومات تحتم إسنادها إلى الخبراء والمستشارين والوزارات المعنية لمراجعتها وتفسيرها ، وهو أمر إن كان أكثر صواباً من اعتماد صانع القرار على نفسه ، إلا أنه يجب عليه أن يكون حريصاً في اختيار أكفأ العناصر وأنزههم للقيام بذلك ، لأن القرار المتخذ سيتأثر إما سلباً أو إيجاباً بدرجة دقة هؤلاء المستشارين والمتخصصين في نقل المعلومة بموضوعية وتجرد ، أو تفسيرها التفسير المحايد .

وإذا كانت الدول غير المتقدمة تعاني من ضعف في أجهزة جمع المعلومات وافتقار إلى الإسلوب العلمي الذي يمكنها من الحصول عليها وإلى جمود بيروقراطي يحد من قدرتها على الحركة السليمة ، فإن الدول المتقدمة لاتسلم في المقابل من إساءة تفسير المعلومات المستقاه بقصد أو بغير قصد .

ولعل أقرب مثال ندلل به على ذلك هو قرار المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز بإستخدام سلاح البترول لإيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط والضغط على إسرائيل للتخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، فبعد أن اتخذ قراراً بذلك بادر إلى إرسال إشارات إلى صناع القرار الأمريكيين لإقناعهم بأنه قد يلجأ إلى ذلك السلاح النفطي كوسيلة لتحرير الأراضي العربية بشكل سلمي ، إلا أن المحسوبين على " اللوبي الصهيوني " في الولايات المتحدة كانوا يفسرون تلك المعلومات تفسيرات مختلفة حتى لاتستجيب أمريكا لتلك الإشارات ، فتقوم بالضغط على إسرائيل من أجل تحقيق تسوية سلمية .

ففي أبريل من عام ١٩٧٣ صرح وزير النفط السعودي السابق أحمد زكي يماني في واشنطن أن السعودية لاتنوي توسيع إنتاجها النفطي بصورة كبيرة مالم تغير الولايات المتحدة من موقفها المؤيد لإسرائيل في الشرق الأوسط ، إلا أن تفسير ذلك في الجانب الأمريكي تلخص في أن تلك التصريحات تمثل وجهة نظر شخصية لاسياسة دولة . وفي ١٩٧٣/٥/٣ قال المغفور له الملك فيصل لرئيس مجلس إدارة شركة " أرامكو " السيد " فرانك جنجرز " : " إن الصهيونية والشيوعية في طريقهما إلى طرد المصالح الأمريكية من المنطقة ، وأن السعودية هي البلد الوحيد الذي يحافظ على المصالح الأمريكية ، ومن الصعب جدا الاستمرار في هذا أمام ضغوط الرأي العام " ، كما أبدى استغرابه من عدم التفات أمريكا إلى مصالحها الذاتية في المنطقة ، وتساءل

عن كيفية إمكان بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة الإبتعاد عن مصالح شعبه وأضاف : " إنه من الممكن تقويم كل هذا بسهولة من خلال تنصل بسيط عن السياسات الإسرائيلية وتقديم خطوات أمريكية ملموسة بهذا الصدد " . وفي ٢٣ / ٥ / ١٩٧٣ قابل الملك فيصل رؤساء شركات أرامكو الأربع وأبلغهم نفس الرسالة السابقة ، وحثهم على القيام بحملة سياسية وإعلامية مؤثرة وواسعة النطاق على الحكومة الأمريكية وعلى الرأي العام الأمريكي . فما كان منهم إلا إبلاغ كبار الموظفين في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع بمضمون ما قاله لهم الملك فيصل . ولكن سوء تفسير تلك الإشارات ، سواء عن قصد أو عن غير قصد ، دفع صناعات السياسة الأمريكية إلى الاعتراف بوجود مشكلة مع عدم التصديق بأن أي إجراء عنيف كان على وشك الحدوث ، وقرروا أنه لا يوجد سبب لاتخاذ إجراءات غير المتخذة لمنع حدوث مثل هذه الأمور . كما ذهب مسئولون أمريكيون آخرون إلى أن السعودية واجهت من جمال عبد الناصر ضغطاً أكبر بكثير مما يواجهونه الآن وأنهم عالجوا ذلك في حينه بنجاح وأنهم لا بد أنهم سينجحون في ذلك الآن . وذهب البعض الآخر إلى أن الملك فيصل يحاول اقتراض وجود ذئب في الوقت الذي لم يكن ذلك موجوداً إلا في تصوره وأنه ليس بمقدور الحكومة الأمريكية فعل أي شيء الآن أو في المستقبل للتأثير على قضية النزاع العربي الإسرائيلي .

إلا أن الأيام كشفت عن مدى تشويه الحقائق والمعلومات التي قام بها المسئولون الأمريكيون حينما نشبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتبين أن الملك فيصل كان يقصد مايقول حينما هدد باستخدام سلاح النفط بصورة أو بأخرى ، وأن التفسير الخاطئ للمعلومات ذهب بقيمتها وقاد أمريكا إلى القرار الخاطئ . (٤)

٤ - مدى تطور أجهزة المعلومات في الدول العربية

جاء اهتمام الدول العربية بالأجهزة الخاصة بالمعلومات والدراسات متأخراً مقارنة بمثيلاتها في الدول الغربية ، ولعل من أسباب ذلك أن معظم هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال ولم يمض على استقلال بعضها أكثر من ٣٥ عاماً ، وقد ترتب على ذلك أن الأجهزة الخاصة بجمع المعلومات وتحليلها وأجهزة الدراسات التي قامت الحكومات بإنشائها أجهزة حديثة لم يبدأ بناؤها بصورة حقيقية إلا بعد الاستقلال ، وأن معظم هذه الأجهزة - نظراً لحداثة عهدا وقلّة الكوادر المتخصصة بها - لا تزال في المراحل الأولى من تطورها خاصة تلك المراكز التي تقوم بتقديم المعلومات المتعلقة برسم سياسة الدولة الخارجية .

إضافة إلى ذلك فإن متخذ القرار العربي لا يزال - حتى في ظل وجود مراكز المعلومات - يعتمد على خبراته الذاتية ورؤية بعض المحيطين به ، وهو الأمر الذي يترتب عليه ضعف هذه المراكز من جهة وصدور قرارات سلبية وبطيئة أو متأخرة عن الحدث من جهة أخرى .

وهناك أمر آخر يؤثر على القرار المتخذ بشكل سلبي رغم وجود الأجهزة المختصة بصنع القرار ، وذلك الأمر يتضح حينما يقوم متخذ القرار باختيار مجموعة من القرارات ثم يقوم بعرضها على جهاز اتخاذ القرار لكي يدلي المسئولون فيه بأرائهم ، ويختارون بديلاً من بينها ، مما يجعل القائمين على ذلك الجهاز يهتمون فقط بتقديم المعلومات التي يعرفون مسبقاً أنها تتفق مع البدائل التي يفضلها متخذ القرار .

وقد سيطر هذا النموذج على كثير من القرارات العربية في تاريخها الحديث ومن بينها القرار الذي اتخذه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة في مايو ١٩٦٧ ، حيث طرح بديل الإغلاق في بداية المناقشات على أعضاء جهاز إتخاذ القرار الذين وافقوا عليه . (٥)

وهناك قرارات عربية أخرى ذات طابع استراتيجي صدرت حتى دون تشاور ومن أمثلتها قرار الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الوحده مع ليبيا عقب اجتماع مع بعض وزرائه وبعد ساعات قليلة من عرض الرئيس الليبي معمر القذافي الأمر عليه ، وهناك قرارات أخرى عربية من أبرزها قرار الرئيس المصري أنور

السادات باستبعاد الخبراء السوفييت العسكريين من مصر وقراره أيضاً زيارة القدس عام ١٩٧٧ والتي فاجأ
بها حتى المحيطين به . (٦)

هوامش الفصل الخامس

- (١) أحمد لطفي واكد - مقابلة صحفية منشورة في صحيفة الأهرام المصرية - ٨ أغسطس ١٩٨٤ - ومنشورة كذلك في أبحاث ومناقشات كيف يصنع القرار في الوطن العربي - مصدر سابق ص ٥٩ .
- * أحمد لطفي واكد كان من بين المجموعة العاملة في مركز المعلومات الذي أنشأه الرئيس جمال عبد الناصر وقد ضم المركز علي صبري ود. عبد القادر حاتم ومجموعات أخرى اختص بعضها بالشئون العسكرية والأخرى كانت للشئون السياسية والإقتصادية ... الخ .
- (٢) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات - المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٩٩١ - ص ٣٨١ و د. محمد الهادي - نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة - دار الشروق - القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٣٨ .
- (٣) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون - أبحاث ومناقشات - مصدر سابق ص ٢٩ - ٣١ .
- (٤) ايان سيمور - الأوبك أداة تغيير - ترجمة عبد الوهاب الأمين - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول ١٩٨٣ - الكويت ص ١٨٠ .
- (٥) د. محمد سيد سليم - التحليل السياسي الناصري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٣ - ص ١٨٣ .
- (٦) د. سعد الدين إبراهيم - أبحاث ومناقشات - مصدر سابق ص ٢٣ - ٢٤ .

١ - ماهو مفهوم السياسة الخارجية ؟

إن المفهوم العام للسياسة الخارجية هو أنها إدارة شؤون الدولة وكيفية ضبط علاقاتها مع الدول الأخرى أو بمعنى آخر النظام الذي تتبعه الدولة أو الطريقة التي تسير عليها في علاقاتها الخارجية فيما يختص بإدارة الشؤون السياسية والإقتصادية والمالية والعسكرية والثقافية وغيرها مع الدول الأخرى . وأن السياسة الخارجية لكل دولة هي تحقيق أهداف الدولة بالطرق الدبلوماسية عوضاً عن اللجوء إلى القطيعة وربما القوة العسكرية . وتتحكم في سياسة الدول الخارجية مجموعة من العوامل من بينها العوامل الجغرافية والحدودية والموقع والمساحة والموارد الأولية ونوع القيادة أو نظام الحكم وعلاقة الدولة مع الدول الكبرى وقوتها العسكرية وتأثيرها السياسي .

كما أن المفهوم العام للسياسة الخارجية يعني أن هناك هدفاً يتعلق بشؤون الدولة الخارجية يراد تحقيقه وأن تحقيق ذلك الهدف بحاجة إلى خطط وبرامج تنفذ على خطوات متدرجة للوصول إلى الهدف المنشود ، ومن هنا تأتي صعوبة اتخاذ أى قرار يتعلق بالسياسة الخارجية ، لأن الوقوع في أي خطأ ولو كان بسيطاً قد يفقد السياسة الخارجية اتجاهها وتوازنها .

وتتمثل أهداف السياسة الخارجية بصفة رئيسة فى المحافظة على المصالح العليا للدولة سواء كانت حيوية أو ثانوية ، وأى دولة مهما كان حجم قوتها وتأثيرها الخارجى صغيراً ومحدوداً ، فإنها تسعى في العادة إلى حماية الدولة وبقائها واستتباب الأمن فيها بوسائل غير عسكرية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، وإلى تنظيم علاقاتها المتعددة مع الدول الأخرى بالوسائل الدبلوماسية .

أما الخطوات التنفيذية لتحقيق ذلك فتكمن في تحديد الأهداف والمصالح الحيوية والثانوية التي تسعى الدولة إليها ، وكذلك في تحقيق الأمن والسلام والمواءمة بين أولويات هذه الأهداف من جهة ، والقوة المتوفرة لدى الدولة لانجاز تلك الاهداف من جهة أخرى .

وعلى وجه العموم ، فإن أي دولة ليست على استعداد للتضحية بمصالحها الحيوية أو الوطنية مادامت تشعر أنها قادرة على الدفاع عنها ، بل إن كثيراً من الحروب التي تجرى في عصرنا الحالي سببها الدفاع عن تلك المصالح ، أما بالنسبة للمصالح الثانوية فهذه يتم التعامل معها عبر المفاوضات الدبلوماسية لأن هذه المصالح يمكن أن تضحي بها الدولة وتتنازل عنها شريطة الحصول على مقابل سياسي أو اقتصادي ودون أن يهدد ذلك أمنها وكيانها.

إلا أن ذلك لا يعنى أن الدول على استعداد للتضحية بمصالحها الثانوية بصفة دائمة ، إذ قد تشعر دولة ما إزاء موقف معين ولأسباب معنوية أو اقتصادية أو تاريخية أنها ليست على استعداد لأن تجعل من تلك المصالح الثانوية أداة للمساومة الدبلوماسية ، وكثيراً ما ترتبط دول بوشائج الدين والقربى واللغة والجغرافيا فتقوم بإنشاء كيانات دولية أو إقليمية مبنية على تلك الوشائج ، إلا أن ما يحد من تكاملها الإقتصادي والسياسي والعسكري والإعلامي ، هو اختلافها في تحديد كل دولة منها لمفهوم المصالح الحيوية الخاصة بها ، بل أنها كثيراً ماتختلفت مع بعضها بسبب مصالحها الثانوية اختلافاً قد يؤدي إلى عدم التعاون فيما بينها لصيانة ذلك الكيان الحيوي بالنسبة لها جميعاً . فالدول العربية مثلاً ترتبط بأهداف مشتركة ضمن إطار الجامعة العربية إلا أنها تختلف اختلافاً كبيراً في تحديد المصالح الحيوية أو الثانوية ، فينعكس ذلك على مواقفها ، كموقفها من الصلح مع إسرائيل ، أو الغزو العراقي لدولة الكويت .

أما صناعة القرار في السياسة الخارجية ، فهو يعني الإعداد لمواجهة مشكلة أو موقف ما ، وصياغة بدائل من شأنها معالجة تلك المشكلة أو الموقف . ويعتمد نجاح القرار على كم المعلومات اللازمة التي تقوم الأجهزة المعنية بجمعها حول هذه المشكلة ، كما يعتمد على كفاءة أجهزة الاتصال المسؤولة عن توصيل هذه المعلومات إلى جهاز اتخاذ القرار في الوقت المناسب .. وهذا ما ستوضحه الصفحات التالية :

٢ - عملية التخطيط في السياسة الخارجية

يعتبر مفهوم التخطيط من المفاهيم الحديثة نسبياً في عملية صنع السياسة الخارجية ، فلم يظهر هذا المفهوم في مجال السياسة الخارجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة تخطيط السياسة الخارجية سنة ١٩٤٧ للتعامل مع متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والأعباء التي فرضتها هذه المتغيرات على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية في الميدان الدولي بعد انتهاء الحقبة الأوربية التي كانت سائدة قبل ذلك . وسرعان ما امتدت هذه التجربة إلى وزارات الخارجية في الدول الأخرى ، كما شكلت وزارة الخارجية البريطانية هيئة التخطيط سنة ١٩٥٧ ، ثم تلتها وزارات الخارجية في معظم الدول الكبرى و المتوسطة .

وقد بدأ مفهوم تخطيط السياسة الخارجية يظهر في البحوث والكتابات التي تناولت بالتحليل علم السياسة الخارجية ابتداء من السبعينيات ، وأخذت الفكرة تشق طريقها إلى شتى دول العالم . (١)

وتكمن أهمية التخطيط للسياسة الخارجية في أنها تمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية ، وتوفير الخطط والاستعدادات اللازمة للتعامل مع تلك التطورات التي قد تظهر بصورة مفاجئة ، ومن ثم فإن عملية التخطيط تقلل من حالة عدم اليقين التي تتسم بها السياسة الخارجية ، بحيث لايفاجأ صانع قرار السياسة الخارجية بمواقف جديدة قد لا يكون مستعداً للتعامل معها ، ولكي تصبح سياسة بلاده الخارجية قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل ، وهو ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الوقائية .

وقد زاد الاهتمام بتخطيط السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نظراً لتطور العلاقات الدولية وبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية ومن ثم التنسيق بين هذه الدول وانتهاج سياسة مشتركة إزاء القضايا الدولية ، وقد ساعد على بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول عوامل عدة أهمها : -

١ - إتساع رقعة قضايا السياسة الخارجية وتنوعها كقضايا الطاقة والموارد البيئية ، واستعمال الفضاء الخارجي ، والسكان ، بحيث لم يعد الأمر مقصوراً على القضايا السياسية التقليدية .

٢ - تزايد دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية على حساب دور عامل الحسم العسكري ، والسبب في ذلك هو أن القوة العسكرية في العالم لم تعد وحدها الأساس الوحيد أو حتى الرئيسي لقوة الدولة ، إذ أصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة تشكل عناصر هامة في القوة السياسية ، فالدول المنتجة للبترول مثلاً تمارس دوراً كبيراً في العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية ذات شأن . وقد رأينا كيف أثبت استخدام النفط دوره كسلاح في حرب عام ١٩٧٣ بين إسرائيل والدول العربية بل كيف كان سلاحاً أكثر حسماً من القوات المسلحة . وفي مقابل ذلك فإن الإتحاد السوفيتي برز كقوة عظمى في العالم بواسطة آتله العسكرية الرهيبة ، ولكن الانهيار الاقتصادي الذي كان ينخره من الداخل كان سبباً كافياً لتفتيته وتحويله إلى كيان ذي تأثير ثانوي في كثير من القضايا الدولية ، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بإعطاء الروس دوراً هامشياً في حل قضية البوسنة والهرسك بالرغم من معارضتهم للتوجه الأمريكي الأوروبي ، ولهذا فإن أهمية القوة العسكرية كأداة مستقلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية تراجعت

بنسب متفاوتة وفقاً لظروف كل دولة ، ونافستها في تحقيق تلك الأهداف أدوات أخرى تأتي في مقدمتها الأدوات الاقتصادية .

٣ - العامل الثالث هو أن السياسة الخارجية لأية دولة أصبحت أكثر ارتباطاً بسياساتها الداخلية من ذي قبل ، وذلك لأن قرارات السياسة الخارجية تؤثر تأثيراً مباشراً على مصالح ومؤسسات الرأي العام الداخلي ، وخاصة رجال الأعمال والصناعات ، وعلى المصالح التجارية ، ولعل أقرب مثال يدلل على ذلك هو تلك الضغوط التي يمارسها رجال الأعمال والصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية على صانع القرار الأمريكي لدرجة أنها كادت أن تؤدي إلى حدوث أزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حول منافسة السلع والبضائع اليابانية لمثيلاتها الأمريكية . وأحياناً تتأثر السياسة الخارجية بمدى استجابة القوى السياسية الداخلية ، ونجاح القائمين على تلك السياسة الخارجية في الحصول على تأييد تلك القوى للقرارات ، وللخيارات التي ترى أنها الأنسب في التعامل مع القضايا الخارجية . (٢)

ويتضح مما سبق أن تخطيط السياسة الخارجية يتضمن عدة أبعاد منها : -

١ - التخطيط العام للسياسة الخارجية ، والمقصود بذلك صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة وإمكاناتها .

٢ - تخطيط البرامج ووضع برامج خاصة للتعامل مع قضايا محددة ، بحيث تعكس تلك البرامج سياسة الدولة تجاه قضية أو دولة أو مجموعة من الدول .

٣ - تخطيط الطوارئ أو ما يطلق عليه قرارات الأزمة أي وضع الخطط للتعامل مع القضايا الطارئة التي قد تظهر بشكل مفاجيء ، أو يتوقع ظهورها في المستقبل القريب .

٤ - تنظيم الجهاز المسئول عن السياسة الخارجية ذاته بشكل يمكنه من أداء وظائفه الإدارية بشكل يتوافق مع متطلبات تلك السياسة .

٣ - الرأي العام وصناعة قرار السياسة الخارجية

إذا كان للرأي العام أهميته وقوته عند اتخاذ أي قرار يتعلق بالسياسة الداخلية ، فإن له نفس القوة والأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية ، وإن كان بدرجة أقل نظراً لعوامل عديدة تتعلق بتعقيدات وتشابك المصالح في السياسة الخارجية .

ويتكون الرأي العام في السياسة الخارجية من الآراء التي يعتنقها الأفراد ، والتي تؤلف في مجملها اتجاه المجموع العام تجاه قضية ما ، أو بمعنى آخر اجتماع كلمة الشعب على أمر يتعلق بمشكلة أو حدث خارجي ويكون لهذه المشكلة أو الحدث أثر مباشر أو غير مباشر على هذه المجموعة أو الدولة التي ينتمون إليها . ولم تتبلور أهمية الرأي العام بالنسبة لصناعة قرار السياسة الخارجية بصورة واضحة إلا في منتصف القرن العشرين ، نظراً لكثرة الحروب والصراعات التي شملت معظم دول العالم في الشرق والغرب على السواء ، وما صاحبها من تطور لوسائل المواصلات وربط العالم بشبكة من الاتصالات ، وسرعة تداول المعلومات ، وما ترتب على ذلك من حاجة الرأي العام إلى متابعة الأحداث الخارجية والتعرف على المزيد من الحقائق المتعلقة بمجرياتها للاستعانة بها في تكوين رأي عام مؤيد لها تجاه تلك الأحداث .

وتشعر السلطة التنفيذية في أي بلد أنها ليست ملزمة في كثير من الأمور المتعلقة بسياساتها الخارجية باتباع الرأي العام والانسحاق وراء رغباته إنما تعتبره هادياً ومرشداً ، وتسعى لإطلاعه على أكبر قدر ممكن من

المعلومات المتعلقة بالقضايا المثارة على الساحة ، لأن حجب هذه المعلومات عن الرأي العام خاصة في القضايا الخطيرة ، ثم تقديمها له في وقت متأخر قد ينطوي على مخاطر من أهمها أن يتأثر الرأي العام بالأراء المضادة ، مما يجعل من الصعب تغيير اتجاهاته بعد تلقيه تلك المعلومات المتأخرة .

لهذا كان حرص الحكومات الديمقراطية على اطلاع الرأي العام في الوقت المناسب على سياستها الخارجية وتوجهاتها العامة إزاء ما تعتزم إصداره من قرارات ، تقاديا لحدوث أية بلبله نتيجة لكم المعلومات التي تبثها أجهزة الاعلام الخارجي والخوف من أن يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي على الرأي العام .

وبالرغم من تأثير الرأي العام على عملية صنع القرار أحيانا ، إلا أن هناك عوامل تحتم على السلطة الحاكمة غض الطرف عن الرأي العام ولو مؤقتا . وفي مقدمة تلك العوامل المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، أي الاهداف العامة التي تعمل الأمة من أجل تحقيقها والتي تنبع من داخل الدولة وتكون تعبيراً عن تجانس المواطنين وایمانهم يقينا بقضايا بلادهم . (٣)

وفي مجال السياسة الخارجية فإن كل دولة ترسم لنفسها سياستها التي هي محصلة اهدافها الوطنية ، خاصة تلك التي تتناسب مع قوتها وحجمها وإن أي خلل في ذلك التناسب سينتج عنه نتائج سلبية وفي غير الصالح العام للدولة ، وقد تنسى بعض الدول أحيانا ذلك العامل ، أو قد تعجز عن تهيئة الرأي العام المحلي الجارف التهيئة المناسبة ، تعريفه بحدود إمكاناتها وذلك بسبب إهمالها لأصول التنشئة الوطنية السليمة ، فتكون النتيجة هي التخبط في بعض سياساتها أو بممارسة ضغوط داخلية وخارجية قوية عليها، وهذا ما يلاحظ بوضوح في بعض دول العالم الثالث ومنها بعض الدول العربية .

ويجب على الدول الصغرى بصفة عامة أن تكون أكثر تواضعا في أبعاد سياستها وأكثر ابتعادا عن التصعيد خاصة مع الدول الكبرى ، والقائد الحكيم هو من يستطيع بحكمته وخبرته السياسية وتقديره لمخاطر السياسة الخارجية أن يوازن بين الالتزامات الخارجية لدولته ، والقوة اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات.(٤) والمبدأ الأساسي هنا أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام الخارجي أكبر مما يتطلبه هذا الالتزام . فرسم أي سياسة خارجية واقعية يبدأ أولا بتقويم احتياطي القوة التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها ، لأن الدولة التي تستهلك رصيدها من القوة تعرض نفسها للكوارث ، وإن كان ذلك لا يعني أن توازن السياسة الخارجية مع قوة الدولة يجنبها المخاطر بصفة دائمة إذ أن هذه مسألة قد تكون في بعض الأحيان نسبية .

إن عملية التخطيط وصناعة القرار في السياسة الخارجية عملية بالغة التعقيد، ويحاول صانع القرار المناورة فيها في إطار متغيرات دولية عديدة يغلب عليها التذبذب والتغير، كما أنه محكوم بنظم وأعراف دولية عامة تحكم وتنظم العلاقات الدولية في نفس الوقت الذي يفترض فيه أن يحقق أكبر مصلحة لبلاده ويرضي الرأي العام فيها.

وتواجه مخططي السياسة الخارجية عدة مشكلات تنبع أساساً من صعوبة التعامل في قضايا السياسة الخارجية وهي صعوبات ربما لا تواجه مخططي السياسة الداخلية. ولعل أهم هذه الصعوبات هو اتسام السياسة الخارجية بدرجة كبيرة من عدم اليقين كوجود مواقف غامضة لا يستطيع صانع قرار السياسة الخارجية معها أن يتوصل إلى المعلومات المطلوبة بشأنها، وهو في الوقت نفسه مطلوب منه إتخاذ قرار للتعامل مع تلك المواقف التي قد تصل درجة عدم اليقين فيها إلى حد عدم القدرة على تحديد الاحتمالات المترتبة على اتباع سياسات أو بدائل معينة.

وإذا حللنا الخصائص الرئيسة والمواقف الكبرى للسياسة الخارجية نجد أنها في معظمها تشبه حالة عدم اليقين بكل أبعادها، وقد كتب د. "محمد السيد سليم" (٥) نقلاً عن الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان" أول رئيس لهيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في مذكراته "أن قرارات السياسة الخارجية توضع بناء على معلومات غامضة وبمجرد أن تنفذ تلك القرارات يصبح من المستحيل تقريباً الحصول على معلومات كافية عن تنفيذ القرارات، أو قد تتغير الظروف الدولية تغيراً جذرياً إلى حد يصعب معه الربط بين القرارات وبين ما يحدث فعلاً نتيجة لسرعة تلاحق الأحداث".

وتعود حالة عدم اليقين في السياسة الخارجية إلى عدة أسباب من بينها، غموض البيئة الدولية، بحيث يصعب على صانع القرار الحصول على معلومات كافية أو مؤكدة عن أهداف استراتيجيات الدول الأخرى، فهو يستطيع مثلاً أن يحصل على معلومات كاملة عن مؤسسة صناعية في دولته بمجرد أن يطلب ذلك، لكنه لا يستطيع أن يفعل الشيء ذاته بالنسبة لدولة أخرى، وحتى إن تمكن من ذلك فإن قدرته على التحقق من صحة تلك المعلومات تظل محدودة إلى حد كبير، وبحاجة إلى جهاز إستخباري متطور قد لا يكون متوفراً إلا في الدول المتطورة.

ومما يزيد من حالة عدم يقين صانع قرار السياسة الخارجية أن هناك تفاوتاً شديداً بين سياسات الدول المعلنة وغير المعلنة، وإذا ما عجزت لغة الدبلوماسية ووجد صانع القرار أنه لا محالة من الحرب فإنه يدخلها وهو غير متأكد من تطوراتها بالرغم من حرصه على وضع كل الاحتمالات الممكنة. وإذا ما دقت ساعة الصفر فإن مواقف تلك الدول غير المعلنة والتي قد لا تكون في حسابان صانع القرار تبرز فجأة لتغير من نتائج الحرب ذاتها سواء بالإيجاب أو بالسلب.

٥ - الضغوط النفسية التي تواجه صانع قرار السياسة الخارجية :

إن الضغوط النفسية تكون ذات أثر مضاعف على صانع القرار السياسي الخارجي ، لأنه ينبع من مقومات غير ملموسة ، كقيم صانع القرار وتوجهاته ومعتقداته الدينية والسياسية وتفسيره لمصالح الدولة . وعلى سبيل المثال ، فإن فشل الخطة الاقتصادية رغم فداحته يبقى أمراً داخلياً ، وقد لا يؤدي إلى كارثة قومية تهدد كيان الدولة ، ولكن سوء تقدير الموقف واتخاذ قرار خاطئ له علاقة بالشئون الخارجية وعلاقات الدول ببعضها البعض ، قد ينتهي إلى قيام حرب بين دولتين ولاشك أن هزيمة دولة في حرب واقعة قد يعني في بعض الأحيان تقويضاً لكيان الدولة أو حتى وجودها .

إن تصور جسامة نتائج قرار خاطيء في السياسة الخارجية من شأنه أن يخلق ضغوطاً نفسية على صانع القرار ، وأن يضعف من قدرته على تقييم المعلومات والتأكد من صحتها وإزالة الشكوك التي تصاحب عملية اتخاذ القرار (٦) ، خاصة وأنه يتخذ قراره وهو يعلم أنه يتعامل أحياناً مع أصدقاء لا تربطهم به إلا المصالح المشتركة ، وأنه يتعامل في أحيان أخرى مع أعداء تربطهم به كل السمات المشتركة كالدين واللغة والقومية ففي الفريقين من هو طامع فيما لديه و من هو مخادع ينصب شراكه ، ومن هو مبتز يخشى شره ، ومن هو أناني لا يقدر ظرفه ، ومن هو متهور ينشد نصرته .

كما أن الأمر لا يحتاج أحياناً إلى قرار خاطئ لكي يضع متخذ القرار نفسه أو دولته في موقف محرج ، فقد يصرح هو أو أحد مساعديه تصريحاً يحتمل اللبس ، فيخلق مواقف معادية من دول أخرى لم يكن يقصد الإساءة إليها ، وقد تتحرك أجهزة الإعلام المغرضة أو المعادية في داخل الدولة أو خارجها فتزيد النار اشتعالاً ، وربما يصل الأمر إلى تصاعد الحرب الكلامية والإعلامية فتؤدي إلى ما لا يحمد عقباه ، وأحياناً يستمر التوتر إلى أن يعزل المتسبب من منصبه أو يستقيل بمحض إرادته . والأمثلة على ذلك كثيرة ، ففي اليابان استقال وزير الإدارة والتنسيق الياباني السيد " تاكامي إيتو " من منصبه في نوفمبر ١٩٩٥ بعد أن أدلى بتصريح قال فيه : " إن اليابان قامت بمنجزات طيبة خلال فترة حكمها الاستعماري لشبه الجزيرة الكورية " . وقد أثار ذلك التصريح الذي يبدو في ظاهره بسيطاً الرأي العام الكوري الجنوبي ، ودفع الحكومة الكورية إلى التهديد بإلغاء لقاء مرتقب كان سيتم بين الرئيس الكوري الجنوبي " كيم يونغ سام " ورئيس الوزراء الياباني " تومينشي موراياما " ، ولم تهدأ العاصفة إلا بعد استقالة " إيتو " . وقد استقال من نفس الوزارة قبله بأشهر وزير البيئة " شين ساكوراوي " بسبب ما أحدثه تصريح له من ردة فعل نفى فيه أن تكون اليابان قد شنت حرب عدوان قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها . وفي حادثة أخرى وقعت في اليابان صرح الأميرال الأمريكي " ريتشارد ماكي " تصريحاً أثار الرأي العام الياباني ، مما دفعه إلى تقديم استقالته لتهدئة الأمر بين اليابان وأمريكا التي كانت تدرك أن هناك حساسية لدى الرأي العام الياباني من وجود قوات أمريكية في جزيرة أوكيناوا ، وقد بدأ الأمر بقضية جنائية لاعلاقة لها بالسياسة وتتلخص بقيام ثلاثة جنود أمريكيين باغتصاب تلميذة يابانية عمرها ١٢ عاماً في أوكيناوا في سبتمبر ١٩٩٥ ، فقال الأميرال " ماكي " : " أعتقد أنها مسألة تنطوي على غياب بالغ ، لقد قلت عدة مرات إن الثمن الذي تدفعونه لاستئجار شاحنة صغيرة يمكن استخدامه في استئجار فتاة " . وقد أحدث ذلك التصريح ردة فعل عنيفة لدى اليابانيين ولم يخفف اعتذار الأميرال من ردة الفعل اليابانية على تصريحه ، فحاول أن يشرح موقفه قائلاً : " إن التصريح الذي أدليت به في الأونة الأخيرة كان نتيجة لإستبائي من حماقة هذه الجريمة الشنعاء التي تعرضت لها الفتاة الصغيرة " ولكن غضب الرأي العام الياباني ظل كما هو ، فخشت الحكومة الأمريكية أن تتفاقم الأزمة بينها وبين اليابان بسبب ذلك التصريح غير المدروس والذي جاء في غير وقته ، ولم يكن أمام وزير الدفاع الأمريكي " وليام بيرري " إلا أن يبحث موضوع استقالته من منصبه ، وصرح بعد ذلك أنه بحث الموضوع مع " ماكي " وقال : " لقد قررنا أن سوء التقدير الذي شاب الحكم في هذه المسألة بالغ الخطورة إلى حد أنه لا يمكنه القيام بواجباته بفاعلية بصفته قائداً عاماً للقوات الأمريكية في منطقة المحيط الهادي ، ونتيجة لذلك فإن الأميرال " ماكي " عرض أن يتقاعد وقد قبل تقاعده المبكر " .

ومن ناحية أخرى فإن مخططي السياسة الخارجية في دول العالم الثالث يواجهون ضغوطاً أكبر من تلك التي يعاني منها نظراؤهم في الدول المتقدمة ، وذلك لوجود مساحة أكبر من التحرك واستقلالية المواقف في الدول المتقدمة عن تلك الموجودة لدى دول العالم الثالث ، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد تلك الدول اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً على الدول المتقدمة ، وبالتالي تأثر قراراتها السياسية بالحدود التي ترسمها لها تلك الدول المتقدمة .

ويزداد الأمر سوءاً أمام مخططي السياسة الخارجية في دول العالم الثالث إذا حاولت تلك الدول المتقدمة ممارسة ضغوط تتعلق بقضاياها الداخلية كسن التشريعات والقوانين ، أو إعطاء رعاياها مميزات تميزهم عن غيرهم من أفراد الشعب والمقيمين الآخرين ، مما يجعل الرأي العام الرسمي والشعبي يشعرون وكأن دولتهم ناقصة السيادة . ونذكر على سبيل المثال أن من أسباب إمتعاض الشعب الإيراني من أمريكا إبان حكم الشاه أن أمريكا أرادت أن تميز الأمريكيين المقيمين في إيران عن غيرهم إذا ما ارتكبوا جرماً يعاقب عليه القانون الإيراني ، فوافق البرلمان الإيراني في عام ١٩٦٤ على مرسوم يقضي بمحاكمة الأمريكيين المتهمين بارتكاب جريمة داخل إيران وفقاً للأحكام الأمريكية وليس وفقاً للقوانين الإيرانية ، وقد أثار ذلك المرسوم موجة احتجاج عارمة طالب فيها الخميني الجيش بقلب نظام الحكم والتخلص من الاستعباد ، وتطورت الأمور إلى أن قبض عليه وأبعد إلى تركيا ثم إلى العراق ، ولكنه عاد إلى إيران في عام ١٩٧٩ وقد أشعل ثورة طرد من خلالها الشاه والأمريكان معاً من إيران . (٧)

٦ - من بيدهم صناعة القرار في السياسة الخارجية

يرتبط إتخاذ القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة ومكانة وزير الخارجية في خارطة الحكم ، فأحياناً يكون رئيس الدولة هو المحرك الحقيقي والفاعل وممثل الدولة أمام العالم الخارجي ، ومن ثم فهو صاحب القرار ويتمتع بسلطات واسعة في هذا الشأن ، وقد يجمع أحياناً بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ، ويقصر دور وزير الخارجية في هذه الحالة على ما يكلفه به رئيس الدولة وعلى تقديم المشورة وإسداء النصح للرئيس الذي يملك وحده سلطة اتخاذ القرار ، وهي سلطة تنص عليها دساتير الدول وتحدد فيها صلاحياته وسلطاته، فالدساتير تحدد المساحة التي يتحرك في محيطها رئيس الدولة ، وتلك التي يتعين عليه الرجوع فيها إلى رأي سلطات الدولة النيابية . أما في المساحة الأولى فقراراته نافذة بمجرد أن يتخذها ، وأما في المساحة الثانية التي يتحرك فيها ، فيتوجب عليه أن يرجع إلى السلطات التشريعية للموافقة على قراراته والمصادقة عليها ، وتعتبر قراراته ملزمة للدولة ضمن الصلاحيات التي يخولها له الدستور ، أما إذا تجاوز سلطاته الدستورية ، فإن من حق البرلمان الإعتراض على قراراته وعدم إلزام الدولة بها .

ويقوم رئيس الحكومة أو الوزير الأول في بعض الدول بنفس دور رئيس الدولة ، حيث يمارس الكثير من اختصاصات رئيس الدولة داخلياً وخارجياً إن لم يكن كلها ، وهنا أيضاً يكون دور وزير الخارجية منصباً على الأمور المتعلقة بالشؤون الدبلوماسية وإدارتها ومساعدة رئيس الوزراء في إدارة الشؤون الخارجية للدولة ، بينما يتخذ مجلس الوزراء قرارات السياسة الخارجية الهامة مع الإبقاء على هامش معين يتحرك فيه رئيس مجلس الوزراء بمفرده . غير أنه يكون في بعض الحالات ملتزماً بأولويات الحزب أو بمقتضيات الائتلاف (٨) . ويختار رئيس الحكومة لمنصب وزير الخارجية شخصاً يشعر أنه منسجم معه في التفكير ، ويترك له أحياناً إدارة شؤون الدولة الخارجية ، وخاصة إذا كان ذلك الوزير يحوز على ثقته الكاملة ، أو إذا كان رئيس الوزراء يركز بالدرجة الأولى على أمور الدولة الداخلية أكثر من تركيزه على أمورها الخارجية بسبب هدوء ساحاتها السياسية واستقرارها ، أما إذا اختلف الاثنان ، فإنه ليس أمام رئيس الوزراء من خيار سوى تنحية وزير الخارجية من منصبه والإستعانة بمن يراه مناسباً لتولي هذا المنصب . (٩)

ونستنتج من ذلك أن مركز وزير الخارجية ليس ثابتاً في الهرم الحكومي فهو يختلف باختلاف الدول ، وتتفاوت اختصاصاته بنقاوت النظم الحاكمة ، وبمدى نفوذه في النظام الحاكم أو الحزب ، ففي الدول التي

يسودها الحكم المطلق يقوم رئيس الدولة بتعيين وزير الخارجية وعزله ، ويقتصر دوره على تنفيذ توجهاته ، لأن عمله محكوم بتنفيذ إرادة رئيس الدولة الذي يرسم السياسة الخارجية وتوجيه علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى ، أما في الدول التي تسودها النظم الدستورية فإن مركز وزير الخارجية يكون أكثر أهمية وخطورة ، وذلك لأنه هو الذي يتولى فعلاً رسم السياسة الخارجية للدولة ويتولى تنفيذها بنفسه أو بواسطة موظفي وزارته ، وهو الذي يتحمل بالتالي مسؤولية هذه السياسة أمام رئيس الدولة وأمام البرلمان.

وفي أحيان أخرى يتعاطم دور وزير الخارجية في بعض الدول ، سواء كانت الإدارة السياسية العليا بيد رئيس الدولة أو رئيس الوزراء بحيث يكون وزير الخارجية هو الوزير الأهم بين وزراء الحكومة ، وهو الموجه الفعلي لسياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها مع سائر دول العالم .

أما الرقابة البرلمانية على سياسة الدولة الخارجية فهي تختلف من دولة إلى أخرى ، وتعتمد على مدى إستقرار الأصول الدستورية والمناخ السياسي وقوة الأحزاب السياسية . ولا تستطيع البرلمانات أن تأخذ زمام المبادرة في صنع السياسة الخارجية بمفردها ، لأنها تضم أعضاء متعددي الإتجاهات السياسية ، ولعجز الجماعات السياسية والحزبية التي يتكون منها البرلمان عن الإتفاق على برنامج تشريعي فعال نظراً لتباين اتجاهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، كما أن نقص الخبرة السياسية وعدم الاحتكاك اليومي بمستجدات السياسة الخارجية لاتجعل البرلمان قادراً قدرة وزارة الخارجية على الحكم على أمور السياسة الخارجية حكماً دقيقاً ، إلا أن أهمية البرلمان تبرز في حقه على الإعتراض على السياسات التي تقترحها الحكومة ، وفي حقه في عدم التصديق على المعاهدات والإتفاقيات التي تبرمها الدولة ، وفي الاعتراض على الإعتمادات المالية والمعونات والمساعدات التي ترى وزارة الخارجية القيام بها .

- (١) د. محمد قدرى حسن - السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري - مصدر سابق - ص ٤٥٧ - ٤٥٨ .
- (٢) د. جهاد عودة - المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية - جامعة القاهرة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٠ - ص ٥٣٨ .
- (٣) د. محمد قدرى حسن - مصدر سابق ص ٤٦١ .
- (٤) د. أحمد يوسف و د. محمد زيادة - مقدمة في العلاقات الدولية - مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٨٥ - ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٥) د. محمد سيد سليم - التحليل السياسي الناصري - مصدر سابق - ص ٣٢ .
- (٦) د. محمد قدرى حسن - مصدر سابق - ص ٤٣٩ .
- (٧) فلاديمير كوزيكشن - المخابرات السوفيتية من الداخل (الأسطورة والواقع ترجمة ونشر أورينتال هاوس - قبرص ١٩٩١ الطبعة الأولى - ص ١٧٧ ، ١٧٨ .
- (٨) لمعرفة المزيد عن نموذج من نماذج تعامل رؤساء مجلس الوزراء مع قضايا الشؤون الخارجية ، يرجى الرجوع إلى أسلوب السيدة / مارجريت تاتشر في كتاب : British External Policy - making in the 1990's - michael Clarke -The Royal nst. Affairs - London - The Impact of the Thatcher Leadership P.233 .
- (٩) د. محسن خليل - رئيس مجلس الوزراء في النظم البرلمانية المعاصرة - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٨٧ - ص ٣٢٩ .

الفصل السابع
ماهو دور وسائل الاتصال في التأثير
على الرأي العام وعلى صناعة القرار ؟

١ - وسائل الاتصال والرأي العام :

يعتبر الاتصال بحكم طبيعته عملية اجتماعية تدخل في تركيبها عدة حلقات تنظيمية تتأثر كل منها بالأخرى وبالظروف السائدة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. ولا ريب أن نقل المعلومات والأفكار وإيصال الحقائق وتبادل الخبرات والمهارات بالإضافة إلى حسن استغلال الثروة اللغوية والدقة في التعبير تعتبر جميعها من المتطلبات التي لاغنى عنها لتطور الجماعات الإنسانية وتفاهمها ، إضافة إلى أن نقل المعلومات والأفكار والتوسع في المعرفة وإثراء الثقافة والتعمق في فهم التطورات العلمية ، يعد ركيزة أساسية لتقدم أي مجتمع وازدهاره ورخائه .

وقد تعددت الآراء حول أهمية وسائل الاتصال بالنسبة للرأي العام ، فالبعض اعتبرها قوة تستطيع تشكيل وتغيير وتوجيه الرأي العام حتى وإن كانت لا تستطيع تحقيق ذلك في كل الأوقات(١) ، والبعض الآخر اعتبرها متعهداً رسمياً لتوريد المعلومات أو المواقف تجاه حدث ما .

وتكمن القيمة الحقيقية للاتصال في كونه أداة يتم الوصول من خلالها إلى توجيه مشاعر الناس وآرائهم وتشكيل نظرتهم ومواقفهم ومايعتقدونه إزاء شتى الموضوعات التي تتعلق بالمجتمع وبهم كأفراد وجماعات ، وهذا بحد ذاته نوع مهم من أنواع صياغة الرأي العام .

وتتم عمليات الاتصال من خلال القنوات المتعددة والوسائل العلمية الحديثة التي برزت في عصرنا الحالي ، وفي مقدمتها استخدام الفضاء في نقل المعلومات لتنتقل معها المعرفة والمعايير والقيم والقوانين والقواعد الاجتماعية والسياسية التي تبلور اتجاه المجتمع الدولي وتشكل رأيه العام الموحد تجاه مختلف القضايا .

وقد أضفت هذه الوسائل على عمليات الاتصال قدرة على سرعة إحداث الأثر المطلوب من ناحية ، ووسعت دوائره من ناحية أخرى على نحو جعلها تتعدى النطاقات المحلية والقومية ، فانتسعت مجالات الاهتمامات الإنسانية وأوشك المقيمون في أطراف الكرة الأرضية ، والمناطق المتناحية أن يصبحوا جيرانا متلاصقين لا يمنعمهم مانع من تناقل أخبارهم وشتى المعلومات المتعلقة بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأحداث العالمية .

ومن ثم فقد أصبحت وسائل الاتصال الجماهيري من كتب وصحف وشتى ضروب الكلمة المطبوعة ومختلف أشكال الكلمة المسموعة والصور المنقولة ، أدوات يستعين بها السياسيون في الدعاية لفكرهم والتصدى لأفكار ونظم الآخرين على نحو جعل حرب الكلمات تسبق وتصبح بل وأحيانا تتفوق على تلك التي تدار بالسلح . (٢)

وقد برز في هذا الإطار إتجاهاً إعلامياً تحت مسمى " الإذاعات الموجهة " ، هي وإذاعات تلعب دورا كبيرا في الربط بين أصحاب الايدلوجيات الواحدة وإن تبعثروا في أماكن متفرقة من العالم . ومن بينها الإذاعات التي تقصر جهودها على الدعاية لدين معين أو فكر معين والتبشير به .. كما أنها تضيء على اخبارها طابعا مميزا وحيويا قد لا يكون متوفرا بالنسبة للإذاعة المحلية مستهدفة من وراء ذلك الاستحواذ على أذان السامع ومن ثم اقناعه بأفكار القائمين عليها وتوجهاتهم ومعتقداتهم .

ومن الحقائق المعروفة أن وسائل الاعلام بصفة عامة تعتبر متعهدا رسميا لتوريد المعلومات أو المواقف تجاه حدث ما ، وقد تلعب دوراً أكبر من ذلك. فالصحافة في العالم كثيراً ماتكون وسيلة مهمة للتأثير على الرأي العام في الإنتخابات ، وأحياناً تكون السبب في نجاح المرشحين أو فشلهم ، ففي إنتخابات الرئاسة الأمريكية تصنع الصحف المرشحين أو تحطمهم .. وقد يكون لها تأثيرها الخاص على الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهي على سبيل المثال قادرة على خلق زعيم كما أن باستطاعتها تحطيمه ، وقد رأينا حديثاً كيف فعل الاعلام برئيس النظام العراقي صدام حسين حين رفعه إلى مرتبة عالية في وقت من الأوقات ، ثم هوى به إلى الأسفل بعد غزوه لدولة الكويت وقمعه للشعب العراقي. وهذا الأمر يعطى انطباعاً حقيقياً مؤداه أن نفوذ وسائل الاعلام تجاوز كونها أداة لنقل المعلومات والرأي ، بل أصبحت مصدر قلق لكثير من أنظمة الحكم خاصة ذات الطابع الديكتاتوري ، كما أنها في الوقت نفسه ارتفعت بأنظمة أخرى ما كان لها أن تبلغ مابلغته لولا تلك الوسائل ، وتعد الصحافة سلطة قائمة بحد ذاتها في بعض البلدان فمثلاً في فرنسا تسمى الصحافة بالسلطة " الرابعة " ، وكذلك في اسبانيا ومصر ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون عليها " الفرع الرابع " وكذلك تتشابه تلك التسميات في الكثير من دول العالم (٣) .

أما الإعلام ذاته فقد أصبح علماً قائماً بذاته ، وأخذ يفرض نفسه على كافة الشعوب ، وتلاحقت ثورته كي تواكب التطورات الحديثة للعصر ، وأصبح مرآة الشعوب العاكسة التي تساعدهم على تكوين الرأي العام تجاه المشاكل المحلية والإقليمية والعالمية ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، بل ان البعض يرى أن عدالة أية قضية لا يكفيها أن تكون عادلة في حد ذاتها ، وإنما تحتاج إلى طريقة عرض مناسبة بواسطة وسائل الاعلام المختلفة ، كما تحتاج إلى المعلومات والحقائق التي تقنع الآخرين بأنها قضية عادلة .

وتقدم لنا الدكتورة "جيهان احمد رشتى" فى كتابها " الاعلام ونظرياته فى العصر الحديث " (٤) ملخصاً عن دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى التأثير على الرأي العام وتكوينه فتقول " إن أغلب أبحاث الاتصال تهدف إلى كيف وتحت أي ظروف تنجح حملات وسائل الاعلام فى التأثير على الرأي العام والاتجاهات خاصة بعد أن ساد فى القرن العشرين رأي يقول إن وسائل الاعلام قوية جداً وقادرة على تحديد الفكر ودفع الأفراد للتصرف وفقاً لاسلوب معين تسعى إلى تحقيقه بل واعتبر البعض أن وسائل الاعلام قادرة على تقوية الديمقراطية وزيادة معلومات الجماهير .. كما أن لوسائل الاعلام فاعلية قوية فى خلق رأى عام عن الموضوعات الجديدة التى تظهر وتثار بين الجماهير " وأوردت الدكتورة جيهان رشتى ما قاله جوبلز وزير الدعاية النازى عن هذا الموضوع حينما قال : " ان من يقول الكلمة الأولى للعالم على حق دائماً " أى أن أجهزة الاعلام قادرة على خلق رأى عام بين المواطنين حول الموضوعات والمشاكل التى تثار حديثاً ، خاصة إذا كان المواطنون ليس لديهم أية معلومات عن هذه الموضوعات وتلك المشاكل .

وهنا يبرز الدور الخطير الذى تمارسه أجهزة الاعلام فى خلق الوعى والتنشئة الاجتماعية خاصة فى المجتمعات التى تتعرض لتغيرات جديدة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ونتيجة لتلك الأهمية لوسائل الاعلام وأثرها فى تكوين رأى العام ، فقد اهتمت كافة الدول على اختلاف ايدولوجياتها ونظم حكمها بتنمية وتعزيز أجهزة الاعلام لضمان تكوين رأى عام مؤيد لسياساتها من جهة وإمدادها بالمعلومات الصحيحة عن توجهات رأى العام تجاه إحدى القضايا المثارة من جهة أخرى ، ليكون عاملاً مساعداً فى اتخاذ القرار المناسب بشأنها .

كما تلعب وسائل الاتصال أيضاً دوراً هاماً فى تكوين رأى عام يمكن أن يؤثر فى توقيت صنع القرار أو وضع السياسات العامة للدولة ، وذلك من خلال خلق الأزمات وافتعالها وإثارة رأى العام ضدها ، ومن أمثلة ذلك " فضيحة ووتر جيت " وكشف النقاب عنها من قبل صحيفة " الواشنطن بوست " والتي خرج بسببها الرئيس الأمريكى " نيكسون " من البيت الابيض بعد تقديم استقالته قبل أن يتم فترة الرئاسة بعد أن انهارت صورته الزاهية التى كانت راسخة فى عقول جماهير الشعب الأمريكى . (٥)

فلا عجب أن تهتم هذه الحكومات الديمقراطية بأجهزة الإعلام ، وأن تستخدمها كقنوات اتصال بينها وبين الرأي العام لعرض سياستها وشرح أهدافها وتوضيح الحقائق والمعلومات للجماهير بهدف كسب تأييد الرأي العام لسياساتها ، ولضمان أن تكون وجهات نظر الرأي العام مؤيدة لها ، كما تعمل هذه الحكومات أيضا على تسهيل استخدام أجهزة الاعلام المختلفة لجميع الآراء المعارضة للتعبير عن وجهات نظرها بحرية ، مما يسهل على الحكومات التعرف على الاتجاهات الحقيقية للرأي العام ، فتخطط لسياساتها الإعلامية نحو كسب تأييد الرأي العام السائد بين جماهير الشعب ، وتسعى العديد من الدول لضمان السيطرة على أجهزة الاعلام سيطرة كاملة وذلك عن طريق امتلاكها لها ، وهذه الظاهرة سائدة بصفة خاصة في الدول التسلطية ، أما الدول الديمقراطية فملكية وسائل الاعلام فيها مباحة للأفراد والمؤسسات بالرغم من بعض العيوب التي تشوب تلك الملكية نتيجة لاستغلال بعض هذه المؤسسات وهؤلاء الأفراد لهذه الوسائل واحتكارها في بعض الأحيان للتأثير على الرأي العام ، ومحاولة إعادة صياغته وتوجيهه الوجهة التي تنفق ومصالحهم . (٦)

وإذا ما استعرضنا تاريخ البشرية وبحثنا عن قوم عرفوا ما لوسائل الإعلام المختلفة من تأثير على الرأي العام المحلي والعالمي ، لما وجدنا أفضل من اليهود كمثال واضح على التوظيف الأمثل لتلك الوسائل من أجل تحقيق هدفهم المنشود ، إذ أن أول ما يتبادر إلى ذهن من يتصفح كتب التاريخ هو الارتباط الوثيق بين اليهود والمال ، ثم توظيفه لصالح الجماعة اليهودية . وقد استرعى ذلك انتباه الكاتب والمفكرين الغربيين منذ أمد بعيد ، ويكفي أن نشير هنا إلى رواية " تاجر البندقية " التي كتبها الشاعر الإنجليزي " شكسبير " ، والتي صور الشخصية اليهودية من خلالها تصويراً يجسد الجشع والأنانية وما إلى ذلك من صفات غير إنسانية .

وكان على اليهود أن يغيروا صورتهم أمام الرأي العام العالمي ، فلم يجدوا أفضل من الإعلام وسيلة لذلك ، فأحسوا التخطيط وبذلوا جهوداً مضنية في سبيل تحقيق خططهم لدرجة أن تلك المسرحية لم تجد فيما بعد مسرحاً يقبل بها على خشبته في إنجلترا .

وقد عمد زعماء اليهود إلى وضع بروتوكولات كانت بمثابة السياسة العامة التي انتهجوها ، وأوضح البروتوكول الثاني عشر لحكام صهيون طريقة عملهم فجاء فيه :

- ١ - سنمتطي صهوة الصحافة ونكبج جماحها .
- ٢ - يجب أن لا يكون لأعدائنا وسائل صحفية يعيرون فيها عن آرائهم .
- ٣ - لن يصل طرف بالخبر إلى المجتمع من غير أن يمر علينا .
- ٤ - ستكون لنا جرائد شتى تؤيد الطوائف المختلفة من أرستقراطية وجمهورية وثرورية بل وفوضوية أيضاً .
- ٥ - يجب أن نكون قادرين على إثارة عقل الشعب عندما نريد وتهدئته عندما نريد .
- ٦ - يجب أن نشجع ذوي السوابق الخلقية على تولي المهام الصحفية الكبرى ، وخاصة الصحف المعارضة لنا ، فإذا تبين لنا ظهور أية علامات للعصيان من أي منهم ، سارعنا فوراً إلى الإعلان عن مخازيه الخلقية التي نتستر عليها ، وبذلك نقضي عليه ونجعله عبرة لغيره

ورغم نكران اليهود لتلك البروتوكولات ، وهو الأمر الذي لا يعنينا البحث فيه في هذا الكتاب ، إلا أنهم نجحوا نجاحاً كبيراً في تحقيق ماخططوا له ، واستطاعوا التأثير على الرأي العام العالمي في كل ماله علاقة بمصالحهم . ولعل استعراضاً بسيطاً للأسماء التي أمسكت بزمام وسائل الإعلام العالمية يبين مدى نجاحهم في السيطرة عليها ، فقد أسس " جولايوس رويتر " اليهودي والمولود عام ١٨١٦ وكالة " رويتر للأنباء " في بريطانيا . وأسس " وليام هيرست " ، وهو متزوج من يهودية ، في عام ١٩٠٩ وكالة أنباء تحمل اسم " إنترناشنال نيوز سيرفس " وفي وقت لاحق اتحدت هذه الوكالة مع وكالة أخرى إسمها " سكرابيس هوارد يوناييتد برس " في عام ١٩٥٨ ، ليصبح اسمها الجديد " وكالة أنباء اليوناييتد برس انترناشنال " . وأسس يهودي في فرنسا من عائلة " هافاس " وكالة أنباء " هافاس " في عام ١٨٣٥ .

وقام المليونير اليهودي الاسترالي الجنسية " روبرت ميردوخ " بشراء صحيفة " التايمز " اللندنية ليضيفها إلى قائمة الصحف البريطانية والعالمية التي يمتلكها ، كما قام " أودلف أوش " وهو يهودي أيضاً بشراء صحيفة " نيويورك تايمز " في عام ١٨٩٦ ، مثله في ذلك مثل يهودي آخر هو " جون مائير " الذي كان يملك صحيفة " التايمز " . وفي فرنسا امتلك اليهودي " جيمس جولدسمث " مجلة "الإكسبرس" و امتلك " ليون بلوم " صحيفة " الشعب " ، كما أشرف آخر هو " دوكيريلس " على صحيفة " العصر " . كل ذلك إلى جانب صحف ومجلات علمية وجغرافية ومتخصصة في بعض دول العالم ، فلا عجب أن نجحوا في التأثير على الرأي العام وعلى صناعات القرار في العواصم المؤثرة في آن واحد.

وإذا ما أردنا الإسترسال في هذا الموضوع ، فس نجد أن لهم أذرعاً في كل مجال إعلامي أو ثقافي أو علمي أو فني كالسينما والمسرح وشبكات التلفزيون ، ويكفي أن نستشهد في هذا الصدد بالمقابلة التلفزيونية التي أجرتها شبكة " الـ سي . إن . إن " مع الممثل الأمريكي المشهور " مارلون براندو " بطل فيلم " العراب " في ابريل عام ١٩٩٦ ، والتي قال فيها : " إن اليهود يديرون هوليوود ويملكونها " ، فتعرض إثر هذه المقابلة إلى انتقادات عنيفة ، وتعهدت " رابطة الدفاع اليهودية " بأن تحيل ماتبقى له من عمر إلى جحيم ، وهو الذي بلغ الثانية والسبعين من العمر ، وقالت الوكالة مخاطبة إياه : " إنك تتلقى الأموال من منتجي هوليوود بكل سرور ، ثم تحط من قدر الصناعة باتهامات سوقية معادية للسامية".

والكتابة في هذا الأمر تحتاج إلى بحث منفصل قد يخرجنا عن موضوعنا الرئيس الذي نحن بصددده وهو دور وسائل الإعلام في خلق رأي عام ضاغط ، ولذلك فإننا نكتفي بما ذكرناه ، تاركين للقارئ الكريم مراجعة الكتب الكثيرة التي تطرقت لهذا الموضوع (٧) .

٢ - وسائل الاتصال وصناعة القرار

تعمل الحكومات بصفة دائمة على تحسين علاقتها بأجهزة الإعلام لحاجتها إليها في رسم صورة طيبة لها أمام الرأي العام . ويولي صانعو القرارات في أي بلد اعتباراً كبيراً لوسائل الإعلام ، ويعملون دائماً على تنمية العلاقات الطيبة مع من يعملون بها منطلقين من أهميتها وقدرتها في التأثير على الرأي العام ، وعلى مجمل القرارات وتنفيذ السياسات ليس على المستوى المحلي فحسب ، بل على المستوى الدولي إذا كان القرار يتعلق بأطراف دولية أخرى .

وتعتبر وسائل الإعلام قناة اتصال تربط الحاكم بالمحكوم ، وهي قناة لا تتسم بالسلبية على الدوام ، فقد يكون لها تأثيرها الخاص على الأحداث سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، كما أنها تنقل المعلومات عن الحكومة إلى الناس وفي نفس الوقت تنقل توجهات الرأي العام إلى الحكومة التي تقوم بدورها - كما هو مفترض - بتوظيف تلك المعلومات وتحليلها واستخدامها لتحقيق الأهداف الصحيحة ، نظراً لأهمية رأي الشعب بالنسبة لنظام الحكم خاصة إذا كان ديمقراطياً ، وعندما تحتم الظروف السياسية أو تفرض على القائمين على الحكم الذين يصنعون القرارات مواجهة أو تنفيذ رغبة جماهيرية فإن وسائل الاتصال تلعب دوراً مهماً في توجيه السلوك السياسي نحو الهدف المراد تنفيذه .

وعادة ما يخشى السياسيون تسرب بعض أفكارهم عن القرارات التي يزمعون إتخاذها إلى وسائل الإعلام حتى لا يتم الحكم عليها حكماً مسبقاً ، أو وصولها إلى مسامع الناس وهم غير مهيبين بشكل مناسب للاطلاع عليها ، بل إن صناعات القرار يحرصون في بعض الأحيان على إبقاء الأفكار الأولى لقراراتهم بعيدة عن تداول الدائرة الأوسع من المستشارين . وقد ذهب " هنري كيسنجر " إلى ضرورة الاحتفاظ بسرية القرار السياسي داخل دائرة محدودة جداً وحصره في دائرة ضيقة من المشاركين في صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك خوفاً من اختلاف وجهات نظر السياسيين بشكل قد يدفع بعضهم إلى محاربتة بطريقة غير مسؤولة كتسريبه لوسائل الإعلام بغية أجهاضه .

ولاشك أن حرص بعض صناع القرار على تقليص دائرة المستشارين المشاركين في صنع القرار يؤثر على رشد القرار ، و يقال من تدفق المعلومات الى الحكومة ، لكنهم يرون في نفس الوقت أن ذلك يحفظ هذه المعلومات بعيداً عن أيدي الأعداء في الخارج ويعمل كذلك بشكل رئيسي على الحفاظ عليها بعيداً عن المنافسين في الداخل .

ويتضح لنا في ضوء ما سبق مدى تأثير وسائل الاتصال في صنع القرارات ، ووضع السياسات الحكومية ، وكيف أنها أصبحت أهم الوسائل المؤثرة في عالم اليوم ، ويمكن تفسير الأهمية الكبيرة لوسائل الاتصال في المجتمعات المختلفة لعلاقتها بصنع القرارات حتى في ظل الرقابة والسيطرة الشديدة التي تمارسها الحكومات باختلاف أنواعها سواء الديمقراطية منها أو غير الديمقراطية وبدرجات مختلفة ، ففي المجتمعات السلطوية عموماً تحتكر الحكومة جميع أجهزة الاتصال ، وحتى في المجتمعات الديمقراطية تخضع وسائل الاتصال وعلى الأخص (التلفزيون - الإذاعة) لدرجات من السيطرة وإن كانت بطريق غير مباشر ، مثل تحكمها في سلطة إعطاء تراخيص لمحطات تلفزيونية وإذاعية . ففي بريطانيا مثلاً ، وحتى سنوات قليلة ، لم يكن هناك سوى التلفزيون الحكومي الخاضع للرقابة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية لا يتمتع التلفزيون بحرية مطلقة إذ أن بإمكان لجنة الاتصال الفيدرالية (FCC) إلغاء رخص محطات التلفزيون . (٨)

أما الصحافة فتقوم بدور الناقل للمعلومات عن الحكومة الى جماهير الشعب.. كما تقوم في نفس الوقت بنقل المعلومات وتوجهات الرأي العام الى أجهزة الحكم عن طريق التحقيقات الصحفية واللقاءات ، وقد أدى إدراك الحكومات لهذه الحقائق إلى زيادة اهتمامها بوسائل الاعلام بل إن بعض الحكومات وخاصة الثورية منها لجأت إلى تملكها وذلك لضمان نقل أفكارها واهدافها وتوجهاتها إلى الرأي العام دون مزاحم . ويعتمد الثوريون إلى وضع محطات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني ضمن الأهداف الأولية لإعلان الثورة والسيطرة على الحكم ، ولكن الاهتمام الرسمي بالرأي العام يتباين بتباين أنظمة الحكم واختلاف أيدلوجياتها من ديمقراطية إلى ديكتاتورية . (٩)

وتخضع محطات التلفزيون والصحف للرقابة ، ويعمل المسؤولون عن وسائل الاتصال في لجان استشارية لتنظيم الرقابة على وسائل الاتصال ، كما تخضع جميع التقارير أثناء الحروب للرقابة والمراجعة الدقيقة ، المعلومات تمثل قوة كما أن الشخص الذي يسيطر على قنوات الاتصال يستطيع أن يسيطر على مجريات الأمور ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في حرب الخليج حيث لعب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش وكبار معاونيه الدور الأكبر في التحكم في المعلومات الأساسية عن الأزمة وتطوراتها ، ومن ثم توظيفها على النحو الذي يخدم القرار السياسي والعسكري ، وقد كانت المعلومات الرسمية التي قدمت عن العمليات العسكرية هي المصدر الأكبر للمعلومات الخاصة بسير الحرب سواء بالنسبة للجمهور العام أو للصحفيين أنفسهم ، فاحتفظت أمريكا لنفسها بقرار الحرب وتوجيه الرأي العام الدولي بمساندة قوات التحالف .

وهذا الموقف في إدارة حرب تحرير الكويت يختلف عن موقف آخر خاضته القوات الأمريكية ضد رئيس بنما " نوربيجا " الذي كان معادياً لأمريكا والمتهم في قضايا أخرى مخالفة للقانون ، حيث كان للإعلام الأمريكي دور أبرز في التأثير على أحد جوانب القتال بين القوات الأمريكية وقوات " نوربيجا " . وقد عبر الجنرال " كولن باول " عن ذلك حينما قال في مذكراته : " لقد شعرت بالإستياء حين حاول المراسلون إدارة الحرب إضافة إلى تعطيها إعلامياً " مشيراً إلى تعليق الصحفيين حول برج إذاعي شاهق مشيد وسط العاصمة البنمية والذي ظل بيت برامج دعائية " لنوربيجا " أثناء القتال دون تعرضه لقصف القوات الأمريكية، وأخذوا يكتبون عن حماقة العسكريين الأمريكيين الذين لم ينسفوا هذا البرج الشاهق ، كما تعرض البيت الأبيض إلى الانتقادات العنيفة التي وجهها رجال الصحافة لعدم تدمير البرج ، مما دفع " برنت سكاوكرافت " مستشار الأمن القومي إلى انتقاد " باول " على ذلك . ويضيف " باول " قائلاً : " من البديهي أن شل قابلية العدو على إجراء الاتصالات يعد من أهم الأهداف التي يسعى أي استراتيجي إلى تحقيقها ولكنني أخبرته

أي " سكاوكروفت " أننا لاحتفظ بأية قوات أمريكية في ذلك الجزء من المدينة وأن البرج لا يلحق أي ضرر بنا كما أننا لانريد تدميره لأن الرئيس " أندارا " (وهو الرئيس الذي سيخلف " نورييجا ") سيكون بحاجة إليه خلال يوم واحد أو يومين " . وأضاف قائلاً : " ولم تقلح محاولات في إقناعه في العدول عن رأيه إذ كان الضغط الذي يمارسه رجال الصحافة عليه شديداً " . وفي النهاية تم تدمير البرج رغم غضب مساعديه الذين جن جنونهم لتدخل الآخرين وإجبارهم على تدمير هدف ليس له أية أهمية عسكرية .

إلا أن وسائل الاتصال غير الرسمية تقوم أحياناً بخدمة حكوماتها بطريق غير مباشر حين تقوم بانتقاد من تريد الحكومة انتقاده من الحكومات الأخرى نيابة عنها ، فتعبر عن وجهات نظر صانع القرار بصورة مبطنة لاستطيع الحكومة المجاهرة بها لظروف سياسية معينة (١٠) .

ومن الأمثلة البارزة أيضاً على أهمية دور وسائل الاتصال في صنع القرارات وعلى التأثير على الرأي العام مساندة أجهزة الاعلام لحركات التحرر ، وحركات الحقوق المدنية للأقليات ، وكذلك حقوق الانسان ، إذ تضيء وسائل الاتصال شرعية على هذه القضايا ، وتعمل على إثارتها أمام الحكومة ودفعها إلى اتخاذ قرارات لصالح هذه الفئات .

إلا أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى أن المصالح السياسية اختلطت أحياناً برسالة الإعلام السامية والهادفة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ، فقد لجأت بعض الحكومات وأصحاب المصالح إلى استغلال ذلك الاسلوب للضغط على الدول الأخرى من أجل ابتزازها وتحقيق أغراض لاعلاقة لها بحقوق الإنسان . وقد ذكر الدكتور " كرم شلبي " مثلاً استقاه من حرب الخليج الثانية للدلالة على أن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أثناء حرب تحرير الكويت في الصحف الأمريكية لم يكن الهدف من وراءه الدفاع عن تلك الحقوق ، بل كان يهدف إلى الضغط على دول الخليج لدفع أكبر قدر ممكن من أقساط الحرب ، وكمثال على ذلك ، فقد نشرت مجلة " تايم الأمريكية " مقالاً عن الثروات التي تمتلكها دول المنطقة وأوجه إنفاقها وإن عليها تلبية حاجة جيوش الحلفاء الذين جاءوا للدفاع عن أنظمتها التي وصفها الصحيفة بأنها لاتراعي حقوق الإنسان ، كما قامت صحف " لوس انجلس تايمز " و " نيويورك تايمز " و " واشنطن بوست " بالإسهاب في الحديث عن المعارضة في دول الخليج وعن التمرد على أنظمة الحكم فيها وعن تحدي سلطتها من أجل المطالبة بالديمقراطية ، فأبرزت نشاط حركة التيار الديني وإستخدام منابر المساجد وأشرطة الكاسيت والمنشورات لمهاجمة تلك الدول ، كما أبرزت ما وصفته بتمرد بعض الفتيات المثقفات في المملكة العربية السعودية حينما قمن بقيادة السيارات في شكل مظاهرة بمدينة الرياض .

وحينما رفضت المملكة العربية السعودية منح تأشيرة دخول إلى الممثلة " بروك شيلد " لزيارة الجنود الأمريكيين ، قالت صحيفة " الهيرالد تريبيون " : إن ذلك سيؤدي إلى نفور متزايد بين الرأي العام الأمريكي الذي يتساءل لماذا يضحى بحياة الشباب الأمريكي لحماية بلد لا يشارك الولايات المتحدة قيمها بالنسبة للحرية والديمقراطية ... إن المشاركين في عملية درع الصحراء محرم عليهم تناول الخمر ، ويطلب من المجندات تغطية أذرعهن أثناء العمل ، ويحرم عليهم قراءة الإنجيل ، ويمنع القساوسة من إظهار الصليب ، أو إرسال بطاقات معايدة يكون عليها صورة المسيح أو العذراء " .

وتزامن ذلك مع نشر مؤتمر صحفي للسيناتور الأمريكي " لاري بريسلر " في صحيفة " هيرالد تريبيون " قال فيه " : إن السعودية بدوننا يمكن أن تكون هي المحافظة رقم ٢٠ بالنسبة للعراق ، ونظراً لأنها تحصل على أرباح طائلة بسبب إرتفاع أسعار البترول التي تصل سنوياً إلى ٥٢ مليار دولار فإنه بإمكانها أن تدفع وبسهولة كامل نفقات الدفاع عن أراضيها " .

كما تزامن ذلك مع نشر مقال في صحيفة " بزنس ويك " وجاء فيه " : إن الولايات المتحدة تواجه عجزاً قدره ٣٢٥ بليون دولار ، وهناك عدد من أعضاء الكونجرس يرون أن المملكة العربية السعودية تحقق أرباحاً

تقدر بالبلايين بسبب إرتفاع أسعار النفط منذ شهر أغسطس ، ومع ذلك فإنها لاتساهم بالقدر الكافي في نفقات الدفاع " .

إلا أن الصحافة الأمريكية خشيت من المبالغة في استخدام هذا الاسلوب في الضغط على دول الخليج لما له من أثر سلبي على سير عملية إخراج العراق من الكويت فمالت إلى التخفيف منه ، فحذرت صحيفة " نيويورك تايمز " من استغلال الدعاية العراقية ونشرت تصريحاً لمتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية قال فيه : " لكم أن تتخللوا شريط فيديو يصور احتفالات عيد الرهبان في السعودية ، وقد وقع في أيدي صدام حسين ، ليذيعه في تلفزيون العراق عشرات المرات ، صارخاً في كل مرة : الكفار دنسوا أرض المقدسات ... إن ذلك تخريف بالطبع ، ولكنه يمثل خطراً كبيراً علينا " . (١١)

هوامش الفصل السابع

- (١) د. بسيوني حمادة - دور وسائل الإتصال في صنع القرارات - مصدر سابق - ص ١٤١ .
- (٢) د. إسماعيل على الدين - الرأي العام بين القوة والأيدولوجية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١ ص ٦٦ .
- (٣) د. بسيوني حمادة - مصدر سابق - ص ١٤٢ .
- (٤) د. جيهان أحمد رشتي - الإعلام ونظرياته في العصر الحديث - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧١ ص ٤٣ .
- (٥) د. راجية أحمد قنديل - صورة إسرائيل في الصحافة المصرية - أعوام (١٩٧٢ - ١٩٧٤) رسالة دكتوراه - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٨١ ص ٧٠ وما بعدها .
- (٦) د. إبراهيم إمام - الإعلام و الإتصال بال جماهير - مصدر سابق ص ١١٤ .
- (٧) فؤاد الرفاعي - النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الدولية - مكتبة الصحابة الإسلامية - الكويت ١٤٠٧ هـ .
* فؤاد الرفاعي - حقيقة اليهود - مكتبة الصحابة الإسلامية - الكويت ١٤٠٦ هـ - ص ٤٨ - ص ٥٤ .
- (٨) د. بسيوني حمادة - مصدر سابق - ص ١٣١ إلى ص ١٤٤ .
- (٩) د. إبراهيم إمام - الإعلام و الإتصال بال جماهير - مصدر سابق - ص ١١٦ .
- (١٠) Leo Rosten - Mass Media In Modern Society - Edited by Norman Jacobs (١٠) - Transaction Publishers - New Brunswick (U.S.A) and London (U.K) 1992 - Page 113 - 126 .
- (١١) د. كرم شلبي - الإعلام والدعاية في حرب الخليج - وثائق من غرفة العمليات - مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ١٩٩٢ - الطبعة الأولى - ص ٩٢ إلى ص ١٠٠ .

الفصل الثامن نماذج تطبيقية لصناعة القرار

يختلف أسلوب اتخاذ القرار وتتعدد أشكاله ، كما تتشعب مجالاته واختصاصاته، وقد مر بنا أن صناعة القرار تعتمد بالدرجة الأولى على نوعية نظام الحكم وعلى البيئة المحلية والخارجية . ولما كان من الصعب حصر تجارب الأمم في صناعة القرارات وضمها في مؤلف واحد فإن تناولنا لعملية صنع القرار سيكون مقتصرًا على عدد من الدول كنماذج تطبيقية لما هو متبع في معظم دول العالم وقد بدأنا بلمحة عن صناعة القرار في دول العالم الثالث مروراً بتاريخ صناعته في الدول العربية بصورة موجزة ، ثم تطرقنا إلى صناعة قرار الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإسرائيل كنموذج ثالث ، وأخيراً اليابان كنموذج للبيئة المحلية الصحية لصناعة القرار .

١ - صناعة القرار في دول العالم الثالث

إن المدخل الرئيسي لفهم عملية صنع القرار في دول العالم الثالث بصفة عامة هو التعرف على طريقة فكر رئيس الدولة باعتباره صانع القرار السياسي الذي يتوقف الأمر على شخصيته ومدى قدرته على إدارة مقاليد الأمور وتجاوز الأزمات وتأثيره على الرأي العام المحلي والعالمي ، إذ أنه يحتفظ بالدور الأساسي في عملية اتخاذ القرار السياسي .(١)

كما يلعب الرئيس أو الحاكم في تلك الدول دوراً مهماً في اختيار القيادات المسؤولة والتي يكون لها دور مهم في صنع القرار ، وفي هذا المجال يكون العامل الأول في الاختيار هو الولاء الشخصي والثقة وهما يقدمان أحياناً على الكفاءة .. ويلعب الرئيس أو الحاكم أيضاً دوراً مهماً في القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية ، وتعكس هذه القرارات ميوله العقائدية وعلاقته مع رؤساء الدول الأخرى.

وتتداخل عوامل كثيرة وتؤثر في مجملها على صناعة القرار في هذه الدول لتكون بمثابة السمات المشتركة بين معظمها ، وتؤكد على أن القائد الفرد في الدول العربية وشخصيته وطموحاته يلعبان دوراً هاماً في صناعة القرار فيها بغض النظر عن الاختلافات في الشكل الدستوري للحكم وفي أسس وشرعية أنظمة الحكم المختلفة ، فمعظم هذه الأنظمة في النهاية أنظمة فردية تلعب شخصية القائد دوراً مؤثراً في الكيفية التي يتم بها صنع القرارات .

وغالباً ما تصدر القرارات السياسية بعد اجتماعات بين رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، أو بين رئيس الدولة ومجموعة من الوزراء حسب نوعية القرار ، أو بين رئيس الدولة ووزير معين .. وأحياناً تصدر تلك القرارات دون تشاور مع الهيئات المختصة . ولعل متخذي القرار حينما يلجأون إلى ذلك فإنهم يسعون إلى اختصار المشاورات التي تجري بين المسؤولين والتي يغلب عليها الناحية الفنية أو البيروقراطية أو في بعض الأحيان أمزجتهم ومصالحهم الشخصية . ولكن هذا الأسلوب يحمل في طياته اختصار خطوات صنع القرار الرشيد .

ومع التسليم بهذا الأمر ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود شخصيات أخرى بجانب رئيس الدولة تساعد في اتخاذ القرار وتلعب دوراً هاماً في معظم تلك الدول ، وإن كان ذلك يختلف من دولة لأخرى ، ومن بين تلك الشخصيات :

- ١ - الوزراء ، وخاصة وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والمالية والإعلام .
- ٢ - الأشخاص الرئيسيون في منظومة الحكم أو الحزب ومستشارو رئيس الدولة أو رئيس وزرائها المقربون ، إضافة إلى جهات الاختصاص الفنية والاستشارية المحيطة بالرئاسة .

وهناك أجهزة أخرى تمد رئيس الدولة بالرأي والمشورة وأحياناً بالضغط عليه لاتخاذ قرار معين سيما و□ أنه يحتاج إليها لتأييده سياسياً أو إضفاء الشرعية على حكمه ، وتتمثل هذه الأجهزة في مجالس الشورى والشعب والأمة ولجانها السياسية المتخصصة كلجنة الشؤون الخارجية أو الداخلية وأجهزة الأمن القومي بمعناه الشامل ، كما تتمثل في التنظيمات السياسية أو الاحزاب الحاكمة التي يحكم فيها حزب معين ويكون رئيس الجمهورية فيها أو رئيس الوزراء هو رئيس ذلك الحزب ، حيث يلعب الحزب دوراً هاماً في تعبئة الجماهير الشعبية لتأييد قرارات الحاكم (٢). وعادة مايرتبط تضخم دور الرئيس فيها بزيادة نفوذ القوى التي تلعب دورها من خلف الستار .

وعلى الرغم من ذلك الوصف العام لدول العالم الثالث . إلا أن تجاربها في إتخاذ القرار غير متماثلة ، إذ ارتقت تلك العملية في بعض الدول إلى درجة كبيرة قد تنافس الدول المتقدمة في أسلوب صناعتها للقرار ، ومرد ذلك إيمان بعض قياداتها بأهمية المشورة الجادة والمشاركة الفعلية في تحمل مسؤولية إدارة الدولة.

وإذا كان من عيب رئيس تشكو منه هذه الدول ، فهو عدم وجود هياكل ثابتة لصنع القرار لاتتأثر بالتغيرات الوزارية والشخصيات القيادية ، ولها أساسها الثابت الذي لايتغير بتغير الأحزاب الحاكمة أو الأشخاص .

القرار العربي :

إن عملية صناعة القرار بشكل علمي في وطننا العربي الحديث لم تأت متأخرة فحسب ، ولكنها تخلفت حتى عن بعض الدول التي ولدت معها . وإذا كنا نلتمس العذر لماضيها البعيد أو القريب فلا أعتقد أن هناك موجبا يدعونا إلى الإبطاء في إتباع الأسلوب العلمي في صنع قرارنا في الحاضر والمستقبل .

ولعلني لأكون مبالغاً إذا ما عزوت سبب هذا التأخر وذاك الإبطاء إلى أن قضية صناعة القرار كانت قضية مؤجلة إلى حين الفراغ من قضية صناعة المصير . فمذ أن بادرنا بنزع قيود الدولة العثمانية من أيدينا في القرن التاسع عشر ، ومفكرونا منشغلون في قضايا تحديد هويتنا ورسم حدودنا وخلصنا من براثن الاستعمار الغربي ، إلى جانب اختيار نوع الحكم المناسب .

وقد اقترنت نهضتنا الحديثة بتمايز شديد في الآراء والأفكار والاتجاهات ، فبدأت طموحاتنا كبيرة ، ثم أخذت تتواضع شيئاً فشيئاً ، واستقرت أشكال حكم في بعض دولنا ، بينما استمر البعض الآخر يعيش مرحلة التشكيل .

وقد اجتهد مفكرون في صياغة هويتنا الجديدة ، فارتأى بعضهم أن تنحو أمتنا نحو الليبرالية والراديكالية والعلمانية ، ومن بين هؤلاء الأديب "بطرس البستاني" (١٨١٩ م - ١٨٨٣ م) الذي أصدر عدة صحف مثل " نفيير سورية " و "الجنان" . وهو نفس مذهب إليه الصحفي "رزق الله حسون" (١٨٢٥ م - ١٨٨٠ م) الذي أصدر صحيفة " مرآة الأحوال " في الأستانة ، وهي من أقدم الصحف العربية . وكذلك الطبيب والفيلسوف المادي " شبلبي شميل " (١٨٥٠ م - ١٩١٧ م) الذي كان متأثراً ب"داروين" و"هيجل" و" نيتشه " ، والذي دأب على إنتقاد الشعر لأنه يقوم على الخيال والفلسفة الجدلية لأنها لاتستند على الحس والمباحث الدينية لأنها - من وجهة نظره - تثير الجدل الذي يفضي إلى التعصب . ومنهم أيضاً السياسي شكري العسلي (١٨٦٨ م - ١٩١٦ م) الذي كان نائباً لدمشق في مجلس النواب العثماني ، والذي أصدر جريدة " القبس " ونادى فيها باللامركزية مما أثار نقمة المتشددین الأتراك فحكم عليه بالإعدام .

كما اتجه البعض الآخر من مفكرينا إلى الإصلاح القائم على أسس الدين لإسلامي ، ونادوا بإنشاء رابطة إسلامية تذوب فيها جميع القوميات والمذاهب المختلفة . وكان من أبرز دعاة ذلك الإتجاه المصلح الديني والاجتماعي "جمال الدين الأفغاني" (١٨٣٨ م - ١٨٩٧ م) الذي اتخذ من بيته في القاهرة ملتقى لمريديه يدعوهم فيه إلى تحرير الأمم الإسلامية من الإستعمار والتدخل الأجنبي ، وينادي بالجامعة الإسلامية التي يتوحد فيها المسلمون على أسس النظم الدستورية ، والذي عمل من خلال الصحافة على إنارة الشعور الوطني والديني في قلوب المسلمين ، وكذلك استمر في هذه الدعوة تلميذه "محمد عبده" (١٨٤٥ م - ١٩٠٥ م) الذي كان ميالاً للفكر الحديث ، ومنادياً إلى العودة إلى ما كان عليه الرعيل الأول في الإسلام من فكر حر وإجتهد ، وإلى تخليص الشعوب من طغاة الحكام ، وإلى النهوض باللغة العربية والدفاع عن حقوق الإنسان .

وهكذا بدأت دعوات تشكيل الهوية العربية المستقلة تتأرجح بين منادين بالارتباط بالدولة العثمانية مع القيام بإصلاحات إدارية شاملة وتساوي مواطني السلطنة في الحقوق والواجبات ضمن ماسمي " بالجامعة العثمانية " ، والتي كان من أبرز دعائها الشاعر العربي "أبو الهدى الصيادي" (١٨٤٩ م - ١٩٠٩ م) الذي دعا إلى تأليف القلوب والمناداة بتلك الإصلاحات . وبين منادين بالإصلاح والإنفصال عن الدولة العثمانية ومنهم الكاتب الإسلامي "عبد الرحمن الكواكبي" (١٨٥٤ م - ١٩٠١ م) الذي كان ينادي بإنشاء إمبراطورية عربية مستقلة ، والذي كتب عن الاستبداد وأثره على الشعوب ، وسانده في دعوته مسيحيون عرب مثل المؤرخ القصاص "جرجي زيدان" (١٨٦١ م - ١٩١٤ م) الذي ولد في بيروت وارتحل بعدها إلى القاهرة ليصدر مجلة " الهلال " في عام ١٨٨٦ ، واستمر في حمل ذلك الفكر بعد عام ١٩١٥ أغلب القوميين العرب .

وبعد أن مررنا بإيجاز شديد على اتجاهات المفكرين العرب في تلك الفترة وطموحاتهم في تقرير المصير ، فلا بد لنا أن نذكر أن عاملاً متوارياً بدأ يبعث نفسه من جديد بعد أن انتاب الضعف الدولة العثمانية ، وهو عامل الاختلافات العرقية والمذهبية ، فنادى المواطنون في الدول العربية بإنشاء كيانات عرقية كالأكراد والبربر، وبدأت المذاهب الدينية تنحو نحو التمايز والبحث عن الهوية الدينية ، فاستيقظت في نفوس المسلمين المذهبية من سنية وشيعية وعلوية ودرزية وما إليها ، وعند المسيحيين المارونية والقبطية وغيرها .

وبينما كانت الدولة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة ، انقضت عليها الدول الأوروبية مستعجلة الاستيلاء على أقطارها وسيطرتها على البلدان العربية ، فبدأت تلك الدول مرحلة نزع القيود الإستعمارية ، ورسم خريطة الدول العربية الحديثة ، لتبدأ مرحلة حكم الدول العربية من قبل قياداتها .

إلا أن حظوظها في تقرير مصيرها كانت مختلفة ، فأما من ابتلي منها بالطغاة الظلمة ، فقد أوقفوا تقدمها وسلبوا شعوبها حقهم في تقرير المصير والمشاركة في صناعة القرار ، ولم يولوا كثير اهتمام للرأي العام (٣) ، وأما من اجتهد من الحكام في الإرتقاء بأسلوب الحكم إلى مستوى يوفر للشعب العيش الكريم ، فقد أخذ يتلمس طريق صناعة القرار الأقرب إلى الرشد وفقاً لظروف واستقرار نظام حكمه .

وهكذا استمرت الروح العربية في تطلعها إلى كيان واحد يجمع كلمتها ، وأصبحت قضية إسترجاع فلسطين قضية مركزية لجميع التيارات الفكرية والقيادات السياسية ونشبت حروب وحروب لاستعادتها ، إلى أن هز زلزال سياسي عنيف العالمين العربي والإسلامي وتجاوزهما إلى العالم بأسره ، ذلك هو عدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠ م ، وهو عدوان حاولت فيه للمرة الأولى دولة عربية استعمار دولة عربية أخرى ، ومحو حدودها من خارطة الجغرافيا ، فيما قاومت الدولة المعتدى عليها ذلك ، ورفضت أن تكون مجرد مادة تدرس لطلاب التاريخ ، فكان كل يوم يمر من أيام ذلك الاستعمار العربي يهز قيما ويزلزل قناعات ، فوقفت إلى جانب صدام خناجر وحناجر ، وذادت عن الكويت دروع ودموع ، وسار خلف الركبين عرب وغير عرب ، ومسلمون وغير مسلمين إلى أن قضى الله أمراً كان مفعولاً ، فأفرزت نتائج الحرب عدة معطيات جديدة طرحت نفسها على العالمين العربي والإسلامي ، وأخذت قياداتها السياسية وشعوبها على حين غرة ومن بين تلك الإفرازات :-

١ - بروز الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قادرة على التدخل لفض النزاعات الدولية بصورة سلمية أو عسكرية ، وهي دول يعادىها كثير من العرب بسبب قضية فلسطين .

٢ - اختفاء دور القوة السوفيتية الموازية لأمريكا ، وهي القوة التي كان بعض العرب يعلقون عليها آمالاً كبيرة في حل قضاياهم السياسية والعسكرية .

٣ - تأثر القدرة المالية لدول الخليج بسبب النفقات الباهظة لدفع العدوان عن الكويت وإعادة الإعمار وبناء بنيتها التحتية ، نتيجة لإحراق آبارها البترولية مما أثر على قدرة تلك الدول في مد يد العون لشقيقاتها العربيات ، كما كان الحال سابقاً .

٤ - اهتزاز الثقة بالمؤسسات العربية الرسمية بعد أن فشلت الجامعة العربية ومجلس الدفاع العربي في حل هذه المشكلة ، في حين نجح في حلها من كانوا خارج هذا الإطار ، وكذلك اهتزاز الثقة بالقيادات الرسمية التي اتخذت قرار مساندة "صدام حسين" رغم ما في كل ذلك من سلبيات حتمية لم تقم تلك القيادات بدراستها بموضوعية وجعلت شعوبها تدفع الثمن ، وكذلك اهتزت الثقة بالقيادات الشعبية وقيادات الرأي العام العربية والإسلامية التي ناقضت أطروحاتها الوحودية على أسس احترام رغبة الشعوب العربية والإسلامية في تقرير مصيرها ، ومناداتها باحترام حقوق الإنسان والقيم العربية والإسلامية . (٤)

كل ذلك جعل من الصعب على العرب في فترة مابعد تحرير الكويت أن يجدوا حلا لمشاكلهم السياسية والإقتصادية والمصيرية من خلال الاجتماعات التقليدية ، والشعارات التي كانت تنادي بها قبل الغزو العراقي ، فأتجهت إلى الدول الغربية - وخاصة الولايات المتحدة - طلبا في مساهمتها لحل تلك المشاكل الأمنية والمالية والسياسية ، فوجدوا عند تلك الدول الغربية طريقة جديدة في التعامل مع صنع القرار تختلف عن طريقنا العربية المألوفة ، التي تعتمد على إثارة المشاعر والعواطف ، إذ وجدوا أمامهم دولاً تركز على المصالح المتبادلة وتؤمن بمفاهيم تختلف عن تلك التي تربي عليها القادة العرب . ووجدوا ملفات تطرح أمامهم كملف الصراع العربي الإسرائيلي وما يحتويه من قضايا جانبية كالمقاطعة العربية لإسرائيل والسوق الشرق أوسطية وتقاسم المياه الإقليمية ، وملف الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية وسائل الإتصال وإحترام حقوق الأقليات ، والملف الاقتصادي كسبل الإصلاح الاقتصادي والجات وضريبة الكربون ، والملف الأمني والعسكري بما يحتويه من إتفاقيات أمنية ومحاربة الارهاب السياسي وأسلحة الدمار الشامل وغسيل الأموال وغير ذلك من القضايا التي تتعلق بمصيرهم ، ولكنهم كانوا يتعاملون معها من منطلق الشعارات التي صاغتها بعض القيادات العربية ، ورددتها الجماهير من المحيط إلى الخليج .

وفجأة وجدوا أن أعداء الأمس المستعمرين والإمبرياليين والصهاينة يجلسون أمامهم على موائد المفاوضات المتعددة ، ووجدوا أنه يتحتم عليهم أن يستعدوا حتى يتمكنوا من الحصول على أكبر قدر ممكن في أثناء المساومات السياسية الصعبة التي تشمل الأرض والسياسة والأمن والاقتصاد

وهكذا بدأت القيادات العربية تشعر أنها بحاجة إلى أسلوب جديد في صنع القرار الذي لاغنى لصناعته عن الأسلوب العلمي البراجماتي ، والذي لا مجال فيه لشطحات الخيال الفردي أو الشعارات المدوية ، والذي يعتمد على المراكز العلمية المساندة للقرار ، وماتقوم به من جمع للمعلومات وتحليل لها ورسم للتصورات ومتابعة للنتائج ، فبدأت تلك القيادات تفكر في الكيفية التي تصنع بها القرارات المضادة أو التوفيقية ، وفي الوسيلة التي تخاطب بها الرأي العام المحلي ، لتشرح له المبررات والأسباب التي دفعته إلى إتخاذ هذا القرار أو ذلك . ولما كانت هذه العملية لا تعتمد على حاكم يتخذ قرارا بمفرده أو نخب سياسية تفرض رأيا دون معلومات كافية أو بدائل متعددة أو إطروحات يتبناها قادة الرأي العام بمعزل عن الواقع المحيط بهم ، فبدأوا جميعا يبحثون عن أنسب القرارات التي تخدم قضاياهم وتراعي البيئة المحلية و الدولية في نفس الوقت . فوجدوا أن كثيراً من هذه القضايا كانت مطروحة على بساط البحث في أروقة أجهزة موجودة، إما عندهم ، أو بقربهم ، وهذه الأجهزة هي مراكز الدراسات الاستراتيجية ومراكز المعلومات ومراكز الدراسات المستقبلية ومراكز إدارة الأزمات ومراكز استطلاعات الرأي العام ومراكز دعم إتخاذ القرار وغيرها من مراكز الفكر ، وأن هذه القضايا كانت متداولة بشكل علمي في تلك المراكز دون أن يوليها متخذو القرار العناية اللائقة بها .

ولعل أصدق تعبير سمعته في ذلك الصدد هو مقاله لي الرئيس "محمد علي ناصر" رئيس " اليمن الجنوبي" السابق حينما التقيته في المؤتمر الذي عقد في " تونس" حول مراكز الدراسات الاستراتيجية عام ١٩٩٥ ، إذ قال لي : " لقد كنت رئيسا للجمهورية لمدة طويلة ، ولم أفكر يوماً في الاعتماد على مركز للدراسات يعينني في إتخاذ القرار ، ولما أقدمت على هذه الخطوة ، وأنشأت مكتبا في الرئاسة لهذا القصد شعرت أن تلك المراكز لا تقدم الكثير ، لأن المعلومات التي لديها غير كافية ولأن الأفكار التي تطرحها بعيدة عن فكر القيادة ... والآن وبعد أن تركت الرئاسة ، شعرت بأهمية ما كان يطرح من أفكار ووجهات نظر ، ولذلك تجدني اليوم من أشد المتحمسين لإنشاء هذه المراكز في دولنا العربية ، وتجدني أكرس وقتي لإدارة مركز الدراسات الاستراتيجية الذي أنشأته في سوريا " .

وأخيرا فأيا كانت المسببات والنتائج لتطور القرار العربي ، فإن الأمل يحدونا بأن تزداد قناعة صناع القرار العرب الجادين بأهمية تلك المراكز عند إتخاذ قراراتهم وتوفير المناخ المناسب لها كي تؤتي ثمارها ، خاصة وأنها وجدت لتساعدهم وتعينهم بعيدا عن الصخب الجماهيري .

يمكن وصف الرأي العام في كثير من دول العالم الثالث بأنه رأي محدود التأثير، فالرأي العام صامت في أغلب الأوقات ، وهو يعبر عن نفسه في شكل ردود أفعال قد تكون عنيفة ، كما أنه لا يعمل كقوة ردع دائمة ، لعدم توفر قنوات للتعبير عن الذات ، أما الأحزاب السياسية في تلك الدول فهي إما مجمدة أو محدودة القوة و النفوذ ، وحتى الحزب الحاكم والمجالس النيابية نجد أنها محكومة بالامتنال والتوحد ، والصحافة خاضعة في معظمها للرقابة العننية أو المقنعة المتعسفة والنقابات لا تستطيع أن تمارس دورها الفعال الا من خلال الاضرابات التي تثير قلقا لدى الرأي العام ، وتحدث ارتباكاً في النظام العام .

ويلاحظ في هذا الصدد ، أن التوتر مستمر بين متخذ القرار في بعض دول العالم الثالث التي تنتهج نهجاً قمعياً وبين شعبه ، فكلاهما لا يثق بالآخر وكلاهما يشك في قدرة الآخر على اتخاذ القرار ، وقد يطال شك الحاكم حتى أقرب المقربين إليه ، فلا يأخذ برأيهم ولا يستمع لنصحهم فهو يرى فيهم " بروتس " وهم يرون فيه " نيرون " . أما القرار الرشيد ، فيضيع بين حاكم يرى في الحكم غنيمة قد ظفر بها بعد عناء وصراع مرير ، وبين شعب يرى أنه فريسة قيد حريتها طاغية لا يفقه من أمور الدولة إلا القمع ، وهكذا تتباين الآراء وتستمر المفارقات ، ويبتعد كل طرف ابتعاداً لا رجعة فيه ، فهو يزداد قمعاً وهم يزدادون حنقاً ، إلى أن تأتي ساعة الثورة المنتظرة التي يراها الشعب ساعته المنتظرة ، ومن يدري ؟ فقد تكون كذلك وقد تكون تكراراً لما سبق .

أما دول العالم الثالث الأكثر تقدماً ، فإنها بدأت تضع الرأي العام نصب أعينها، وبدأت تحاول تحسس همومه واتجاهاته ، والتحاو مع قياداته وإشراكها في البحث عن حلول مناسبة للقضايا المختلفة التي تتعلق بشئون دولهم الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم مما سبق ذكره عن الدول القمعية ، فإن الرأي العام يظل قيدياً هاماً على صانع القرار مهما كانت درجة فردية القيادة ومهما كانت شعبيتها ، وإن أية قيادة مسئولة لا تستطيع أن تتجاهل تأثير الرأي العام المستنير في المجتمع على قراراتها ، ويصعب - في كثير من الأحيان - تنفيذ هذه القرارات دون تأييده لها .. ويضطر الحاكم عاجلاً أم آجلاً الى تعديلها أو الرجوع عنها .

وتبدو أهمية الرأي العام كقيد خاصة بالنسبة للقرارات التي تتضمن تضحيات من أجل تحقيق أهداف وطنية أو قومية بعيدة المدى ، وخاصة اذا كانت تلك التضحيات تؤثر على مستوى المعيشة اليومية .. ويتردد صانع القرار كثيراً في اتخاذ القرارات ذات الطابع النقشفي بشكل خاص ، وذلك لتأثيرها العكسي على الرأي العام .

ونظراً لارتباط الرأي العام بأجهزة الاتصال ارتباطاً وثيقاً ، فإن الإعلام بصفة عامة يقع تحت سيطرة الدولة في أغلب دول العالم الثالث ، إذا ما استثنينا من ذلك بعض تلك الدول التي تترك مجالاً لابأس به للتعبير عن النفس . ويكون تأثير الإعلام في تلك الدول محدوداً نظراً لإستخدامه في كثير من الأحيان لمجرد التعليق على الأحداث وتمجيد القرارات الحكومية بعد اتخاذها عوضاً عن التبصير بالحقائق .. لذلك فإننا لانستغرب من وجود فجوات بين الرأي العام ، وصانع القرار الأمر ، الذي يؤدي أحيانا الى حدوث مظاهرات بين حين وآخر ، للتعبير عن الرأي العام المكبوت .

وإلى جانب الدور الذي يلعبه الرأي العام ، فإن هناك جماعات مختلفة من جماعات الضغط تلعب دوراً آخر قد يختلف في أهميته عن دور الرأي العام في التأثير على القرارات ولكن لا يمكن إغفاله ، وتوجد هذه الجماعات في كل المجتمعات تقريبا ، سواء اتخذت شكلاً منظماً أو غير منظم ، و سواء عبر عنها بصراحة أو لم يعبر ، وقد تكون في شكل اتحادات تجارية أو صناعية أو مالية أو مهنية أو عمالية أو طلابية أو عائلية وغيرها ، كما قد تعبر عن نفسها في شكل أحزاب سياسية .

ورغم محاولة السيطرة على هذه الجماعات بواسطة ضغوط تمارس من قبل القيادات السياسية الحاكمة ، إلا أن الرأي العام الذي يتشكل داخلها يؤخذ في الحسبان بشكل أو بآخر عند صياغة أي قرار ، وخاصة القرارات الداخلية منها .

وهناك رأي عام آخر له خطورته في بعض بلدان العالم الثالث ، وهو الرأي الذي يتشكل داخل القوات المسلحة لما تشكله تلك القوات من قوة يصعب تجاهلها عند متخذي القرار ، لذا فإن صانع القرار يحسب حساب القوات المسلحة قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار ، ويبدل جهداً كبيراً للتعرف بصفة دائمة على مجريات الرأي العام العسكري وحقيقة الموقف داخل القوات المسلحة ، والقيادة الحاكمة إذ تأخذ هذا الأمر في الحسبان ، فإنها تعلم أن القوات المسلحة هي أداة تحقيق أمن الوطن والنظام من ناحية ، وهي أداة التغيير والانقلاب من ناحية أخرى . (٥)

ونماذج الخشية من القوات المسلحة متعددة ، بل إنها تكاد تلازم أي صانع قرار في الدول التي يكون للعسكريين فيها الكلمة الأخيرة ، لأنه يعلم أن بإمكانهم إنهاء حكمه دون وجود معارضة تردعهم عن ذلك . وإذا ما أخذنا " تايلاند " كمثال على قوة العسكريين ، لوجدنا أنهم قاموا بانقلاب عام ١٩٣٢ وأسقطوا فيه حكم الملكية المطلقة وفتحوا الطريق أمام أول دستور فيها وأنشأوا برلماناً يتم انتخاب نوابه من الشعب ، كما أنشأوا مجلساً آخر للشيوخ وسمحوا بوجود أحزاب سياسية ، إلا أن هدفهم النهائي من جميع تلك الإصلاحات الدستورية وغير الدستورية هو تمكين الجيش من الاحتفاظ بالسلطة في مواجهة التغييرات في مجتمع " تايلاند " ، فعمدوا إلى تغيير الأنظمة القائمة والديساتير وفق أهوائهم ، فأصبحت القوات المسلحة عبارة عن وسيط غير رسمي لنقل السلطة من إدارة مدنية إلى أخرى ، وكانت الإدارة المدنية تقوم بإدارة شئون الدولة اليومية بينما يبقى العسكريون على أهبة الاستعداد لتغييرها عندما تخرج تلك الإدارة عن طاعتهم . وعادة ما يتسلم أحد جنرالات الجيش رئاسة الحكومة إلى أن يقوم جنرال آخر بإزاحته عن الحكم وتسلم رئاسة الوزارة بعده ، وقد بلغ عدد الانقلابات العسكرية منذ عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٩٢ سبعة عشر انقلاباً . وهذا النموذج من الحكم يتكرر باستمرار في الدول التي اعتادت على الانقلابات العسكرية كوسيلة لحكم البلاد (٦).

وفي عالمنا العربي فإننا لازلنا نذكر تجربة الرئيس الراحل " جمال عبد الناصر " مع القوات المسلحة . فقد كان " عبد الناصر " ذا شعبية وتأثير على الأحداث ، ليس في مصر وحدها ، ولكن في العالم العربي وفي خارجه أحياناً . إلا أنه رغم كل ذلك فقد كان يضع اعتباراً كبيراً للقوات المسلحة ، وكان يتنازل عن قراراته السياسية إذا ما وجدت تلك القرارات معارضة منها ، فقد حاول الرئيس الراحل " جمال عبد الناصر " إعفاء المشير " عبد الحكيم عامر " من قيادة القوات المسلحة المصرية بعد أن فشل في إدارة المعركة أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ ، إلا أنه تراجع عن ذلك بعد أن تضامن قادة القوات المسلحة مع " عامر " ، فقام بتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة ونائباً لرئيس الجمهورية ، كما قام بتعيين كبار العسكريين في مناصب وزارية وقيادية هامة . وحدث أيضاً أن أصدر مجلس الرئاسة المصري ، الذي كان يرأسه " عبد الناصر " نفسه قراراً في أكتوبر من عام ١٩٦٣ يمنح الرئيس الراحل " عبد الناصر " صلاحية إصدار الترقيات العسكرية ابتداء من رتبة مقدم ، إلا أن المشير " عبد الحكيم عامر " رفض ذلك وقدم استقالته ، وتضامن معه بعض قادة القوات المسلحة ، ونشروا خطاب استقالته الذي تضمن تنديداً بما وصف بالحكم الدكتاتوري " لعبد الناصر " والمطالبة بالديمقراطية . فما كان من مجلس الرئاسة إلا أن تراجع عن قراره ، وما كان من " عبد الناصر " إلا أن قام بتعيين عامر مرة أخرى نائباً أول لرئيس الجمهورية . وقد اعترف الرئيس " عبد الناصر " ، بعد تصفية مجموعة " عامر " ، في خطاب ألقاه في نوفمبر ١٩٦٧ بأن المؤسسة العسكرية كانت تتحدى سلطاته وتعرقل قدرته على اتخاذ القرار . (٧)

وهذه الحالة تذكرنا بحكم العباسيين وقت ضعفهم ، فقد كان خلفاؤهم في تلك الفترة رهينة العسكر وأمراءهم البويهيين الذين كانوا يعزلونهم ويأتون بغيرهم من أعضاء أسرهم وكانوا يمعنون في إهانتهم ، وحتى الألقاب

كانوا هم الذين يخلعونها عليهم ويتعمدون أن تنم عن ضعفهم واستكانتهم كلقب "المطيع" الذي حكم بين (٣٣٤ هـ - ٣٦٣ هـ / ٩٤٥ م - ٩٧٣ م) ، و"الطائع" الذي حكم بين سنة (٣٦٣ هـ - ٣٨١ هـ / ٩٧٣ م - ٩٩١ م) .

٣ - صناعة قرار الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية

تتعدد القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية وتتشعب وتتداخل ويشترك في صنعها جهات ومؤسسات عديدة ، وهي لا تختلف في ذلك كثيراً عن المتبع في الدول المتقدمة ذات النهج الديمقراطي والأخذة بالنظام الرئاسي ، فهناك قرارات فنية تسند لجهات الاختصاص ، وهناك قرارات أخرى يشترك في صنعها الكونجرس ومجلس الشيوخ وأصحاب المصالح الاقتصادية والأحزاب وقوى الضغط السياسية في المجتمع الأمريكي.

وهناك قواعد عامة رسمها الدستور الأمريكي ولا يمكن تخطيها عند اتخاذ أي قرار ، سواء تعلق ذلك القرار بالسياسة الداخلية أو الخارجية . فعلى سبيل المثال إذا أرادت الإدارة الأمريكية اتخاذ قرار ، يتعلق بالمساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لأصدقائها ، فإن ذلك القرار يبدأ في العادة - من الناحية الشكلية - بعرضه على الكونجرس وبمجرد موافقته على ذلك يتحول الأمر إلى برنامج المساعدات لاعتمادها وتوفير الأموال ثم للأجهزة التنفيذية لتنفيذها .

إلا أنه من الناحية العملية فإن أي قرار أمريكي يعتمد على الرأي العام الذي تلعب وسائل الإعلام دورها في تشكيل اتجاهاته نحو القضايا المختلفة ، والتي تلعب مراكز الفكر والأبحاث ومنظمات المصالح الخاصة المختلفة " اللوبي " دوراً مهماً آخر تستطيع من خلاله الوصول مباشرة إلى أعضاء الكونجرس والضغط عليهم للتأثير على صانع القرار ، مستخدمين ، في ذلك إمكاناتهم في التأثير على الناخبين أو على الحملات الانتخابية أو على وسائل الإعلام المختلفة . لذلك فإن عوامل كثيرة ووجهات نظر متباينة وضغوط شرسة أحياناً لا تمكن الرئيس الأمريكي من أن يكون اللاعب الوحيد في صنع القرار ، ولكنه اللاعب الرئيسي ، فهو يتمتع بسلطات دستورية أكبر مما يتمتع بها أي رئيس آخر في الدول الديمقراطية الحديثة ، إلا أن استخدام هذه السلطة يعتمد على قدرة الرئيس على إقناع الآخرين بقبول السياسة التي يقررها . وعلى العكس من القرارات المتعلقة بالشؤون الداخلية ، فإن الدستور الأمريكي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة في مجال الشؤون الخارجية والدفاع ، فعلى الرغم من أن قرار إعلان الحرب هو بيد الكونجرس ، إلا أن الرؤساء الأمريكيين كثيراً ما يصدرون أوامرهم للقوات المسلحة الأمريكية للتدخل الخارجي دون انتظار موافقة الكونجرس ، ويتفهم الكونجرس في النهاية الأسباب التي دفعت الرئيس لإتخاذ مثل هذا القرار بعد أن يعرض الأمر عليه ، ولكنه في أحيان أخرى يقوم بوضع تحفظات من شأنها أن تؤثر على استمرارية القرار المتخذ لمدة طويلة .

وعلى وجه العموم ، فإن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى دراسات كثيرة ومستفيضة ، لذلك فإننا سنقتصر على الإشارة إلى قرار ذي طابع خاص هناك ويجيء على قمة إهتمامات الرئاسة فيها وتوليه عناية كبيرة، بل تخصص به نفسها في كثير من الأمور وتنشئ له المؤسسات الفنية وتزوده بالكوادر والكفاءات العلمية المتميزة والدعم المالي غير المحدود ، ونقصد بذلك القرار الأمني والعسكري الذي تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية من حيث نظامه واسلوب صنعه عن نظرائها من الدول الغربية ، وذلك بسبب وضعها الدولي ومصالحها المتنوعة والمتشابكة في معظم دول العالم ، إضافة إلى انتشار قواتها البرية والبحرية والجوية في براري العالم وبحارها . ولم يفتر هذا الاهتمام حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وحتى بعد أن أصبحت أمريكا هي القوة الكبرى الوحيدة في العالم .

ويلعب مجلس الأمن القومي الدور الهام والحيوي في صناعة ذلك القرار ، حيث يمثل مركز القلب الذي تصب فيه المعلومات من مختلف أجهزة الدولة الأخرى والمخابرات العامة ووزراتي الدفاع والداخلية ووزارة

الخارجية ومن يعملون لصالح هذه الأجهزة فى الداخل والخارج ، وكذلك المؤسسات التى تعكف على دراسة هذه المعلومات وتحليلها ، ويقوم ذلك المجلس بإعداد تقرير يومي يقدم الى مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى صباح كل يوم لاطلاع على النقاط العريضة التى يتضمنها ذلك التقرير ومن ثم تتم مناقشته مع الرئيس ، وبناء عليه يتحدد العمل اليومى ، وتتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية بناء على تلك المعلومات الواردة به .

وتشمل هذه المعلومات كل الأحداث والوقائع والإحتمالات التى استخلصها جهاز الأمن القومى من مؤسسات المخابرات الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها ، سواء عن طريق عملائها المنتشرين فى كل دول العالم ، أو عن طريق أجهزة الاستماع أو الأقمار الصناعية ، وتتضمن الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وهذا التقرير لا يطلع على فى الأحوال العادية إلا الرئيس الأمريكى ومستشار الأمن القومى ووزيرى الخارجية والدفاع ، ويجتمع المجلس الاستشارى الأعلى فى جلسة عاجلة للاطلاع على التقرير ومناقشة ما جاء به إذا إستجدت أمور عاجلة وخطيرة ، وبناء عليه تتخذ القرارات اللازمة لحماية أمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الاقتصادية داخليا وخارجيا .

وهذا التقرير عبارة عن محصلة جهد كبير ، يساهم فى إعداده مجموعات ضخمة من العاملين فى مؤسسات الأمن القومى الأمريكى الذى يبلغ تعدادهم (٢٠٠) ألف موظف مدنى وعسكرى تقريبا ، كما يشارك فى جمع المعلومات الخاصة بهذا التقرير الكثير من الجهات فى الداخل والخارج ، كالسفارات ومن يعملون لصالح الجهاز من جنسيات أخرى ومهن مختلفة من جميع دول العالم .

ويمثل جهاز المخابرات المرتكز الرئيسى فى جمع المعلومات المتعلقة بالتقرير اليومى لمجلس الأمن القومى ، وتفاصيل عمله غاية فى السرية لا يعرفها الا قليل من القيادات المعنية بإتخاذ القرار ، ووجوده متغلغل فى أجهزة الدولة وفي المصالح الحيوية فى الداخل ، وفى كل مكان بالخارج يستطيع إختراقه ويكون له أدنى صلة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتنحصر مهمته فى تزويد رئيس الدولة والقيادة المعنية بالمعلومات الكافية لتخطيط السياسة الأمنية العامة ، ومن مهامه أيضا معرفة كل النشاطات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية داخليا وخارجيا ، أو الضارة منها - على وجه الخصوص - بمصالح أمريكا سواء القائم منها حاليا أو على وشك الحدوث أو ما سوف ينشأ منها مستقبلا .

ويتضمن جهاز الأمن الأمريكى أقساما عديدة أهمها قسم الابحاث والتحليل ، وهذا القسم يضم كبار العلماء المتخصصين فى شتى المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية ، وكذلك الحاصلين على الدرجات العلمية العالية فى شتى العلوم ، وعدداً آخر من الخبراء الذين تكون مهمتهم تحليل المعلومات التى قام جهاز المخابرات العامة بجمعها من كل دول العالم وفى مختلف المجالات ، وفحص هذه المعلومات وإجراء التحليلات اللازمة عليها وتنقيتها ، تمهيداً لإعداد التقرير النهائى اليومى لوكالة المخابرات المركزية ، والذى يُقدم مباشرة إلى مجلس الأمن القومى ليرفعه هو الآخر بدوره الى الرئيس الأمريكى ، وبناء عليه تتحدد الخطوط العريضة اللازمة لاتخاذ القرار الأمريكى الذى يتطلب اتخاذه ، سواء كان داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو يتعلق بمصالحها فى الخارج .

وفى حالة ما إذا كان هناك معلومات هامة لا تحتمل الانتظار لحين عرضها ضمن التقرير اليومى ، فإن رئيس مجلس الأمن القومى يقوم برفعها عقب وصولها إليه مباشرة إلى الرئيس الأمريكى ليطلع بدوره عليها ويقوم بالاجراءات اللازمة والتي يراها مناسبة حيالها.(٨)

تختلف صناعة القرار السياسي في إسرائيل عن أية دولة أخرى ، فعلى الرغم من تطابق المبادئ العامة لصنع القرار الإسرائيلي مع دول كثيرة أخرى ، إلا أن صناعة القرار الإسرائيلي تختلف عنها ، وذلك لأن القرار الإسرائيلي هو قرار أمني في المقام الأول ، وهو أيضا قرار صهيوني ، لذا تشارك فيه قوى يهودية من غير المؤسسات الرسمية الحاكمة في داخل إسرائيل ، وقوى أخرى تعمل لحساب الصهيونية العالمية من خارج إسرائيل .

وتتم عملية صنع القرار في إسرائيل تتم باحدى طريقتين اما من خلال مجموعات رسمية تشارك فيها الوزارات المختلفة وباقي مؤسسات الدولة التي يتعلق عملها بموضوع القرار ، حيث يتم حسم الأمر واتخاذ القرار نتيجة طرح وجهات النظر المتعددة ، ليسود بعد ذلك رأي المجموعة الأكثر ثقلا في النظام السياسي ، وإما أن يتم ذلك بتداول الأمر بين مجموعة محدودة وصغيرة ، وغالبا ما تكون محصورة بين (رئيس الوزراء - وزير الخارجية - وزير الدفاع - وسكرتير " الهستدروت " وسكرتير حزب " ماياي " أو زعيم كتلة اليكود) ، وقد يضاف اليهم شخصيات أخرى حسب الموقف وطبيعة الظروف التي تستدعي اتخاذ قرار في وقت محدود ، وهذه الطريقة يتم اللجوء إليها عند حدوث أزمات حادة(٩).

ولا تعتمد صناعة القرار في إسرائيل على الشخصيات الرسمية المنوط بها حكم البلاد فحسب ، إذ أن القيادة السياسية عادة ما تفتح قنوات اتصال مع كبار الشخصيات الذين يقفون خارج الميدان السياسي ممن لديهم قدرات وخبرات كبيرة واستقلالية نسبية ، بسبب بعدهم عن الممارسة السياسية في الإطار الحزبي . ويكون دور هؤلاء قاصرا على المشورة وابداء الرأي ، وأحيانا بذل الجهد من أجل مساندة القرار ومن أمثلة هؤلاء " بن غوريون " الذي ظل يمثل قوة لها ثقلها في صنع القرار السياسي حتى بعد تركه السلطة ، وكذلك " موسى ديان " الذي لعب دورا شبيها قبل دخوله الوزارة عام ١٩٦٧ وبعد خروجه منها بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وكذلك " مناحم بيغين " قبل توليه السلطة وبعد تركه لها .(١٠)

ولا تقتصر هذه الظاهرة على الشخصيات البارزة محليا داخل إسرائيل ، بل تتعدى ذلك الإطار الجغرافي وصولا إلى الشخصيات الكبيرة وذات الخبرات العالية في مجالات الشؤون السياسية والعسكرية في الحركة الصهيونية المنتشرة في معظم دول العالم ، خاصة الدول الصناعية مثل " غولدمان " و " نويمان " و "أبا هليل سيلفر " وغيرهم ممن يعيشون خارج إسرائيل .(١١)

ويتمتع المشاركون في صنع القرار السياسي الإسرائيلي بقدر كبير من حرية الفكر مع الالتزام بالإطار العام للأيديولوجية الصهيونية ، وهو الأمر الذي يساعدهم على تمحيص موضوع القرار والنظر اليه من عدة زوايا والوصول الى أكثر من بديل .

وبالرغم من توسيع نطاق المشاركة في صنع القرار السياسي في إسرائيل ، إلا أن المؤسسة العسكرية تلعب الدور المحوري والرئيسي في صنع القرار السياسي الإسرائيلي لعدة اسباب :-

السبب الأول : هو أن أي قرار لا يصنع إلا بناء على معلومات أمنية ، ولعل أكبر أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وأهمها ، هو جهاز الاستخبارات العسكرية " أمان " وهو الجهاز المكلف بجمع المعلومات عن الدول العربية .. كما أن المؤسسة العسكرية تسيطر على أشهر أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية " موساد " .

السبب الثاني : أن الاسلوب الإسرائيلي لإدارة الأزمات يتم -كقاعدة عامة - باستخدام القوة المسلحة ، وهو الأمر الذي يعطى ثقلاً كبيراً لرأي كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان في مرحلة صنع القرار السياسي .

السبب الثالث : هو أن الأسلوب الاسرائيلي في الاستعانة بذوى العلم والخبرة ، يحتم استدعاء رؤساء الأركان العامة للجيش السابقين لأخذ رأيهم فيما تنوى القيادة الحكومية اتخاذه من قرارات ، وخاصة القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية.

و " للهستدروت " أيضا دوراً أساسياً في صنع القرار في اسرائيل لما لها من وزن اقتصادي واجتماعي ، ويعد سكرتير عام الهستدروت أحد الخمسة الكبار الذين يشكلون المجموعة المناط بها عملية صنع القرار .

إلا أن هناك ملاحظة على صنع القرار في اسرائيل هي أنه بالرغم من المظهر المؤسسي لصنع القرار فان تأثير الأشخاص داخل هذه العملية يعتمد على قوة كل مشارك ووزنه السياسي والوظيفي والدور المسند إليه في عملية صنع القرار السياسي ، لذا نجد أن هناك شخصيات لها تأثير في القرار السياسي وتؤثر في صناعته من وراء الستار بجانب شخصيتي وزير الخارجية والدفاع ، ومن هذه الشخصيات مثلاً مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي يلعب دوراً هاماً في إمداد مجموعة " القلب " بالمعلومات والأفكار العامة التي تحكم توجهات القرار السياسي ، ومجموعة " القلب " هذه هي المجموعة المحدودة الصغيرة التي سبق الإشارة إليها ، لذا فإننا نجد أن شخصيات مثل شخصية " يعقوب هرتزوج " مدير مكتب " ليفي اشكول " عام ١٩٦٧ " ومورد خاي غازيت " مدير مكتب غولدا مائير عام ١٩٧٣ و " الياهو بن اليسار " مدير مكتب " مناحم بيغين " عام ١٩٧٧ و " يوسى بن أهارون " مدير مكتب " اسحاق شامير " عام ١٩٨٢ قد لعبوا جميعاً أدواراً رئيسية فعالة في صنع القرارات السياسية في تلك الأوقات .

ويلعب شخص آخر دوراً هاماً لا يقل أهمية عن أدوار تلك الشخصيات السابقة في صنع القرار في إسرائيل ، وهو وزير المالية الذي لا يشارك مباشرة في صنع القرار لكن له وزناً سياسياً كبيراً ، نظراً لأهمية دراسة التكلفة المالية للقرار السياسي الإسرائيلي ، ولكي تستطيع الحكومة الإسرائيلية من خلال الوزير أن تتحكم في سوق المال وفي القطاع العام وفي الخدمة المدنية . (١٢)

وقد اتخذت الحكومات الاسرائيلية قرارات متعددة تعد قرارات أزمة ، ومن بين هذه القرارات قرار خوض معركة (١٩٦٧) ، وهو قرار له اهميته الخاصة بالنسبة للإسرائيليين ، وسوف نورد تسلسل أحداث تلك المعركة تسلسلاً موجزاً لنصل إلى الكيفية التي صنع الإسرائيليون فيها قرارهم .

فمنذ إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وشرارة الحرب بين العرب وإسرائيل كانت مهياًة للإشتعال في أي لحظة إذ أن الدول العربية تطالب بحق مستلب وإسرائيل تريد الاحتفاظ بحق مكتسب من وجهة نظرها . وكانت بؤادر الأزمة بين الجانبين تتبلور شيئاً فشيئاً منذ عام ١٩٦٦ ، وفق التسلسل الزمني الموجز التالي :

* فبراير ١٩٦٦ ، سوريا تقترح حرب تحرير على غرار النموذج الفيتنامي وإمداد منظمة فتح بالأسلحة للإغارة على إسرائيل .

* مايو ١٩٦٦ ، الولايات المتحدة الأمريكية توقف مساعدة قدرها ١٥٠ مليون دولار إلى مصر بعد التقارب المصري السوفيتي .

* أكتوبر ١٩٦٦ ، الفدائيون يوسعون هجماتهم على المستعمرات الإسرائيلية ، وإسرائيل ترد بغزو قرى قفيلية وجنين والحولة اللبنانية وتصف مدينة السموع الأردنية .

* أواخر ١٩٦٦ ، إسرائيل تدعي السيادة على المنطقة المجردة من السلاح بينها وبين سوريا وترسل الجرارات لحرارتها ، وسوريا تطلق النار عليها وعلى المستعمرات الحدودية .

* ابريل ١٩٦٧ ، إسرائيل توجه ضربة إنتقامية ضد سوريا واشتباكات جوية بين الطائرات السورية والإسرائيلية .

وهنا جاء شهر مايو من عام ١٩٦٧ حيث بدأت الأحداث تتسارع بشكل يومي بعد أن كانت تسير ببطء نحو القدر المحتوم ، وسنختصر مرحلة ما قبل انفجار الأزمة بالعناوين التالية : -

* الاتحاد السوفيتي ينقل معلومات إلى سوريا ومصر أن (١١) فرقة إسرائيلية قد تم حشدها على الحدود السورية ، رغم صدور تقارير من الأمم المتحدة تنفي ذلك.

* القوات المصرية تتجه إلى قناة السويس وصحراء سيناء .
* إسرائيل تقوم بعرض عسكري في ذكرى الاستقلال ، ويصل ذلك العرض إلى المنطقة المجردة من السلاح في القدس .

* مصر تطلب من القوات الدولية الانسحاب من بعض المناطق ثم تهدد بإخراجها بالقوة خوفا على سلامتها عند وقوع حرب .

* بوثانت سكرتير الأمم المتحدة يبلغ مصر أن الانسحاب لن يكون جزئيا بل سيشمل شرم الشيخ .

* مصر تطلب سحب جميع القوات الدولية .
* إسرائيل تنقل جيوشا إضافية إلى صحراء سيناء .

* سوريا تقول : " إن الوقت قد حان لشن معركة التحرير وأن الجيش السوري في انتظار الأشارة من القيادة السياسية " .

* الإتحاد السوفيتي يتهم أمريكا وإسرائيل وبريطانيا بإثارة أزمة الشرق الأوسط للفت الأنظار بعيدا عن فيتنام .

* مصر تغلق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية وتمنع وصول البضائع إلى ميناء إيلات . والاتحاد السوفيتي يؤكد بأنه لم يستشر في شأن إغلاق خليج العقبة ويحث على الاعتدال .
* ليفي أشكول يخطب في الكنيست ، ويطالب بسحب متبادل للجيش مسببا بذلك أزمة إسرائيلية داخلية من الصقور في إسرائيل الذين اعتبروا خطابه متساهلا .

* أمريكا تشعر بالخيبة والعجز وعدم القدرة على التأثير على الدول العربية ، رغم انفاقها بليون دولار كمساعدات لمصر ، ونصف بليون دولار كمساعدات للأردن .

* الحكومة الإسرائيلية ترفض القيام بعمل عسكري فوري لفتح المضائق ، وتوفد أبا إيبان وزير خارجيتها إلى الغرب للقيام بعمل دولي لفتح المضائق .

* عبد الناصر يعلن في إجتماع للاشتراكيين العرب عن تلغيم المضائق .
* الرئيس الأمريكي جونسون يعلن تعهد أمريكا الحازم لأمن جميع دول المنطقة ، ويدعو الرئيس السوفيتي كوسيجن لعمل مشترك لحل الأزمة ، والسوفييت يحملون إسرائيل مسئوليتها ، ويقولون بأن أي عدوان في الشرق الأوسط سيواجه بمعارضة وليس بقوة البلدان العربية وحدها .

- * الرئيس الأمريكي يأمر قطعاً من الاسطول الأمريكي بالاقتراب من الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بعد رفض بريطانيا وفرنسا المساهمة في فتح المضائق .
- * شمعون بيريز يطالب بإسقاط حكومة أشكول لانخفاض معنويات الرأي العام بسبب ترده .
- * مشاورات مكثفة في الأمم المتحدة لحل الأزمة ومطالبات بعدم لجوء الطرفين إلى استخدام القوة .
- * عبد الناصر يرسل وزير الحربية المصري " شمس بدران " إلى موسكو لإجراء محادثات .
- * إزدیاد ضغط صقور إسرائيل على أشكول من أجل خوض إسرائيل الحرب منفردة .
- * عبد الناصر يلقي خطاباً في المؤتمر النقابي الوطني ينتقد فيه العرب الذين لم يؤيدوه في احتلاله لمضائق تيران ولاستيلاثة على شرم الشيخ ثم يعلن أن الهدف الأساسي هو تدمير إسرائيل . ويؤكد أن كلامه لا يأتي من فراغ فإلى جانب مصر هناك سوريا وهناك الدعم العسكري القادم من العراق إلى سوريا ومن الجزائر ومن الكويت .
- * موسكو تشعر من خطاب عبد الناصر أن الأحداث تتحرك بسرعة خارج حدود السيطرة وتطلب من الطرفين ضبط النفس .
- * السفير السوفياتي في القاهرة يطلب من عبد الناصر أن لا يكون البادئ بإطلاق النار ، ويؤكد له أن إسرائيل لن تقوم بالهجوم ، والسفير السوفياتي في إسرائيل شوفاخين يسلم رسالة من كوسيجن إلى أشكول يطلب فيها التفكير السياسي الرصين ، ويحذر من خطأ انطلاق الأسلحة .
- * الحكومة الإسرائيلية تجتمع اجتماعاً مطولاً في ليلة ١٩٦٧/٥/٢٧ لبحث الموقف وتستجيب لرسالة من جونسون وراسك لضبط النفس .
- * يوثانت يعود إلى نيويورك من القاهرة ، ويخطر مجلس الأمن أن مصر تريد العودة إلى حدود ١٩٥٦ .
- * المعارضة الإسرائيلية تضيق الخناق على أشكول فيقبل بإسناد مناصب وزارية " لمائير " من حزب " ماباي " و " دايان " من حزب " رافي " و " بيغن " من حزب " حيروت " و " سابير " من حزب " جاحال " .
- * عبد الناصر يواصل حملاته الخطابية ويعلن أنه سيواجه إسرائيل إذا استفزت سوريا .
- * مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى ويفشل في التوصل إلى نتيجة بعد إتهام الإتحاد السوفيتي لأمريكا بأنها تحاول تفجير أزمة في الشرق الأوسط ، لتحول الأنظار عن عدوانها في فيتنام .
- * الملك حسين يصل إلى القاهرة بصورة مفاجئة ويوقع مع مصر ، إتفاقية دفاع متبادل ويضع الجيش الأردني تحت القيادة المصرية .
- * الإتحاد السوفيتي يرسل عشر قطع حربية إلى البحر الأبيض المتوسط .
- * " دايان " يعين وزيراً للدفاع بالرغم من رفض جولدا مائير لذلك .

وهكذا نصل إلى تاريخ ١٩٦٧/٦/٣ حيث أعلنت مصر أن نائب الرئيس سيقوم بزيارة إلى أمريكا ، في الوقت الذي واصلت فيه نقل مزيد من القوات والإمدادات إلى سيناء ، أما إسرائيل فكانت تعد لاتخاذ قرار حرصت أن لا يكون ظاهره الحرب حيث قال دايان : " إن الوقت متأخر جدا لردة فعل عسكرية فورية على حصار مصر لمضائق تيران ، كما أنه من السابق لأوانه الوصول إلى أية استنتاجات عن النتيجة المحتملة للعمل الدبلوماسي " . وإمعانا في لفت الأنظار بعيدا عن القرار الذي كان يعيش لحظات ولادته من خلف الستار ، أخذ جنودها ينتزهون على شواطئ تل أبيب بشكل ملفت للنظر وكأنما هم في عطلة أو إجازة، أما قادتها العسكريون فأخذوا يتحدثون عن الحل الدبلوماسي .

وجاء تاريخ ١٩٦٧/٦/٤ فكانت ليلته هي ليلة المراجعة النهائية للمعلومات والأهداف والوسائل والكلفة والنتائج ، فقد كانت ليلة الموافقة النهائية على القرار المتخذ ... فكيف تم اتخاذ ذلك القرار ؟ إذ أن ما يهمنا من كل هذا السرد التاريخي الموجز هو التعرف على الأسلوب الإسرائيلي في صناعة قرار الأزمات .

وللإجابة على ذلك نقول إن المخططين الإسرائيليين قاموا بوضع الأهداف الإستراتيجية التالية :

أولا : إنهاء التهديد بالغزو الوشيك :

وضع الإسرائيليون في أذهانهم هدفا أساسيا هو إنهاء حالة الوجود العسكري العربي في مواجهة حدودها ، فحشد تلك القوات يعتبر بحد ذاته عبئا على إسرائيل حتى لو لم تشن تلك القوات هجوما مباشرا عليها ، وذلك لأن القوات الإسرائيلية ستظل تحت التعبئة إلى ما لا نهاية .

ثانيا : فتح مضائق " تيران " :

مع أن الاعتبار الأول ينصرف إلى إنهاء التهديد المباشر إلا أن مضائق " تيران " تعتبر منفذا حيويا من وجهة النظر الإسرائيلية وذلك لأهميتها الاقتصادية بالنسبة للمخططات الإسرائيلية المستقبلية ، خاصة وأنها ظلت تطور ميناء إيلات لعشر سنوات مضت .

ثالثا : إنهاء العمليات الفدائية :

كان للعمليات الفدائية عبر الأردن ولبنان وسوريا أثر كبير على الرأي العام الإسرائيلي ، فمع انتفاء عنصر الأمان لم يستطع المستوطنون الإسرائيليون التمتع بالأراضي التي استولوا عليها ، ولم يتمكنوا من زراعة الأراضي الخصبة ، التي وقعت تحت أيديهم حتى بعد أن ردت إسرائيل على تلك العمليات بعمليات جوية انتقامية .

رابعا : حماية الحدود الإسرائيلية الحالية والإستيلاء على أراضي جديدة :

كان شعور الإسرائيليين بعد عدوان ١٩٥٦ أنهم لم يحققوا شيئا ، فقد أعادهم قرار الأمم المتحدة إلى ماكانوا عليه قبل العدوان ، واضطروا للانسحاب مكرهين من الأراضي التي استولوا عليها ، وظل وضع الحدود من وجهة نظرهم هشاً ، ففي الشمال يقع وادي الحولة المحتل بين لبنان ومرتفعات الجولان ، وفي الجنوب كان عليهم مواجهة مصر عبر خط صحراوي طوله ٢٠٦ كم ، وإضافة إلى ذلك ، فإن العرب لا يعترفون بتلك الحدود . ومن ناحية أخرى فإن هناك نزعة إسرائيلية للإستيلاء على أراض عربية جديدة ، وخاصة المدينة القديمة في القدس وجبل "سكوبس" (١٣) الذي كان الوصول إليه غير متيسر إلا للدوريات الإسرائيلية .

خامسا : الإستيلاء على أسلحة العرب :

كانت عيون المخططين الإسرائيليين تراقب السوفييت ، وهم يزودون العرب بالأسلحة المتنوعة ولذلك ، فإن من أهدافهم تدمير تلك الأسلحة لترجيح الكفة لصالحهم ، وكان هدف تدمير الأسلحة أكثر أهمية من هدف الإستيلاء عليها ، لأنهم لن يستفيدوا منها الاستفادة القصوى .

البدائل

وضع المخططون الإسرائيليون بديلين أساسيين أمام صناع القرار وهما إما عدم القيام بأي عمل ، أو الضربة الوقائية الرادعة .

لقد كان معنى عدم القيام بأي عمل هو تحمل الوضع الراهن وتسريح الإحتياط وتعزيز الحدود ، بحيث تكون غير قابلة للاختراق مع تحريك الدبلوماسية بشكل فعال مع الاستعداد للانتقام عند حدوث أي عملية ضدهم ، بينما كان معنى الضربة الوقائية الرادعة هو أخذ زمام المبادرة والبدء بالهجوم .

وبعد أن تم رسم الأهداف الاستراتيجية ، وطرح الخيارين الأساسيين أمام صناع القرار ، قاموا بعد ذلك بوضع العوامل التي ترجح أياً منهما ، فكانت الكفة لصالح الخيار الثاني .

وفيما يلي بعض العوامل التي استندوا إليها في تفضيلهم لقرار الضربة الوقائية :

إن الحلول الدبلوماسية تعتمد في جوهرها على مشروع الرئيس الأمريكي "جونسون" والذي يقضي : أولاً ببذل جميع الوسائل الدبلوماسية لحل موضوع مضائق تيران في الأمم المتحدة ، ثانياً توقيع أكبر عدد ممكن من الدول البحرية على بيان يدعم حرية المرور في مضائق تيران وخليج العقبة ، ثالثاً عند فشل ذلك يتم استخدام السفن الحربية لحماية السفن التي تمر في مضيق تيران .
وقد طلب الرئيس الأمريكي "جونسون" من إسرائيل التريث وقال بأن ٤٠ إلى ٥٠ دولة ستوقع على بيان ضمان حرية الملاحة .

إلا أن البيان المذكور لم يلق قبولا من كثير من الدول ، ورفضت التوقيع عليه . وقد أخطرت فرنسا إسرائيل بأنها لا تستطيع أن تفعل شيئا لفتح المضائق ، أما بريطانيا فقد كانت أكثر إيجابية بالنسبة للإسرائيليين ولكنها اعتبرت أن الخطة يجب أن تبدأ من أمريكا .

كما سقط اقتراح آخر في الأمم المتحدة يدعو مصر إلى فتح المضائق لمدة محدودة حتى قبل أن يصوت عليه .

وهكذا أخذ حل مشكلة " تيران " بالطرق الدبلوماسية يتلاشى شيئا فشيئا بالنسبة للإسرائيليين ، خاصة وأنهم يرون الأمر من منظور آخر هو إن القضية ليست قضية المضائق وحدها ، بل إن القضية الأهم هي خطر وقوع هجوم عسكري على أراضيها ، وهو الأمر الذي لم يتطرق إليه مشروع "جونسون" . ومن ناحية أخرى فإن الوعود الأمريكية بدعم إسرائيل إذا ما تعرضت للهجوم ستجعل الإسرائيليين تحت رحمة الأمريكيين المتورطين هم أنفسهم في حرب أخرى في فيتنام ، مما يجعل احتمال مساعدتهم للإسرائيليين أمرا مشكوكا فيه .

أما بالنسبة للمحاولات الأمريكية الدبلوماسية مع السوفييت ليضغطوا على العرب كي لا يكونوا البادئين في إطلاق النار ، فقد كان الإسرائيليون يشكون في نية السوفييت استنادا على تصريحاتهم ، وإلى إرسالهم قطعاً بحرية إضافية للبحر المتوسط . وربما كان ذلك أحد أخطاء الإسرائيليين في إساءة تقييم موقف السوفييت الذين كانوا فعلا يبذلون جهدا للضغط على " عبد الناصر " كي لا يكون البادئ في الحرب .

أما الأمم المتحدة فكان الإسرائيليون وخاصة المتشددون منهم ، يحتقرون الأمم المتحدة ، ولا يرون أنها تستطيع عمل أي شيء يمكنهم أن يستفيدوا منه ، إضافة إلى تأكدهم من استخدام السوفييت للفيتو ضد مصالحهم .

وعلى العكس من هذا الخيار الدبلوماسي ، فإن الخيار العسكري كان واعدا في نظر الإسرائيليين ، فالتكلفة البشرية في أرواح جنودهم ستكون أقل مما لو أخذت الدول العربية زمام المبادرة ، كما أنهم سيعتمدون على الضربات الجوية ليقفلوا من الخسائر في أرواح جنودهم وليتلافوا بذلك تكرار ما حدث في عام ١٩٥٦ حينما اعتمد الهجوم على القوات البرية.

وفي الوقت الذي كانوا يشعرون فيه بأن معلوماتهم عن المواقع المصرية دقيقة وأن الحرب ستكون خاطفة وقصيرة ، فإنهم كانوا يشكون في مقدرة العرب على جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة عنهم ، وكان خوفهم هو أن تصل إشارة خاطئة إلى الرئيس " عبد الناصر " فيفهم منها أن الموقف العسكري الإسرائيلي ضعيف فيبادر بالهجوم ، وحينها سيكونون هم الطرف الخاسر ، وقد عزز ذلك الشعور تحرك القوات المصرية وتنقلاتها على الجبهة ولقاء الملك " حسين " مع " عبد الناصر " والذي سبق الإشارة إليه .

أما عن الإتحاد السوفيتي فقد كان الإسرائيليون على يقين بأنهم لن يقوموا بالإشتراك مباشرة في الحرب ، لأن هدفهم هو تحييد الولايات المتحدة وليس خوض المعركة ، كما أن السوفييت من وجهة النظر الإسرائيلية، لم يدخلوا الحرب بشكل مباشر في فيتنام للدفاع عن الشيوعيين ، فكيف سيدخلونها للدفاع عن العرب ؟ .

أما بالنسبة للرأي العام الدولي والأمم المتحدة فقد كان رأيهم هو أنه إذا طال أمد الحرب فإن الأمم المتحدة والدول الأخرى ستتدخل ، ولذلك فيجب أن تكون حربهم مع العرب محدودة وتحقق الأهداف التي سبق ذكرها قبل أن يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار ، ومن هنا كانت خططهم ترمي إلى التوقف بعد إحتلال سيناء وفتح مضائق " تيران " والوصول إلى الضفة الغربية في الأردن ومرتفعات الجولان السورية ، وهي لن تستهدف الزحف إلى " القاهرة " أو " دمشق " أو ضم " الأردن " كما كان يطالب حزب حيروت ، بل ستحقق الأهداف الموضوعية وتذيق الجيوش العربية مر الهزيمة وتزرع ثققتها بقيادتها وبالإتحاد السوفيتي ، في حين ترفع روح الجيش الإسرائيلي المعنوية إلى أكبر قدر ممكن .

وأخيرا فإن النتيجة التي توصلوا إليها هي أن انتظار الجهود الدبلوماسية لن يفيدهم في شيء ، بل سيضرهم سياسيا ومعنويا واقتصاديا ، أما عسكريا فإنهم سيضطرون إلى دخول حرب شاملة للدفاع عن إسرائيل إذا ما أخذ العرب زمام المبادرة ولذلك اتخذ قرار الحرب الوقائية المحدودة التي عرفها " كيسنجر " بأنها تخاض لأهداف سياسية معينة ، تهدف بحكم وجودها بالذات إلى تحديد علاقة بين القوة المستخدمة والهدف المرجو ، وهي تعكس محاولة التأثير على إرادة الخصم لا سحقها لجعل الشروط التي ستقرض تبداوا أكثر إغراء من المساومة المستمرة ، أي السعي لتحقيق أهداف معينة لا من أجل الإبادة الكاملة (١٤).

٥ - النموذج الياباني في صناعة القرار :

تأتي أهمية دراسة النموذج الياباني في صنع القرار من أن كل مقدمات الحياة السياسية في اليابان كانت توحي بأن القرار الياباني المعاصر سيكون فوضوياً ومتضارباً وعسر المخاض ، وذلك لأن عدة مستجدات أساسية طرأت على ذلك المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن أهم تلك المستجدات التغير الذي طرأ على سلطة الإمبراطور الذي كان يدين له الشعب الياباني بالولاء والتفديس ، ومنها أن اليابان كانت هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعرضت لهزيمة منكرة بسبب تفجير نووي اختلت معه جميع معايير قوتها السابقة ، ومنها كذلك فرض دول التحالف نموذج الديمقراطية الغربية عليها ، وهو النموذج الذي لم يعهده اليابانيون من قبل .

إلا أن ما أثار دهشة العالم أن الشعب الياباني وبعد هزيمته في الحرب تأقلم مع الظروف الجديدة بشكل يفوق الوصف ، وأصبح مثلاً يحتذى في الانضباط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وفي صناعته للقرار بشكل تفوق فيه في كثير من المجالات ، حتى على الدول الغربية التي صدرت إليه تجربتها . وإذا كان من سبب رئيسي لكل ذلك ، فإننا نجد في البيئة المحلية اليابانية الصحية لصناعة القرار . وتتسم هذه البيئة بمميزات تسهل على صانع القرار تطبيق المنهج العلمي دون التعرض لنفس المعاناة التي يعيشها صانعو القرارات في بيئة محلية معقدة التركيب ، ومن أهم تلك المميزات ما يلي :

١ - البيئة الاجتماعية اليابانية لصناعة القرار :

توحي جغرافية اليابان بالتعددية ، فهي تتكون من عدة جزر ذات مساحات وكثافات سكانية وثقافات مختلفة . إلا إن تلك التعددية لم تحدث تأثيراً سلبياً مثلما يحدث في المجتمعات التعددية الأخرى ، فالتعددية عادة ما تزيد من الانقسامات في المجتمع ، وتحد من قدرة أفرادها على الوصول إلى إجماع أو قرار تتفق عليه شرائح المجتمع المختلفة ، ويزيد من ذلك أن نشطاء كل جماعة وقادة تنظيماتها يحاولون إذابة الفوارق والاختلافات بين أفراد الجماعات التي ينتمون إليها ، وفي نفس الوقت فإنهم يحاولون إبراز التمايز والاختلاف بين جماعتهم والجماعات الأخرى في المجتمع ، مما يخلق عدم تجانس وأحياناً أعمال عنف بين الجماعات المختلفة .

إلا أنه ورغم وجود تلك التعددية في المجتمع الياباني ، إلا أن هناك ميلاً داخلياً عند اليابانيين يدفعهم إلى التجانس والتقارب وال طول التوفيقية ، كما أن القرار الياباني عادة ما يبدأ من المستويات الدنيا في المجتمع وينتهي بالمستويات العليا مما يتيح لجميع الفئات المشاركة فيه .

وإذا ما تتبعنا التركيبة الاجتماعية للمجتمع الياباني من الناحية التاريخية غير البعيدة ، فإننا نجد أن اليابانيين عاشوا منذ سنة ١٦٠٠ م إلى سنة ١٨٦٧ م تحت سيطرة أسرة " توكوجاوا " الإقطاعية والتي اتسم تركيبها الاجتماعي بالطبقية ، حيث جاء المحاربون على قمة الهرم السياسي والاجتماعي ، ثم يلي طبقتهم الطبقات الأخرى كالتجار والحرفيين والفلاحين ، إلى أن جاء حكم "الميجي" الذي يعود في تسميته إلى الإمبراطور " ميجي " ، والذي شهد نهاية عهد الإقطاع وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة ، فتغير الهرم مرة أخرى ليصبح التجار والبيروقراطية والعسكر على قمة الهرم ، ويليهم طبقة وسطى من الحرفيين وصغار الرأسماليين ، وأخيراً يأتي المزارعون في أسفل الهرم . وبعد هزيمة اليابان العسكرية في الحرب العالمية الثانية ، مالت الكفة لغير صالح العسكريين ، وأعقب ذلك نمو اقتصادي هائل مكن لجميع الطبقات أن تقترب من بعض وأن تتجانس لدرجة أن استطلاعات الرأي العام تظهر أن ٩٠% من اليابانيين يعتبرون أنفسهم طبقة وسطى ، وهو الأمر الذي انعكس على صناعة القرار بشكل جعله معبراً عن رأي الأغلبية العظمى للشعب الياباني .

أما الديانات ، ورغم وجود أكثر من دين وطائفة في اليابان ، كالبودية والكنفوشية والشنتو والأديان الأخرى الجديدة ، إلا أن ذلك لم يخل بوحدة المجتمع وتجانسه . وأما النظام الطبقي الذي يتسم به المجتمع الياباني ، فهو نظام غير مغلق ويسمح بالحراك الاجتماعي . على العكس من النظام الطائفي الصارم كالموجود في الهند مثلا . ووسيلة ذلك الحراك الاجتماعي هي السن والخبرة ومستوى التعليم .

أما القيم الاجتماعية ، فقد جاء المد الغربي بعد الحرب العالمية الثانية بقيم غربية جديدة ، إلا أن تلك القيم تعيش جنباً إلى جنب مع القيم اليابانية القديمة ، فشكل الأسرة الجديد الذي يتكون من الأب والأم والأبناء المباشرين موجود إلى جانب الشكل القديم ، وهو شكل الأسرة الممتدة التي يعيش فيها ثلاثة أجيال في آن واحد . وكذلك فإن قيمة الاستقلال التي جاء بها الغرب ودفعت الشباب إلى الاعتماد على أنفسهم وشق طريقهم في الحياة بشكل منفرد ، لم تلغ قيمة الإعتدال اليابانية التقليدية التي يلجأ بموجبها الشاب الياباني إلى شخص آخر أكبر منه سناً أو خبرة ، ليعتمد عليه في المشورة والرأي وليستمع إلى نصائحه .

أما من الناحية العرقية ، فإن المجتمع الياباني يتميز بتجانسه الشديد ، حيث لا تمثل الأقليات العرقية أكثر من ٧% من إجمالي السكان ، ومن أبرز تلك الأقليات هي الأقليات الكورية . وهذا الانسجام أراح صناعات القرار من عناء الاختلافات العرقية والثقافية والاجتماعية التي يواجهها نظراؤهم في المجتمعات الأخرى (١٥).

٢ - البيئة الاقتصادية اليابانية لصناعة القرار:

يضع صناعات القرار النواحي الاقتصادية في اعتبارهم عند اتخاذ أي قرار ، وخاصة في المجتمعات الرأسمالية التي تعتبر اليابان إحداها ، حيث يرتبط الاستقرار السياسي بالرضاء الاقتصادي .

وبيئة اليابان الاقتصادية بيئة رفاه وازدهار ، فقد حقق الاقتصاد الياباني معدلات أداء عالية ، وأصبحت العملة اليابانية من أقوى العملات العالمية ، واستطاعت سلعتها التجارية منافسة السلع الأمريكية والغربية ، إلا أن ذلك الازدهار والتباين في الثراء لم يخلق فوارق اجتماعية وطبقية حادة بين أفراد الشعب الياباني الذي يعتبر نفسه كما أسلفنا منتمياً إلى طبقة واحدة هي الطبقة الوسطى . وتمنح الشركات اليابانية وخاصة العملاقة منها العاملين فيها مزايا وضمانات كبيرة ، مستغلة في ذلك ميل اليابانيين إلى الإنتماء والإرتباط بالجماعة . وقد حركت تلك الشركات في أنفسهم شعور الإنتماء هذا ، ووجهته إلى الإنتماء إلى الشركات التي يعملون بها ، جاعلة الخبرة الفردية والمهارة والمستوى العلمي والثقافي والإخلاص في العمل من المعايير المهمة للارتقاء الوظيفي ، وفي مقابل ذلك فإنها تمنح الأفراد العاملين فيها مزايا وخدمات وضمانات جعلت من الشركات اليابانية كالأسر بالنسبة للعاملين فيها ، وبناء عليه فإن ما يربطهم بشركاتهم ليس مجرد الأوامر والتعليمات بقدر ما يربطهم احترام المسؤولين ومصالح الجماعة ، وهو الأمر الذي ساعد على ضبط سلوك الأفراد . وإضافة إلى ذلك فإن مدراء الشركات اليابانية يهتمون كثيراً بوجهات نظر من هم أدنى مرتبة منهم في العمل ، ويشجعونهم بواسطة نظام يطلقون عليه نظام الاقتراحات ، حيث تقوم الشركات بمقتضى ذلك النظام بمكافأة كل عامل يقدم اقتراحاً مقبولاً مكافأة مادية رمزية ومكافآت معنوية . وتشكل كل شركة لجنة للاقتراحات تقوم بدراسة كل اقتراح وتقييمه ، فإذا ما وجدته نافعا سارعت بالتوصية في تطبيقه . ولقد كافأت شركة "متسوبيشي" مثلاً أحد عامليها ذات مرة بمبلغ رمزي هو مائة دولار عن ٦٠ اقتراحاً ، ويبلغ متوسط الاقتراحات في شركتي "تويوتا" و"متسوبيشي" ٢٠ اقتراحاً للعامل في السنة وفي شركة "مينتسوشي" (١٠) اقتراحات . وعلى الرغم من رمزية المكافآت المادية إلا أن الشركات تفضل المكافآت المعنوية كالهدايا التذكارية وشهادات التقدير والميداليات ، أو نشر اسم صاحب المقترح في مجلة الشركة ، أو السماح لصاحب الاقتراح بزيارة المركز الرئيسي للشركة ومقابلة الإدارة العليا لشرح الاقتراح لهم (١٦) .

أما أعضاء النقابات العمالية ، فإنهم يرون أن من مصلحتهم الخاصة عدم تعريض شركاتهم التي يعملون بها للخسارة . وحتى إذا ما شجر خلاف بينهم وبين الشركات التي يعملون بها حول الأجور وظروف العمل ،

فإنهم نادرا ما يلجأون إلى الاضراب عن العمل ، وحتى إن فعلوا ذلك فإنهم يعتبرون ذلك إجراء رمزيا للتعبير عن القدرة على المساومة وليس بقصد إلحاق ضرر اقتصادي بشركاتهم ، حتى لا يتهمون بأنهم السبب في إعاقة تقدمها الاقتصادي . وتعطي تلك النقابات العمالية أصواتها في الانتخابات للأحزاب المعارضة الاشتراكية والتقدمية ، إلا أن الحزب الديمقراطي " الليبرالي " يستقطب أصوات نسبة منهم ، وهو يقوم بدوره بوضع سياسات وبرامج تناسب العمال ليكسب تأييدهم .

ومن ناحية أخرى ، فإن ارتباط صناعات القرار بالشركات ورجال الأعمال ومنظماتهم إرتباط وثيق ، فهم يمثلون (١٥%) من أعضاء "الحزب الديمقراطي الليبرالي" الحاكم في البرلمان ، كما أن كثيرا من الوزراء يتجهون للعمل في الشركات بعد تقاعدهم ، وخاصة تلك الشركات التي يمتلكون الخبرة فيها بحكم تجاربهم الوزارية السابقة ، كما تحرص تلك الشركات على انتدابهم للاستفادة من خبراتهم وعلاقاتهم السابقة .

٣ - البيئة السياسية اليابانية لصناعة القرار :

إن أهم ما يميز الحياة السياسية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية - وهي الحرب التي انتهت بهزيمتها - هو انتهاء سلطات الإمبراطور المطلقة الذي كان يملك زمام القرار السياسي ، كما يميزها نبذ نظام الحكم العسكري الذي انتهى باليابان إلى تلك الهزيمة ، فلا عجب أن تطمح اليابان إلى أن تكون سويسرا آسيا. ولا عجب أن نجد أن ميزانية الدفاع في اليابان أقل من (١%) من مجمل الناتج القومي الياباني بينما يصل في الدول الغربية إلى (٣% - ٥%) وفي الولايات المتحدة (٧%) وفي الصين (١٠%) . كما يرفض اليابانيون فكرة رفع مستوى الجهة المسؤولة عن الدفاع من مسمى " وكالة الدفاع " إلى " وزارة الدفاع " ، تعبيراً عن خوفهم من عسكرة اليابان ، كما يرفضون قيام قوات الدفاع الياباني بأي دور خارج اليابان ، منتهجين في علاقاتهم الدولية مبدأ الحياد غير المسلح .

وجاء دستور ١٩٤٧ م ليعتمد مبدأ القيادة الشعبية والديمقراطية البرلمانية والمحافظة على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ، مما أدى إلى تشكيل أحزاب شبيهة بتلك التي نشأت في الغرب الذي صدر تجربته السياسية إلى اليابان ، إلا أنه لم ينتج عن تلك التعددية الحزبية صراعات حادة بين تلك الأحزاب ، كالتي نشهداها في غيرها من الدول التي أخذت بمبدأ التعددية السياسية . ولعل السبب في ذلك يعود إلى القيم اليابانية والموروثات الثقافية والإجتماعية التي تدفع اليابانيين نحو التوحد ، فقد استأثر حزبان رئيسان محافظان بالساحة السياسية وهما الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي ، مع وجود أحزاب صغيرة كالحزب الاشتراكي الياباني والحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب صغير هو حزب شيوعي ، إلا أن هذه التعددية لم تدفع تلك الأحزاب إلى التنافس المحموم الذي يعرقل صناعة القرار ، ولكنها سارت في الاتجاه المعاكس إذ توحد الحزبان الكبيران في عام (١٩٥٥) ليشكلا حزبا واحدا هو الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي أصبح هو الحزب الحاكم ، والذي تميز بتعدد أطروحاته ورؤاه ، مما حال دون ظهور فكرة الزعيم الجماهيري المستبد ، كما عمل ذلك الحزب على نقد ذاته نقدا واعيا وإصلاحيا كمنه لرئيس الوزراء " تاناكا " حينما ثبت تورطه في قضية رشوة ، مما دفعه إلى تقديم استقالته واعتزاله منصبه ، كما أدى ذلك التعدد الفكري داخل الحزب الحاكم إلى صناعة قرارات ثرية بالبدائل والآراء المختلفة .

أما الأحزاب الأخرى المعارضة ، فكثيرا ماتلجأ إلى حلول توفيقية مع الحزب الحاكم دون الدخول في نزاعات حادة معه . وعادة ما يختلف أفراد الحزب مع بعضهم البعض أكثر مما تختلف أحزابهم مع الأحزاب الأخرى ، وعلى ذلك فيمكن القول بأن الحزب الديمقراطي الليبرالي هو محور صنع القرارات ، ولكن ذلك يتم بمشاركة جميع الأطراف الأخرى ، كالأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية والبيروقراطية وجماعات أخرى غير رسمية كرجال الأعمال (١٧).

ولاشك أن بيئة محلية منسجمة مثل البيئة اليابانية لا يمكنها إلا أن توفر لصناع القرار مناخاً مريحاً يرسمون من خلاله سياساتهم ، ويصنعون قراراتهم بشكل هرمي يبدأ من القاعدة لينتهي في القمة ، وهم أقرب إلى اليقين بأن تلك القرارات ستجد الاستجابة المناسبة من الرأي العام المحيط بهم (١٨).

(١) د. محمد سيد سليم - التحليل السياسي الناصري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٣ - ص ١٨٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل - صنع القرار السياسي في مصر - مصدر سابق .

(٣) د. صالح حسن سميع - أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي (دراسة علمية موثقة) - الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ١٩٨٨ - ص ٤٥٧ .

(٤) البركان وماذا بعد تحرير الكويت (نظرة مستقبلية) - عدة مؤلفين - د. اسماعيل الشطي - الخطاب العربي والإسلامي في ضوء حرب الخليج من ص ٥٩ إلى ص ٧٦ - الناشر الشركة السعودية للأبحاث والنشر - جدة .

(٥) أحمد بهاء الدين - ندوة بحوث ومناقشات - مصدر سابق - ص ٣٣ .

(٦) كاترين دالينو - في تايلاند من المسؤول - الديمقراطية الكتاب الأول ديسمبر ١٩٩٠ القاهرة - مركز دراسات التنمية السياسية والدولية بالتعاون مع مؤسسة الديمقراطية بواشنطن - ص ١٠٢ إلى ص ١١٢ .

(٧) يذكر عبد اللطيف البغدادي في مذكراته (الجزء الثاني - القاهرة - المكتب المصري الحديث ١٩٧٧ ص ١٧١ ، ١٧٢) - كما يذكر الرئيس الراحل أنور السادات في (البحث عن الذات) - القاهرة - المكتب المصري ١٩٧٧ " أن عبد الناصر شكى له من أن المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته العسكرية يصدرون القرارات وينفذونها بدون مراعاة للسلطات السياسية الرسمية " - (د. محمد سيد سليم - التحليل السياسي الناصري - مصدر سابق ص ٣١١) .

(٨) ابراهيم العربي - التقارير السرية للمخابرات الأمريكية (C I A) - المركز العربي للنشر - الإسكندرية - بدون تاريخ مترجم عن كتاب " لجورج آدمز " أحد عملاء المخابرات الأمريكية .

(٩) لواء - أ - ح - فوزي محمد طایل - النظام السياسي في إسرائيل - مصدر سابق ص ٢٢٧ .

(١٠) عادل السالوسي - إسرائيل والقرار السياسي في الشؤون الخارجية - مجلة السياسة الدولية - القاهرة يوليو ١٩٧٩ ص ٩٨ .

(١١) المصدر السابق ص ٩٣ .

(١٢) د. فوزي محمد طایل - مصدر سابق ص ٢٣٤ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن أهمية هذا الجبل بالنسبة لليهود يرجى الرجوع إلى ص ٦٨٠ من :

Mount Of Olives (Mount scopus) The New Standard Jewish Encyclopedia -
.7 th edition - 1992 - Publisher Facts on File Inc. N.Y. U.S.A

(١٤) إبراهيم واغتر - القرار الإسرائيلي - دراسة للقرار الإسرائيلي في حربي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ترجمة ميخائيل الخوري - دار القدس - بيروت ١٩٧٨ ص ٩٥ - ١٦١ .

(١٥) د. بدر الدين كرم - دراسات في نظم الحكم - الجزء الأول - النظم المستقرة - دار الثقافة العربية - القاهرة ١٩٩١ ص ٧٩ إلى ص ١١٥ .

- (١٦) رفاعي محمد رفاعي – فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الإنسانية – مجلة العلوم الإجتماعية – جامعة الكويت – المجلد الثاني عشر ١٩٨٤ – العدد الرابع – ص ٧٩ إلى ص ١١٢ .
- (١٧) د. بدر الدين كرم – مصدر سابق – ص ٩٥ .
- (١٨) لمزيد من المعلومات عن اليابان وعن أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، يرجى مراجعة كتاب **The Japanese - Edwin O. Reischauer - Tokyo 1977** ترجمة ليلي الجبالي ومراجعة شوقي جلال – سلسلة عالم المعرفة - الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – العدد ١٣٦ .

تأكد من الفصول السابقة لهذه الدراسة أن للرأي العام دورا لا يمكن إغفاله بالنسبة لصانعي القرار ، لارتباطه مباشرة بال جماهير المستهدفة من القرار ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .. لذا ، فإن نجاحه يعتمد على قبولها وانسجامها مع التوجهات العامة التي تضمنها ذلك القرار .

وهذه القاعدة العامة تنطبق على كل الانظمة السياسية – حتى الديكتاتورية منها – ويضعها صانع القرار فى حساباته الأولية قبل الاقدام على اتخاذ أي قرار خاصة ، اذا كان متعلقا بأمور اقتصادية أو اجتماعية .

وهذا الاهتمام بالرأي العام جاء نتيجة لبلوغ الرأي العام – فى شتى دول العالم حتى الصغيرة منها – درجة كبيرة من الوعي السياسى ، وإيمانه بالمشاركة السياسية .. كما كان نتيجة حتمية لانتشار التعليم وتعدد وسائل الاتصال وتلك الطفرة العلمية التي بلغتها والتي حولت العالم معها الى قرية صغيرة يتناقل الجميع أخبارها ، كل هذا جعل الرأي العام قوة لا يمكن لأي نظام سياسي – مهما كانت ديكتاتوريته اغفال تأثيره ، بعد أن أصبح يمثل عماد الحكم الآن فى الدول الديمقراطية .. كما أصبح مصدرا رئيسا للقرارات السياسية ، ويتوقف نجاحها على رضائه وقبوله لها ، وبات يسقط الحكومات ويحاسبها دون هوادة .

ومن أمثلة قوة الرأي العام سقوط " البيجوم خالدة ضياء " من رئاسة حكومة بنغلادش فى ابريل عام ١٩٩٦ ، بعد أن فشلت فى مقاومة أحزاب المعارضة والرأي العام ، وتعالى الصيحات المطالبة بإجراء انتخابات جديدة . وقد لجأت الشيخة " حسينة واجد " رئيسة حزب " رابطة عوامي " المعارض وأحزاب المعارضة إلى جماهير الرأي العام لتحريكها ضد رئيسة الوزراء ، حيث عمت المظاهرات والاضطرابات شوارع " دكا " ، وأغلقت المحلات التجارية وانتشرت أعمال العنف التي هددت الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين ؛ فلم يكن أمام السيدة " خالدة ضياء " إلا تقديم استقالة حكومتها رغم أنها كانت أول رئيسة وزراء يتم انتخابها بواسطة انتخابات نزيهة جرت فى عام ١٩٩١ ، والتي انهدت بموجبها الحكم العسكري الذي كان يدير شتون بنغلادش لمدة (١٥) عاما بصورة مباشرة وغير مباشرة .

لذا فان أي قيادة مسئولة لا تستطيع أن تتجاهل تأثير قراراتها على الرأي العام فى المجتمع ، رغم ما قد تمثله من قيد على هذه القيادة الصانعة للقرار ، وفى كثير من الأحيان يصعب تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها دون موافقة الرأي العام ، مما قد يضطر الحاكم الى تعديلها أو الرجوع عنها ، خاصة تلك القرارات التي تتضمن تحقيق أهداف اقتصادية ، لذا فان متخذ القرار يتردد كثيرا ويدرس اختيار الوقت المناسب بعناية عند الإقدام على اتخاذ أي قرار اقتصادى ، خشية التأثير العكسي للقرار على الرأي العام .

وقد أكدت هذه الدراسة أيضا أن الرأي العام لم يقتصر دوره على المشاركة فى صنع القرارات السياسية فحسب ، بل تعدى ذلك إلى المساهمة فى وضع الدساتير والقوانين ، تحقيقا لمبدأ حكم الشعب بواسطة الشعب ، فلا يستطيع الحاكم مهما كانت فرديته وعدم ايمانه بأسلوب المشاركة طريقا للحكم أن يتجاهل الرأي العام فى قراراته ، وإن فعل ذلك فإنه يتجاهل فى حقيقة الأمر أساس الشرعية لجميع سلطاته ، وبالتالي فإن قراراته تأتى مبتوره بل ومرفوضه من جماهير الشعب ويكون ذلك بداية نهاية مستقبله السياسي .

وحتى يستطيع الرأي العام ممارسة دوره ومشاركته فى العمل السياسي بإيجابية ، فان على صانع القرار أن يضع فى اعتباره حقيقة مؤداها أن هذه الجماهير بحاجة إلى توجيهها وتنظيمها وإرشادها للحقائق الأساسية عن القضايا العامة للوطن ، وهذا يتطلب توافر الحقائق والمعلومات الصحيحة عن هذه القضايا التي تهم هذه الجماهير ، حتى تستطيع أن تكون وجهات نظرها تجاهها مستوحية ذلك من الحقائق والامكانيات المتاحة ، فلا تغالي فى آمالها ، ولا تنتقص من حقوقها المشروعة ، كما أنه من الضروري الارتقاء بالرأي العام عن طريق خلق درجة عالية من الوعي السياسي لدى الجماهير ، خاصة فى العصر الحديث ، الذى تعقدت فيه الحياة

السياسية وتشابكت خيوطها ، وذلك يعتمد على درجة الثقافة والتعليم اللذين يؤهلان الشعب للمشاركة الايجابية الفعالة في العمل السياسي عن طريق مناقشة القضايا العامة في وسائل الاعلام بطريقة مفتوحة ، تزود المواطنين بتبصير أعمق للمشاكل العامة وبوعي أشمل بالحقائق والمصالح المتعلقة بها . وكذلك خلق وعي تام وشامل لديهم بالبدائل المتعلقة بحل هذه المشاكل ، وكذلك تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات العامة ، أو التعبير عن وجهات نظرهم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة .

وأخيرا فان هذه الدراسة كشفت عن نواحي كثيرة تتعلق بصناعة القرار في دول العالم الثالث ، وخاصة الدول العربية وينبغي التوقف عندها وهي :-

١ - أن القرار السياسي في بعض الدول العربية يعيش مرحلة بداية الصناعة العلمية ، بينما لا يزال يدار بنفس الأسلوب القديم في دول عربية أخرى ، بالرغم من أن العالم قد خطا خطوات كبيرة في هذا المجال حيث أصبحت له قواعد وأسس ونظريات كثيرة ، مثلما أوضحت ذلك بحوث شتى سياسية واقتصادية واجتماعية .

٢ - على الرغم مما يقال عن عصرنا الحالى بأنه عصر المعلومات ، فإن دولا عربية قليلة أنشأت مراكز حديثة للمعلومات ، بينما بقيت دول عربية أخرى بعيدة عن هذا الموضوع بالرغم من حاجة مؤسسات اتخاذ القرار الضرورية إليها ، لذا فان الأمر يتطلب الاهتمام بإنشاء أجهزة خاصة ، بحيث تكون متكاملة ويديرها كبار المتخصصين لإعداد وجمع المعلومات وتخزينها ، وأن تتضمن النواحي السياسية والاقتصادية والخدمات الداخلية التى تتطلبها الدولة ، بحيث تكون جاهزة لتقديمها عند الحاجة للأجهزة المعنية المسئولة عن اتخاذ القرار ، حتى لا يصدر القرار مبتسرا أو خاطئا، يضاف إلى تلك المعلومات المتعلقة بالداخل معلومات أخرى تشمل جميع دول العالم المختلفة خاصة تلك التى ترتبط الدولة معها بعلاقات دبلوماسية، بحيث يتمكن المسئولون من معرفة الأمور الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاستثمارية ، للاستفادة منها فى تحديد مواقف الدولة تجاه أي قضية داخلية أو خارجية .

٣ - أهمية أجهزة الاعلام الحديثة كوسيلة تحاور بين الحكومات والجماهير ، والعمل على اكتساب ثقتهم وتأييدهم لسياستها ، وكذلك أهميتها كوعاء لنقل نبض الشارع ، وتقديم المعلومات الكافية التى ترغب مؤسسة الحكم في التعرف عليها ، كما تجلت خطورة هذه الأجهزة في التأثير على الرأي العام إذا ما استطاعت جهات أجنبية اختراقها واستغلالها ضد الدولة أو نظام الحكم فيها.

٤ - إن الحكومات العربية لم تول حتى الآن الاهتمام الكافي بالرأي العام ودراساته وعملية قياسه للوقوف على الاتجاهات الحقيقية للجماهير ، ومحاولة إزالة اسباب السخط تفادياً لقيام ثورات مفاجئة أو أعمال عنف تعرض البلاد لمخاطر قد لا تحمد عقبها .

وفى ختام دراستنا عن صناعة القرار السياسي ، وعن دور الرأي العام فى صناعته ، فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا في جمع الخطوط المتناثرة حول جوانب الموضوع المتعددة ، وأن نكون قد أسهمنا فى توضيح مدى أهمية الرأي العام وضرورة التعرف عليه أولاً بأول ، وذلك لأن نجاح أي قرار سياسي يعتمد على تجاوبه مع معطياته واقتناعه ورضائه به .

ونسأل الله الهدي والتوفيق

المصادر والمراجع :

- (١) د. إبراهيم إمام - الإعلام والاتصال بالجماهير - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ .
- (٢) د. محمد عبد القادر حاتم - الإعلام والدعاية والحرب النفسية - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٢ .
- (٣) د. سعيد سراج - الرأي العام ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٦ .
- (٤) د. ثروت بدوي - أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٩ .
- (٥) د. ثروت بدوي - النظم السياسية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٢ .
- (٦) د. فيصل السالم - أساسيات التنشئة السياسية الإجتماعية - جامعة الكويت - الكويت ١٩٨١ .
- (٧) د. كرم يوسف كشاكش - الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة أطروحة دكتوراه - مكتبة الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٨٧ .
- (٨) د. محمد عبد القادر حاتم - الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية - مكتبة لبنان - بيروت ١٩٧٣ - الجزء الثاني .
- (٩) د. اسماعيل على سعد - الرأي العام بين القوة والأيدلوجية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١ .
- (١٠) د. مختار التهامي - الرأي العام والحرب النفسية - الجزء الأول - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ .
- (١١) د. أحمد أبو زيد - الإعلام الدولي - دراسات في الإتصال والدعاية الدولية - مكتبة غريب ١٩٧٧ .
- (١٢) د. أحمد بدر - صوت الشعب - دور الرأي العام في السياسة العامة - وكالة المطبوعات - الكويت .
- (١٣) د. محمد علي العويني - أصول العلوم السياسية - نظرية الدولة - الفكر السياسي - الرأي العام والإعلام - عالم الكتب - القاهرة ١٩٨١ - سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية - العدد (٢١) - بيروت - فبراير ١٩٩٣ .
- (١٤) د. كمال المنوفي - أصول النظم السياسية المقارنة - الربيعان للنشر - الكويت - ١٩٨٧ .
- (١٥) د. أحمد بدر - الرأي العام وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة - وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٨٤ .
- (١٦) د. بسيوني حمادة - دور وسائل الإتصال في صنع القرارات - سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٣ .

- (١٧) د. مجيد مسعود - التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي - سلسلة عالم المعرفة - الكويت العدد ٧٣ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
- (١٨) د. سيد عليوة - صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧ .
- (١٩) د. إمام عبد الفتاح - الطاغية - دراسة فلسفية لصور من تُستبداد السياسي - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - العدد ١٨٣ .
- (٢٠) عفاف العمر - دراسة نفسية لعينات من المشاركين سياسيا في بناء القرار بدولة الكويت (دراسة ميدانية) - الطبعة الأولى ١٩٩٦ - مطبعة الفيصل - الكويت .
- (٢١) لواء - أ - ح - د. فوزي محمد طایل - النظام السياسي في إسرائيل - دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة - مصر - طبعة ثانية ١٩٩٢ .
- (٢٢) د. محمد قدري حسن - السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري - بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الثاني للبحوث السياسية - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة ١٩٩٠ .
- (٢٣) محمد حسنين هيكل - صنع القرار السياسي في مصر - سلسلة مقالات منشورة بصحيفة أخبار اليوم المصرية (١٥ - ١٩٨٦/٢/٢٦) .
- (٢٤) أبحاث ومناقشات " الندوة العلمية التي عقدت بالقاهرة من ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٨٤ " - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - نشرتها مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥ - تحت عنوان " كيف يصنع القرار في الوطن العربي " د. سعد الدين ابراهيم وآخرون .
- (٢٥) أحمد لطفي واكد - مقابلة صحفية منشورة في صحيفة الأهرام المصرية - ٨ أغسطس ١٩٨٤ - ومنشورة كذلك في أبحاث ومناقشات كيف يصنع القرار في الوطن العربي .
- (٢٦) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات - المكتبة الأكاديمية - القاهرة ١٩٩١ .
- (٢٧) د. محمد الهادي - نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة - دار الشروق - القاهرة ١٩٨٩ .
- (٢٨) ايان سيمور - الأوبك أداة تغيير - ترجمة عبد الوهاب الأمين - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك - ١٩٨٣ - الكويت .
- (٢٩) د. محمد سيد سليم - التحليل السياسي الناصري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٣ .
- (٣٠) د. جهاد عودة - المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية - جامعة القاهرة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٠ .
- (٣١) د. أحمد يوسف و د. محمد زيادة - مقدمة في العلاقات الدولية - مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٨٥ .

(٣٢) فلاديمير كوزيكشن - المخابرات السوفيتية من الداخل (الأسطورة والواقع ترجمة ونشر أورينتال هاوس - قبرص ١٩٩١ الطبعة الأولى .

(٣٣) د. محسن خليل - رئيس مجلس الوزراء في النظم البرلمانية المعاصرة - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٨٧ .

(٣٤) د. إسماعيل على الدين - الرأي العام بين القوة والأيدولوجية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١ .

(٣٥) د. جيهان أحمد رشتي - الإعلام ونظرياته في العصر الحديث - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧١ .

(٣٦) د. راجية أحمد قنديل - صورة إسرائيل في الصحافة المصرية - أعوام (١٩٧٢- ١٩٧٤) رسالة دكتوراه - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٨١ .

(٣٧) فؤاد الرفاعي - النفوذ اليهودي في الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الدولية - مكتبة الصحابة الإسلامية - الكويت ١٤٠٧ هـ .

(٣٨) فؤاد الرفاعي - حقيقة اليهود - مكتبة الصحابة الإسلامية - الكويت ١٤٠٦ هـ .

(٣٩) د. كرم شلبي - الإعلام والدعاية في حرب الخليج - وثائق من غرفة العمليات - مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة ١٩٩٢ - الطبعة الأولى .

(٤٠) د. محمد سيد سليم - التحليل السياسي الناصري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٣ .

(٤١) د. صالح حسن سميع - أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي (دراسة علمية موثقة) - الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ١٩٨٨ .

(٤٢) البركان وماذا بعد تحرير الكويت (نظرة مستقبلية) - عدة مؤلفين - د. اسماعيل الشطي - الخطاب العربي والإسلامي في ضوء حرب الخليج - الناشر الشركة السعودية للأبحاث والنشر - جدة .

(٤٣) كاترين دالينو - في تايلاند من المسؤول - الديمقراطية الكتاب الأول ديسمبر ١٩٩٠ القاهرة - مركز دراسات التنمية السياسية والدولية بالتعاون مع مؤسسة الديمقراطية بواشنطن .

(٤٤) مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الثاني - القاهرة - المكتب المصري الحديث ١٩٧٧ .

(٤٥) ابراهيم العربي - التقارير السرية للمخابرات الأمريكية (C I A) - المركز العربي للنشر - الإسكندرية - بدون تاريخ مترجم عن كتاب " لجورج آدمز " أحد عملاء المخابرات الأمريكية .

(٤٦) عادل السالوسي - إسرائيل والقرار السياسي في الشؤون الخارجية - مجلة السياسة الدولية - القاهرة يوليو ١٩٧٩ .

(٤٧) إبراهيم واغندر - القرار الإسرائيلي - دراسة للقرار الإسرائيلي في حربي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ترجمة ميخائيل الخوري - دار القدس - بيروت ١٩٧٨ .

(٤٨) د. بدر الدين كرم - دراسات في نظم الحكم - الجزء الأول - النظم المستقرة - دار الثقافة العربية - القاهرة ١٩٩١ .

(٤٩) رفاعي محمد رفاعي - فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الإنسانية - مجلة العلوم الإجتماعية - جامعة الكويت - المجلد الثاني عشر ١٩٨٤ - العدد الرابع .

(٥٠) The Japanese - Edwin O. Reischauer - Tokyo 1977 ترجمة ليلي الجبالي ومراجعة شوقي جلال - سلسلة عالم المعرفة - الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - العدد ١٣٦ .

المراجع الأجنبية :

١ - British External Policy - Making in the 1990's - Michael Clarke - The Royal Inst. Affairs - London - The Impact of the Thather Leadership

٢ - The New Standard Jewish Encyclopedia - 7 th edition - 1992 - Publisher .Facts on File Inc. N.Y. U.S.A

٣ - Leo Rosten - Mass Media in Modern Society . Edited by Norman Jacobs - Transaction Publishers New Brunswick (U.S.A) and London (U.K) 1992 .
راهيم وآخرون .

(٢٥) أحمد لطفي واكد - مقابلة صحفية منشورة في صحيفة

